



كلية الشريعة والقانون بأسبوط

بحث فى

شرع من قبلنا عند الأصوليين

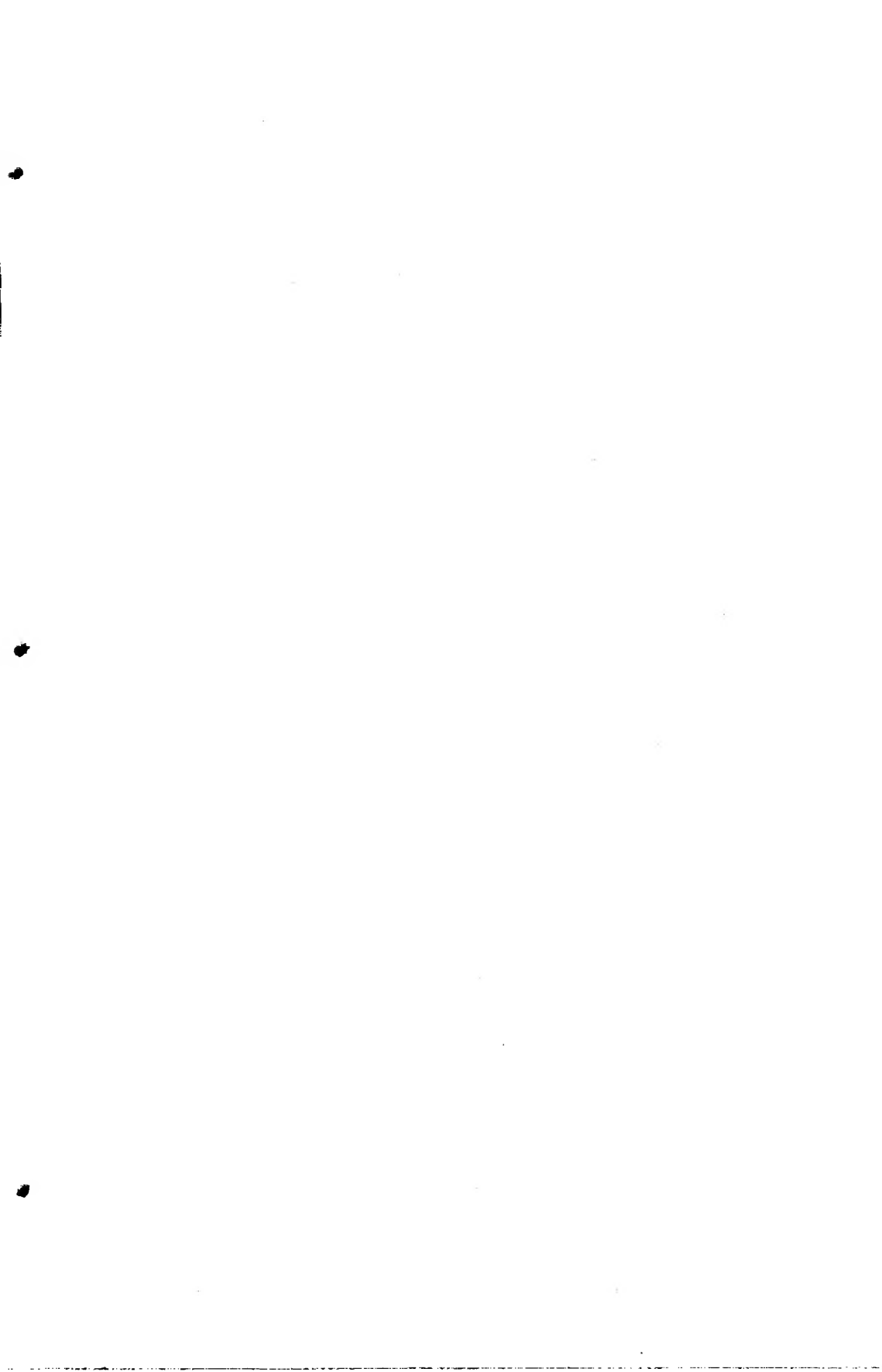
دراسة وتطبيق

إعداد

د/ صلاح أحمد عبد الرحيم إمام

مدرس أصول الفقه بالكلية

١٤١٩ - ١٩٩٨ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا
وما كان من المشركين“

(الآية ١٢٣ من سورة النحل)

﴿لَا شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا
تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي
إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾

(الآية ١٣ من سورة الشورى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أولاً: المقدمة

أحمدك والحمد من نعمك وأستزيدك من فضلك وكرمك
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة لا لغو في مقالها
ولا انفصال لاتصالها وأشهد أن سيدنا محمداً عبده الشريف
ورسوله المنيف وأمينه الذي كان عدلاً لا يحيف، أرسله بالرافه
والرحمة وأيده بالثبات والعصمة وكشف به الغمة، فهو خير نبي
بعث إلى خير أمة صلى الله عليه وعلى آله صلاة يبلغهم بها
نهاية المراد والهمه ويبيض بها وجوه أوليائهم يوم الظلمة وسلم
تسليماً كثيراً.

وبعد

فإن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً بل خلقنا لأمر عظيم هو
عبادته سبحانه، قال تعالى "وما خلقت الجن والإنس إلا
ليعبدون"^(١)، ولم يتركنا هملاً بل أرسل إلينا الرسل ليأخذوا بأيدي
الناس من الضلال إلى الهدى، فمن تبعهم فاز برضوان الله، ومن
عصاهم أدخل ناراً وقودها الناس والحجارة، قال تعالى "رسلنا
مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل
وكان الله عزيزاً حكيماً"^(٢).

واحتفظ سبحانه وتعالى بحق التشريع لنفسه فلا مشرع إلا
هو، وأمر عباده بالامتثال لحكمه والاحتكام إليه، قال تعالى: "فلا

(١) الآية ٥٦ من سورة الذاريات.

(٢) الآية ١٦٥ من سورة النساء.

وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم (١) ، وقال تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٢) وما عليه البشر الآن من الحيرة وكدر العيش والعداوة والبغضاء إنما سببه عدم الاحتكام إلى الشريعة الغراء، ولا خروج لهم مما هم فيه إلا بالعودة الصادقة إلى حكم الله وشرعه والسير على منواله قال تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم (٣) "، وفهم أحكام الشريعة إنما ينبع من تعلم علم أصول الفقه، لأن العلوم الأخرى وسائل إليه، وهو أقرب الوسائل إلى استنباط الأحكام الشرعية المستجدة، فهو أشرف العلوم وأعظمها قدراً وأرفعها ذكراً، يقول الإمام حجة الإسلام الغزالي هو العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبنى على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد، فهذا العلم قد جمع فيه شرف المنبع، وشرف الغاية وشرف الموضوع وأهمية الفائدة (٤).

هذا: وقد عقدت العزم على أن أبحث عن موضوع من موضوعات هذا الفن لينشر في مجلة الكلية هذا العام، فوقع اختياري على موضوع "شرع من قبلنا عند الأصوليين دراسة وتطبيق"، وهذا الموضوع من الأدلة المختلف فيها لأن أدلة الشرع

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٢) الآية ٤٤ من سورة المائدة.

(٣) الآية ١١ من سورة الرعد.

(٤) راجع المستصفى ج ١ ص ٣ ط. دار الفكر.

منها ما هو متفق عليه بين العلماء وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ومنها ما هو مختلف فيه وهي مذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستحسان، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع وغيرها.

وعساني بهذا العمل أن أساهم مع المساهمين في خدمة الشريعة الغراء الذين يريدون لهذه الأمة أن تحقق ذاتها، فنحتكم إلى ما لديها من تشريع واف بكل متطلبات الحياة، وذلك لما فيه من المرونة والشمول والتجدد، غير غافلة عن الإفادة من ثمرات التطور العلمي عند الآخرين، وأن تعود من جديد لتمد العالم كما أمدته من قبل بأعظم ثمرة علمية عرفها الإنسان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعه وعمل بدعوته إلى يوم الدين.

د/ صلاح أحمد عبد الرحيم إمام

ثانياً: خطة البحث:

لقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى خمسة مباحث وخاتمة وفهرس لموضوعات البحث وبيانها كالتالى:

المبحث الأول: فى التعريف بشرع من قبلنا.

المبحث الثانى: فى تعبد النبى ﷺ بشرع من قبله عقلاً.

المبحث الثالث: فى تعبد النبى ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة.

المبحث الرابع: فى تعبد النبى ﷺ وأمه بشرع من قبلهم بعد البعثة.

المبحث الخامس: فى أثر خلاف العلماء فى الاحتجاج بشرع من قبلنا فى الفقه الإسلامى.

ويشتمل على المسائل الآتية:

المسألة الأولى: فى الأضحية.

المسألة الثانية: فىمن نذر أن يذبح ولده أو ينحره ماذا يجب عليه؟.

المسألة الثالثة: فىمن حلف ليضرب زيدا أو امرأته مائة خشبة فضربه بالعتكال ونحوه فهل يبر فى يمينه أم لا؟.

المسألة الرابعة: فى ضمان ما تفسده المواشى والدواب المرسلة.

المسألة الخامسة: فى جعل المنفعة مهراً أو النكاح بالإجارة.

- المسألة السادسة: فى ألفاظ النكاح.
- المسألة السابعة: فى وجوب الإشهاد فى النكاح.
- المسألة الثامنة: فى حكم من فعل فعل قوم لوط.
- المسألة التاسعة: فى الإسلام ليس شرطاً فى الإحصان.
- المسألة العاشرة: فى قتل الذكر بالأنثى.
- المسألة الحادية عشرة: فى قتل الجماعة بالواحد.
- المسألة الثانية عشرة: فى الجعل والجعالة.
- المسألة الثالثة عشرة: فى إجبار البكر البالغة على الزواج من غير استئثار.
- المسألة الرابعة عشرة: فى صحة ضمان المجهول.
- المسألة الخامسة عشرة: فى الكفالة بالنفس.
- المسألة السادسة عشرة: فى مشروعية الإجارة.
- المسألة السابعة عشرة: فى حكم جهالة العمل فى الإجارة.
- المسألة الثامنة عشرة: فى حكم الختان.
- الخاتمة - ثم الفهارس.

المبحث الأول

"تعريف شرع من قبلنا"

تمهيد:

لقد شاء الله عز وجل أن يجعل الرسل مبشرين ومنذرين ومبلغين دعوة الله تعالى في أرضه، معلمين الناس التعاليم السامية، وكان لكل رسول منهجه وتشريعته الذي يناسب أمته وقومه إذ كانت شرائعهم محدودة ومخصوصة بأقوامهم قال تعالى "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً"^(١)، فقد دلت الآية أن كل رسول له رسالة خاصة به وقومه، أما رسالة سيدنا محمد ﷺ فإنها رسالة عامة وشاملة لكل الأحداث على مر الدهور والعصور، قال تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"^(٢).
إذا نقرر هذا فما هو تعريف شرع من قبلنا؟.

المراد بشرع من قبلنا:

الأحكام التي شرعها الله تعالى للأمم السابقة، وجاء بها الأنبياء السابقون، وكلف بها من كانوا قبل الشريعة المحمدية، كشريعة إبراهيم وموسى^(٣)، قال تعالى: "ثم أوحينا إليك إن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين"^(٤)، وقال تعالى: "إننا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله

(١) جزء من الآية ٤٨ من سورة المائدة.

(٢) سورة الأنبياء الآية ١٠٧.

(٣) راجع أصول الفقه للدكتور بدران أبو العنين ص ٢٣٤ ط مؤسسة شباب الجامعة،

بحوث في الأدلة المختلف فيها للدكتور محمد السعيد على عبد ربه ص ٢٥١.

(٤) سورة انتحل الآية ١٢٣.

وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون^(١) " مع ملاحظة أن الشرائع السماوية كلها واحدة في أصل التوحيد قال تعالى: "تشرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب"^(٢) .

فقد أوضحت الآية الكريمة أن أصل الشرائع واحد ودعوتها واحدة، ولكن لكل أمة تشريعاتها التي تناسبها، فقد حرم الله تعالى بعض الأمور على بعض الأقوام، لأن هذا التحريم قد يكون لهم فطاماً عن شهوات انغمسوا فيها، كما قال الله تعالى عن اليهود "وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهم وإنا لصادقون"^(٣) .

(١) سورة المائدة الآية ٤٤ .

(٢) سورة الشورى الآية ١٣ .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٤٦ .

المبحث الثاني

"تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله عقلا"

أولاً: تحرير محل النزاع:

شرع من قبلنا من الأنبياء السابقين - عليهم السلام - هل يجوز عقلا أن يكون النبي ﷺ متعبداً به أى مكلفاً به أم لا؟ وبمعنى آخر: هل يمنع العقل أن يكون النبي ﷺ مكلفاً بشرع من قبله أم أن العقل يجيز ذلك؟.

ثانياً: مذاهب العلماء:

اختلف العلماء فى ذلك على مذهبين هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه بعض الشافعية وكثير من الحنفية، وبعض المالكية وغيرهم وهم يرون أنه يجوز عقلا أن يتعبد الله تعالى نبيينا محمداً ﷺ بشرع من قبله ^(١).

المذهب الثانى:

وعليه بعض القدريّة والمعتزلة وغيرهم، وهم يرون أنه لا يجوز تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله عقلا، أى أن العقل يحيل ذلك ^(٢).

(١) راجع هذا المذهب فى تيسير التحرير ج٢ ص ١٩٠ ط دار الفكر، كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٣ ص ٢١٢ الناشر دار الكتاب الإسلامى - القاهرة، الإباج ج٢ ص ٣٠١ الناشر الكليات الأزهرية، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٦ ط دار الفكر، مختصر ابن الحاجب بشرح العنود ج٢ ص ٢٨٦ الناشر الكليات الأزهرية.

(٢) راجع المراجع السابقة، المغنى للقاضى عبد الجبار ج١ ص ٣٦ ط دار التأليف والنشر بالقاهرة، المستصفى ج١ ص ٢٤٩ ط دار الفكر، الأحكام للأمدى ج٢ ص ١٩٠ الناشر دار الحديث.

ثالثاً: الأدلة:

(أ) أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول بالمعقول، ومن ذلك ما يأتي:

١- لو امتنع النبي ﷺ من التعبد بشرع من قبله عقلاً لكان امتناعه إما لذاته وهو باطل، فإنه لو فرض وقوعه لم يلزم عنه لذاته محال في العقل، وما هذا حاله فهو ممكن:

وإما لعدم المصلحة في ذلك وهو أيضاً باطل، لأنه مبني على وجوب رعاية المصلحة في أفعال الله تعالى، وعلى تقدير القول بوجوب رعاية المصلحة فلا استبعاد ولا استتكار في دين الله تعالى أن يتعبد النبي ﷺ بشريعة من قبله من الأنبياء، لأن المصالح قد تتفق وقد تختلف، فيجوز أن يكون الشيء مصلحة في زمان النبي الأول دون الثاني، أو مصلحة في الزمان الثاني دون الزمان الأول، ويجوز أن يكون مصلحة في الزمان الأول والثاني، ويجوز أن تختلف الشرائع أو تتفق في الجميع أو في البعض، وإما لأمر ثالث وهو أيضاً باطل، لأن الأصل عدمه فلا بد من إثباته بدليل، وإذا كان كل ذلك جائزاً كان واقعاً، لأن أقل درجات الجواز الوقوع، فكان تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله جائزاً عقلاً، لأنه لا يترتب على فرض وقوعه محال في العقل^(١).

(ب) أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب هذا المذهب بالمعقول، ومن ذلك ما يلي:

١- لو كان النبي ﷺ متعبداً بشرع من قبله عقلاً، لكان مرسلًا بما أرسل به الأولون، فلم يكن لإرساله وإظهار المعجزة على يده

(١) راجع كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٣ ص ٢١٢، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٩٠، فرائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٨٤ ط دار الفكر، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٨٦، الإبهاج ج ٢ ص ٣٠١، شرح تنقيح الفصول نلقرافي ص ٢٩٦.

فائدة، لكون الشريعة التي أرسل بها معلومة بدون إرساله من الأنبياء المتقدمين، ولا يجوز بعثه نبي إلا بشرع مستأنف، فإن لم يجد أمراً فلا فائدة في بعثه، ولا يرسل الله تعالى رسولا بغير فائدة^(١).

أجيب عن ذلك

لا نسلم لكم عدم الفائدة في إرسال النبي الثاني، لأن شريعته معلومة بإرسال النبي الأول، لأننا نقول: إنهما وإن اتفقا في بعض الأحكام يجوز أن يختلفا في بعضها، ويجوز أن يكون النبي الأول مبعوثاً إلى قوم، والنبي الثاني إلى غيرهم، ويجوز اجتماع نبيين في زمان واحد في مكانين، على أن يدعو كل منهما إلى شريعته، كما في قصة سيدنا شعيب وموسى - عليهما السلام -.

فضلاً عن ذلك فالفائدة في إرسال الرسل مبنية على تعليل أفعال الله تعالى برعاية المصالح وفعل الصالح والأصلح عليه تعالى، وهو باطل، لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء، لأنه لو أثاب من لا يستحق الثواب وأعطاه درجة الإتيان به لكان ذلك صلاحاً، وإن كان الفعل قبيحاً^(٢).

الرأى الراجح:

أرى أن القول بجواز تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله عقلاً هو الراجح، لأنه يجوز لله تعالى أن يأمره باتباع شرائع الأنبياء السابقين، ويجوز أن يتعبده بالاجتناب عنها، ولا امتناع في ذلك، فإنه لا يترتب على فرض وقوعه محال في العقل، وكل ما كان كذلك كان جائزاً.

(١) راجع المستصفي ج ١ ص ٢٤٩، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٩٠، المغنى للقاضى عبد الجبار ج ١ ص ٣٦.

(٢) راجع الترمذى السابق، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٨٤.

المبحث الثالث

"تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة"

تمهيد:

تحدثنا في المبحث الثاني عن تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله عقلاً، وقلنا: إنه لا مانع عقلاً أن يتعبد الله تعالى نبيه بشرع الأنبياء السابقين، لأنه لا يترتب على فرض وقوعه محال في العقل، وهنا أتحدث في وقوع التعبد للنبي ﷺ بشرع من قبلنا قبل البعثة.

أولاً: تحرير محل النزاع:

الرسل السابقون عليهم السلام، كانت شرائعهم لجميع المكلفين الكائنين في زمانهم والكائنين بعدهم، أو كانت شريعة كل نبي لقومه فقط؟ ومحل الخلاف في فروع اختلفت فيها الشرائع، أما الأصول التي اتفقت عليها الشرائع كالتوحيد ومعرفة الله تعالى وصفاته فلا خلاف في التعبد بها لجميع الأنبياء، لأن دينهم واحد^(١).

ثانياً: مذاهب العلماء:

اختلف العلماء في وقوع التعبد للنبي ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة على ثلاثة مذاهب هاك بيانها:

(١) راجع حاشية العطار على جمع الجوامع ج ٢ ص ٣٩٣ ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٢ ص ٢١٢، الأحكام للامدى ج ١ ص ١٨٧.

المذهب الأول:

وعليه جماعة من الحنفية والشافعية، واختاره ابن الحاجب من المالكية وغيرهم، وهم يرون أن النبي ﷺ كان متعبداً بشرع من قبله قبل البعثة مطلقاً، غير أنهم اختلفوا في تعيين ذلك الشرع بتعيين من نسب إليه، ف قيل كان متعبداً بشرع نوح عليه السلام، لأنه أول المشرعين، وقيل بشرع إبراهيم عليه السلام، لأنه صاحب الملة الكبرى، وقيل بشرع موسى عليه السلام لأنه صاحب الكتاب الذي لم تتسخ أكثر أحكامه، وقيل بشرع عيسى عليه السلام، لأنه جاء بعدهم ولم تتسخ شريعته إلى حين بعثة سيدنا محمد ﷺ، وقيل: كان متعبداً بما ثبت أنه شرع، من غير تقييد بشرع معين أو يتوقف في التعيين، وأقرب هذه الأقوال قول من قال إنه كان متعبداً بشريعة إبراهيم عليه السلام، فقد كان ﷺ كثير البحث عنها، عاملاً بما بلغه إليه منها، كما يعرف ذلك من كتب السيرة، وكما تفيد الآيات القرآنية من أمره ﷺ بعد البعثة بإتباع تلك الملة، فإن ذلك يشعر بمزيد خصوصية لها، فنو قدرنا أنه كان على شريعة قبل البعثة لم يكن إلا عليها^(١).

المذهب الثاني:

وعليه أبو الحسين البصري، وجماعة من المتكلمين، والإمام مالك وأصحابه، وحكاة الغزالي في المنحول، ونقله

(١) راجع هذا المذهب في المراجع السابقة، تيسير التحزير ج ٢ ص ١٢٩. مختصر ابن الحاجب بشرح بعض ج ٢ ص ٢٨٦. إرشاد الفحول ص ٢٠٩ ط دار المعرفة بيروت - لبنان. الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٨٧. المسودة ص ١٧٤ ط المدني بمصر. المستصفي تغزلي ج ١ ص ٢٤٦، شرح تنقيح الفصول تغزلي ص ٣٠٠، البرهان ج ١ ص ٥٠٧.

الشوكاني عن القاضي الباقلاني، وابن القشيري، وهم يرون أن النبي ﷺ لم يكن متعبدا بشرع من قبله قبل نبوته.
المذهب الثالث:

وعليه الغزالي والآمدی والقاضي عبد الجبار، ونسبه الشوكاني لإمام الحرمين وابن القشيري، وقال: إنه اختيار الإمام النجاشي في الروضة وقال به كثير من المحققين، وهم يرون التوقف في تعبد النبي ﷺ بشرع من قبلنا بعد القول بالجواز العقلي^(١).

ثالثاً: الأدلة:

استدل أصحاب المذهب الأول القائلون بجواز تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة بالسنة والمعقول:
أ- دليلهم من السنة: استدلوها من السنة بمايلي:

١- إن الأحاديث متضافرة ومتعاونة على أنه ﷺ قبل البعثة كان يتعبد، وكان يأتي غار حراء^(٢) ويتحنث فيه، أي يتعبد ويعتزل للعبادة، ومن ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها- قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حجب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء

(١) راجع هذين المذهبين في المراجع السابقة، المعتمد ج٢ ص ٢٢٧ ط دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، المنحول ص ٢٣١ تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ط دار الفكر العربي بدمشق.

(٢) هو الغار الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث فيه قبل النبوة وهو غار في جبل حراء الذي أوى إليه النبي صلى الله عليه وسلم هو وأبو بكر رضي الله عنه في ليلة الهجرة (راجع معجم البلدان ج٢ ص ١٨٢ ط دار صادر بيروت- لبنان).

فيتحنت فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك^(١)، وكان ﷺ يصلي ويحج ويعتمر، ويطوف بالبيت ويزكي، ويأكل الذبيحة، ويتجنب الميتة، ويركب البهائم ويسخرها، وكل واحد وإن كان أحاداً لكن المجموع متعاقد على إثبات القدر المشترك، وتلك الأعمال شرعية تعلم بالضرورة ممن يمارسها قصداً للطاعة، وهو موافقة أمر الشارع، ولا يتصور من غير تعبد، فذلك الطاعات إما عرفت بالعقل أو بالشرع السابق، وهو شرع من قبلنا، ولا حكم للعقل، لأنه لا مدخل له في الشرع، فتعين الثاني وهو الشرع^(٢).

اعتراض على هذا الدليل:

بأننا لا نسلم بثبوت شيء مما ذكرناه بنقل يوثق به، وعلى تقدير ثبوته لا يدل على أنه كان متعبداً به شرعاً، لاحتمال أن تكون صلاته وحجه وعمرته وطوافه بطريق التبرك بفعل ما نقل جملة من أفعال المتقدمين، واندرس تفصيله ولم يثبت أنه تولى التزكية بنفسه، ولا أمر بها، ويحتمل أن يكون الطواف بالبيت إنما فعله ليتشاغل كما يتشاغل الإنسان بالمشي، وأما تعظيمه البيت الحرام فيحتمل أن يكون عظمه لأن إبراهيم - عليه السلام - عظمه، والعقل يقضي بحسن تعظيم أماكن الأنبياء وتمييزها وتعظيم ما عظموه ما لم يثبت نسخه، وأما أكله ﷺ اللحم فحسن

(١) راجع فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٢ كتاب الوحي ط دار المعرفة بيروت - لبنان.

(٢) راجع فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٨٤. مختصر ابن الحاجب شرح تعبد ج ٢ ص ٢٨٦. تيسير التحرير ج ٢ ص ١٣٠.

فى العقل، لأنه ليس فيه ضرر على أحد، وفيه منفعة للأكل، وأما ركوب البهائم والحمل عليها فحسن فى العقل لأنه ضرر يودى إلى نفع أعظم منه، وهو القيام بالمصالح، وأما تركه لأكل الميتة فبناءً على عفاة نفسه كعفاة لحم الضب^(١)، وأما أنه كان متعبداً بذلك فلا^(٢).

أجيب عن الاعتراض السابق:

بأن إتيانه غار حراء وتعبده به وصلاته وطوافه وغيرها ثابت فى الصحاح من الأحاديث، وقد تقدم ذكره^(٣) فلا يمكن منعه، وأما احتمال كون فعله للتبرك بفعل مثل ما نقل جملته واندرس تفصيله فبعيد، لأنه ﷺ كان يفعله بكيفيات مخصوصة، واندرس تفصيله ممنوع لأن أهل الكتاب^(٤) كانوا كثيرين، وكانوا ينقلون أفعال الأنبياء على التفصيل من التوراة والإنجيل.

وأما التحريف فلم يعلم قبل البعثة حتى يقال إنه ما كان يثق بكتابهم للتحريف، والبناء على أنه لا يحرم قبل الشرع بعيد، لأن ذلك الزمان لم يكن قبل ورود الشرع لقدم شرائع كثيرة^(٥).

(١) فقد روى عن خالد بن الوليد - رضى الله عنه - قال قدم ضباً للنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يأكله فقال له بعض الصحابة أو يحرم أكله يا رسول الله فقال لا ولكنه ليس فى أرض قومى فأجندى أعافه (راجع صحيح البخارى بشرح الكرماني ج ٢ ص ١١٣ ط دا إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٣ ص ٩٩ باب إباحة الضب ط المصرية بالقاهرة).

(٢) راجع الأحكام للأمدى ج ٤ ص ١٨٩، المعتمد ج ٢ ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٣) قد تقدم ذكر الحديث الدال على تعبد النبي صلى الله عليه وسلم فى غار حراء.

(٤) هم اليهود والنصارى (راجع تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٧٢ ط المختار الإسلامى).

(٥) راجع هذا الجواب فى فواتح الرحموت وشرحه ج ٢ ص ١٨٤، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٦.

ب- دليلهم من المعقول: استدلووا من المعقول بمايلي:

١- بأن شرع من قبلنا كان شرعاً عاماً لجميع المكلفين، والإخلا المكلف عن التكليف، وأنه قبيح، فيدخل النبي ﷺ في العموم ليتناوله أيضاً (١) .

اعترض على ذلك:

بأن لا نسلم عموم شرع من قبلنا، فإنه لم ينقل في ذلك لفظ يدل على التعميم لنحكم به، يدل عليه قوله تعالى: "وما أرسلنا من رسول الله إلا بلسان قومه (٢)".

وهذا دليل على أن الأنبياء السابقين عليهم السلام- كانوا يبعثون إلى أقوامهم خاصة، وعلى تقدير نقله يحتمل أن يكون زمان النبي ﷺ زمان اندراس الشرائع المتقدمة وتعذر التكليف بها لعدم نقلها وتفصيلها، ولذلك بعث في ذلك الزمان (٣) .

أجيب عن ذلك:

بأن لا نسلم لكم عدم عموم شرع من قبلنا، لأن آدم- عليه السلام- كان مبعوثاً إلى الكل، وكذا نوحاً بعد الطوفان، فلما لم يثبت نسخ شريعتهم فهما كما كانتا باقيتين على العموم، وأما احتمال كون زمانه زمان الاندراس، فقد تقدم الكلام فيه. وأما قولكم ولذلك بعث في ذلك الزمان ممنوع. لم لا يجوز أن يكون بعثه في ذلك الزمان لما فيه من المصلحة في نسخ بعض الشرائع

(١) راجع هذا الدليل في المراجع السابقة، تيسير التحرير ج٢ ص ١٣٠.

(٢) سورة إبراهيم الآية ٤.

(٣) راجع الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٨٩، الآيات اللينيات للعبادي ج٤ ص ١٩١.

المتقدمة، وإن كانت معلومة منقولة مفصلة، كما وقع النسخ^(١) في شريعتنا لأسباب كثيرة مفصلة، ومن ذلك الإجماع المنعقد على نسخ وجوب التوجه إلى بيت المقدس باستقبال الكعبة في قوله تعالى: "قول وجهك شطر المسجد الحرام"^(٢)، وعلى نسخ الوصية للوالدين والأقربين بآية المواريث، ونسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان إلى غير ذلك من الأحكام.

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني القائلون بعدم جواز تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بشرع من قبله قبل البعثة بالمعقول، هالك بيانه:

(١) يطلق النسخ لغة على عدة معان هالك بيانها:

- أ- الإزالة سواء أقيم شئ مقامه أم لا.
- ب- النقل والتحويل سواء كان النقل من مكان إلى مكان دون تغيير مع انعدامه في المحل الأول أم لا ومن حالة إلى أخرى.
- ج- الرفع ومنه نسخت الشمس الظل ونسخت الريح آثار القوم (راجع القاموس المحيط ج١ ص ٢٨١ ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، لسان العرب ج٦ ص ٤٤٠ ط دار المعارف، المصباح المنير ج٢ ص ٦٠٢ ط المكتبة العلمية بيروت- لبنان، مختار الصحاح ص ٦٥٦ ط دار مصر للطباعة وفي الاصطلاح له عدة تعريفات منها مايلي:
- أ- فقد عرفه صدر الشريعة فقال: هو أن يرد دليل شرعي متأخراً عن دليل شرعي مقتضياً خلاف حكمه (التوضيح ج٢ ص ٦٢).
- ب- وعرفه ابن الحاجب فقال: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر (مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج٢).
- ج- وعرفه البيضاوي: بأنه انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متأخر عنه (الإبهاج ج٢ ص ١٤٥).
- (٢) سورة البقرة الآية ١٤٤.

أ- دليلهم من المعقول: استدلووا من المعقول بما يلي:

١- لو كان الرسول ﷺ متعبداً بشرع من قبله قبل البعثة، لوقعت المخالطة مع أهل الشرائع السابقة لمعرفة الأحكام عادة، فإن المعرفة مقدمة العمل، وهذا لا يحصل إلا بالتعلم من أهلها، والتعلم لا يحصل إلا بالمخالطة، ولو وقعت المخالطة لنقل إلينا ويفعل بفعلهم، وقد نقلت أفعاله قبل البعثة، وعرفت أحواله، ولم ينقل عنه أنه ﷺ كان يفعل ما تفعله النصارى أو يخالطهم، أو يخالط غيرهم أو يسألهم عن شرعهم، وانتفاء المخالطة وهو اللازم دليل على انتفاء الوقوع والنقل والتعبد هو الملزوم^(١).

أجيب عن ذلك:

بمنع قضاء العادة بالثبوت واللزوم والسند، وهو أنه متعبد بما علم أنه شرع، وذلك يحصل بالتواتر دون الأحاد، والتواتر لا يحتاج إلى المخالطة، والآحاد لا يفيد العلم، وإذا ثبت هذا فلا نسلم لزوم المخالطة، لأنها قد تمتنع لموانع، وإن لم نعلمها، فيحمل عدم المخالطة على الموانع من المخالطة، جمعاً بين دليلنا الدال على كونه متعبداً بشرع من قبله، وهو تضافر الأحاديث، ودليلكم الدال على نفى تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله، وفي هذا جمع بين الأدلة فإن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن^(٢).

(١) راجع الأحكام للأمدى ج٢ ص ١٨٨، المعتمد ج٢ ص ٣٣٧.

(٢) راجع شرح العنود على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٨٦، فواتح الرحموت وشرحه ج٢ ص ١٨٤.

أدلة المذهب الثالث:

استدل أصحاب المذهب الثالث القائلون بالتوقف من المعقول بما يلي:

١- بأن القول بوقوع التعبد وعدمه يستدعي دليلاً، والأصل عدمه، وما يتوهم من الأدلة الدالة على الوقوع وعدمه، فمع عدم دلالتها في أنفسها معارضة وليس التمسك بالبعض منها أولى من البعض (١).

أجيب عن ذلك:

بأن هنالك أدلة صحيحة على تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة، وقد ذكرناها في أدلة المذهب الأول القائل بجواز التعبد.

هذا وبعد ذكر الأقوال والأدلة في تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة أرى ترجيح قول من قال: إنه كان متعبداً به، وذلك لدلالة الحديث على ذلك، وهذا ما رجحه ابن الحاجب حيث قال: "والمختار أنه كان متعبداً بشرع من قبله قبل البعثة (٢)"

(١) راجع إرشاد الفحول ص ٢١١، الأحكام للآمدى ج ٤ ص ١٨٨، المستصفى ج ١

ص ٢٤٦، البرهان لإمام الحرمين ج ١ ص ٢٠٩.

(٢) راجع مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٦.

المبحث الرابع

" تعبد النبي ﷺ وأمته بشرع من قبلهم بعد البعثة "

تمهيد:

بعد أن تحدثنا في المبحث الثالث عن تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة، وقلنا إن المختار أنه ﷺ متعبد به، نتحدث هنا عن تعبد النبي ﷺ وأمته بشرع من قبلنا بعد البعثة.

أولاً: تحرير محل النزاع:

أ- إن الشرائع السماوية كلها واحدة في أصول الدين، مثل الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقضاء خيره وشره حلوه ومره، وغير ذلك من أصول العبادات التي لا تختلف فيها الشرائع، قال تعالى: "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه (١)".

ب- إن ما ثبت نسخه بشريعتنا فإنه لا يؤخذ به، وكذلك ما قام الدليل على أنه كان خاصاً بالأقوام السابقة، فإنه لا يسرى علينا حكمه اتفاقاً.

مثال ذلك: ما كان في شريعة موسى -عليه السلام- أن العاصي لا يكفر عن ذنبه إلا إذا قتل نفسه، قال تعالى: "قتبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم" (٢) "فقد نسخ ذلك، إذ جاز للعاصي أن يتوب إلى الله تعالى، وباب التوبة مفتوح إلى أن تطلع الشمس من مغربها،

(١) جزء من الآية ١٣ من سورة الشورى.

(٢) سورة البقرة الآية ٥٤.

أو قبل الغرغرة، قال تعالى: "قل با عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم"^(١).

وكذلك عدم طهارة الثوب المتنجس إلا بقطع الجزء الذى أصابته النجاسة، وكان ذلك فى شريعة موسى- عليه السلام-، ثم نسخ هذا الحكم فى شريعتنا وجعل طهارة الثوب المتنجس بغسله بالماء وليس بقطع الجزء المتنجس، كذلك تحريم بعض الأطعمة على بنى إسرائيل، كما قصه الله تعالى بقوله "وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ذلك جزيناها مبيغهم وإنا لصادقون"^(٢)، فقد نسخ التحريم وأبيح لنا ما كان محرماً على بنى إسرائيل.

ج- إننا لا يمكن أن نتعرف على الأحكام فى الشرائع السابقة إلا من المصادر الإسلامية وهى الكتاب والسنة، أما ما علم بنقل أهل الكتاب فلا يعتبر حجة، لإخبار الله تعالى أنهم حرفوا الكتب وبدلوها.

د- ما ثبت أنه مقرر فى شريعتنا، فإنه يجب علينا اتباعه بلا خلاف، مثال ذلك الصيام، فإنه كان مشروعاً فى الأمم السابقة، فشرع فى شريعتنا وأصبح واجباً علينا، قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين

(١) سورة الزمر الآية ٥٣.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٤٦.

من قبلكم لعلمكم تتقون^(١)، فقد أوجب الله علينا كما كان واجباً على الأمم السابقة، ولم ينسخ في حقنا، هذه هي أوجه الاتفاق بين العلماء.

أما الذى ورد فى شريعتنا وكان مشروعاً فى الشرائع السابقة، ولم يرد حكم بالنهى عنه أو الأمر بإتباعه، مثل قوله تعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص"^(٢) وقوله تعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً"^(٣)، فقد اختلف العلماء فى تعبد النبى ﷺ وأمتة بشرع من قبلهم على مذاهب وهو ما سنتناوله فيما يلى:

ثانياً: مذاهب العلماء:

اختلف العلماء فى تعبد النبى ﷺ وأمتة بشرع من قبلهم بعد البعثة على ثلاثة مذاهب هاك بيانها:

أ- المذهب الأول:

وعليه الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ونقله الشوكانى عن ابن السمعانى، ونقله البخارى فى الكشف عن أكثر الحنفية وعامة أصحاب الشافعى، وطائفة من المتكلمين، واختاره ابن الحاجب والسرخسى وابن القشيري، ونقله الآمدى عن الحنفية، واختاره ابن عبد الشكور وغيرهم، وهم يرون أن

(١) سورة البقرة الآية ١٨٣.

(٢) سورة المائدة من الآية ٤٥.

(٣) جزء من الآية ٣٢ من سورة المائدة.

شرع من قبلنا لازم لنا، ويجب علينا العمل به على أنه شرعنا، فكل شريعة سبقت فهي شريعة لتبيننا- عليه السلام- مشروعة في حقه، إلا إذا قام دليل الانتساخ بناءً على أن ذلك شريعة له، بشرط أن يقصه الله تعالى في كتابه العزيز، أو يقصه النبي ﷺ في سنته على أنه من شرع من قبلنا من غير إنكار أو نسخ، غير أن هؤلاء اختلفوا في النقل، فمنهم من لا يأخذ بما علم بنقل أهل الكتاب، أو نقل من أسلم منهم، أو ما فهمه المسلمون من كتبهم، فإنه لا يجب علينا اتباعه لقيام دليل يوجب العلم، وهو إخبار الله تعالى على أنهم حرفوا الكتب في قوله تعالى: "من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه"^(١)، وقوله تعالى: "ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرفون الكلم من بعد مواضعه"^(٢)، فلا يعتبر نقلهم، لاحتمال أن يكون المنقول والمفهوم من قبيل ما حرفوه وبدلوه، فلا تقوم به الحجة، ولا بد في الأخذ عنهم أن يقصه الله تعالى أو رسوله ﷺ من غير إنكار أو نسخ.

ومنهم من لا يفصل في النقل بين أهل الكتاب، أو برواية المسلمين عما في أيديهم من الكتاب، وبين ما ثبت من ذلك بما قصه الله تعالى أو رسوله ﷺ أولاً^(٣).

(١) سورة النساء الآية ٤٦.

(٢) سورة المائدة الآية ٤١.

(٣) راجع هذا المذهب في شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٨٦، المسودة ص ١٨٤، كشف الأسرار على أصول لليزدوى ج٣ ص ٢١٢ وما بعدها، أصول السرخسي ج٢ ص ٩٩، تيسير التحرير ج٢ ص ١٣٠، البرهان ج١ ص ٥٠٣، اللمع لأبي إسحاق ص ٤٢ ط الحلبي بمصر، إرشاد الفحول ص ٢١٠، فواتح الرحموت وشرحه ج٢ ص ١٨٤، الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٩٠، حاشية العطار على جمع الجوامع ج٢ ص ٢٥٣ ط دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

ب- المذهب الثاني:

وعليه الشافعي وبعض أصحابه، وبعض الأشاعرة والمعتزلة، والإمام أحمد في رواية، واختاره الغزالي والرازي والبيضاوي والآمدی وابن السبكي، ونقله الشوكاني عن ابن السمعاني، ونقله البخاري في الكشف عن أكثر المتكلمين وطائفة من الحنفية وغيرهم، وهم يرون أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا. وفي هذا المعنى يقول ابن حزم: فأما شرائع الأنبياء- عليهم السلام- الذين كانوا قبل نبينا ﷺ فالناس فيها على قولين: فقوم قالوا: هي لازمة لنا ما لم ننه عنها، وقال آخرون: هي ساقطة عنا، ولا يجوز العمل بشئ منها، إلا أن نخاطب في ملتأ بشئ موافق لبعضها فنقف عنده انتماراً لنبينا ﷺ لا اتباعاً للشرائع الخالية، وقال ابن حزم وبهذا نقول.

وقال الزنجاني: شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا عند الشافعي رضي الله عنه. وقال الغزالي: وهو المختار، وقال المحلي: المختار بعد النبوة المنع من تعبد به بشرع من قبله^(١).

ج- المذهب الثالث:

وعليه بعض العلماء، ونقله الشوكاني عن ابن القشيري، وابن برهان وغيرهما، وهم يرون التوقف وعدم الحكم بشئ،

(١) راجع هذا المذهب في المستصفى ج١ ص ٢٥١، المحصول ج١ ص ٥١٩، الإيهام ج٢ ص ٣٠٢، الأحكام للآمدی ج٢ ص ١٩٠، إرشاد الفحول ص ٢١٠، جمع الجوامع مع حاشية البناني ج٢ ص ٣٥٢، كشف الأسرار على أصول البزدوي ج٣ ص ٢١٢، نهاية السؤل ج٢ ص ١١، البرهان ج١ ص ٥٠٣، الأحكام لابن حزم ج٥ ص ٧٢٢، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٨ ط جامعة دمشق.

وذكره الأمدى فقال: ومن الأصوليين من قال بالوقف، ثم علق عليه بقوله وهو بعيد (١).

ثالثاً: الأدلة:

أ- أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب هذا المذهب على تعبد النبي ﷺ وأمره بشرع من قبلهم بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول هاك بيانها: دليلهم من الكتاب: استدلوا من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى: "أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده" (٢). وجه الدلالة:

أن الله تعالى أمر النبي ﷺ بالافتداء بهدى الأنبياء المذكورين قبل الآية المذكورة، والأمر للوجوب، فيجب عليه العمل بهداهم، والهدى يقع على الإيمان والأحكام الشرعية الفرعية، لشموله لهما، لأن الافتداء يحصل بالمجموع، والأصل موافقته لهم في الأحكام فيما لم ينسخ، ولا معنى للافتداء إلا الالتزام والتمسك بشرعهم، وما كان واجبا في حقه كان واجبا في حقنا كذلك، فيكون شرع من قبلنا شرعاً لنا (٣). اعترض على ذلك:

بأن الآية الكريمة لا دلالة لكم فيها، إذ لم يكن الأمر فيها على العموم، وإنما هو أمر خاص بما كان مشتركاً بينهم جميعاً - عليهم السلام -، وفيما لم ينسخ، أما عدا ذلك فإنه لا يجب على

(١) راجع إرشاد الفحول ص ٢١٠، الأحكام للأمدى ج٢ ص ١٩٠.

(٢) سورة الأنعام الآية ٩٠.

(٣) راجع وجه الدلالة في كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٣ ص ٢١٣، أصول السرخسي ج٢ ص ١٠٣، نزهة الخاطر العاطر ج٢ ص ٤٠٠ وما بعدها ط الكليات الأهرية، تفسير القرطبي ج٣ ص ٢٥٥٧ وما بعدها، الناشر دار الفد للعربي.

نبينا ﷺ اتباعه، وبذا لا يكون شرعهم شرعاً له، وبالتالي فلا يكون شرعاً لنا (١).

وقد رد الإمام الغزالي الاستدلال بهذه الآية فقال: إنه تعالى لما ذكر الأنبياء عليهم السلام قال "أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده" (٢) قلنا: أراد بالهدى التوحيد، ودلالة الأدلة العقلية على وحدانيته وصفاته تعالى بدليلين:

أحدهما: أنه قال "فبهداهم اقتده" ولم يقل بهم وإنما هداهم الأدلة التي ليست منسوبة إليهم، أما الشرع فإنه منسوب إليهم، فيكون اتباعهم فيه اقتداء بهم.

الثاني: إنه كيف أمر بجميع شرائعهم وهي مختلفة وناسخة ومنسوخة، ومتى بحث النبي ﷺ عن جميع شرائعهم وهي كثيرة، فدل ذلك على أنه أراد الهدى المشترك بين جميعهم وهو التوحيد (٣).

وقد رد الأمدى الاستدلال بهذه الآية فقال: إنه إنما أمره باتباع هدى مضاف إلى جميعهم مشترك بينهم، دون ما وقع به الخلاف فيما بينهم والناسخ والمنسوخ منه، لاستحالة اتباعه وامتناله، والهدى المشترك فيما بينهم إنما هو التوحيد، والأدلة العقلية الهادية إليه، وليس ذلك من شرعهم في شيء، ولهذا قال تعالى "فبهداهم اقتده" ولم يقل بهم، وبتقدير أن يكون المراد من الهدى المشترك، ما اتفقوا فيه من الشرائع دون ما اختلفوا فيه

(١) راجع الأدلة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٢٦ الناشر دار المسلم بالقاهرة.

(٢) سورة الأنعام الآية ٩٠.

(٣) راجع المستصفى ج ١ ص ٢٥٥ وما بعدها.

فاتباعه له إنما كان بوحى إليه وأمر مجدّد، لا أنه بطريق الاقتداء بهم (١) .

٢- واستدلوا كذلك بقوله تعالى: "ونبئهم أن الماء قسمة بينهم" (٢) " وقال تعالى: "لها شرب ولكم شرب يوم معلوم" (٣) .

وجه الاستدلال بالآيتين:

إن محمد بن الحسن الشيباني قد احتج في تصحيح القسمة في العين والمهاياة في المنفعة بهاتين الآيتين، وما استدل بهما إلا بعد اعتقاده بقاء حكمهما، وأنه شريعة لنبيينا، فإنه في معرض بيان شريعة نبيينا لا شريعة من قبله، وقد ذكر شمس الأئمة السرخسى أن محمداً استدل في كتاب الشرب على جواز القسمة بطريق المهاياة بالآيتين المذكورتين، والمهاياة مفاعلة من الهية، وهى الحالة الظاهرة للتهى للشئ، كأن المتهايين لما تواضعا على أمر، رضى كل واحد بحالة واحدة واختارها.

والآيتان قد سبقتا لبيان قصة سيدنا صالح- عليه السلام- وناقته، وهى من شرع من قبلنا، فكان شرعاً لنا (٤) .

٣- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: "إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده" (١) .

(١) راجع الأحكام للكمدى ج ٤ ص ١٩٢ وما بعدها.

(٢) سورة القمر الآية ٢٨.

(٣) سورة الشعراء الآية ١٥٥.

(٤) راجع كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٣ ص ٢١٣، أصول السرخسى ج ٢

ص ١٠٠، كشف الأسرار على المنار ج ٢ ص ١٧١ وما بعدها، المبسوط ج ٢٣ ص ٢٠١ ط دار المعرفة بيروت- لبنان.

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أخبر بأنه أوحى إلى نبينا ﷺ بعين ما أوحى إلى نوح وإلى النبيين من بعده، فيقتضى كون الموحى به إليه هو عين الموحى به إليهم من الأحكام، فيكون متعبداً بشرع من قبله (٢).

اعترض على ذلك:

بأننا لا نسلم أنه يدل على أنه أوحى إليه بعين ما أوحى إليهم، لأن التشبيه وقع في الوحي دون الموحى به، فلا دلالة على إتحاد شرائع الكل حتى يقال بإتباعه لشريعتهم، بل المراد به رد استبعاد الكفار الإحياء إلى بشر، فإنهم كانوا يستبعدون الإحياء إني نبينا ﷺ لكونه بشراً، والوحي إلى البشر بعيد من الله تعالى عليهم، بأنه أوحى إليه كما أوحى إلى سائر الأنبياء المتقدمين، وهم بشر، فلا استبعاد في الإحياء إلى البشر، كما لا نسلم أن المثابرة في الوحي تتوقف على إتحاد الموحى به، ولو سلم أن المراد به أنه أوحى إليه بعين ما أوحى إلى غيره من النبيين، فلا نسلم دلالاته على كونه مأموراً بإتباعهم، فإن معناه: أنه متعبداً بمثل ما أوحى إلى من قبله من الشرائع بوحي مبتدأ لا بطريق الإلتزام بغيره في شرائعهم، وما كان ذكر نوح - عليه السلام - إلا تشريفاً وتعظيماً وتخصيصاً له، وعلى هذا فلا استدلال لهم فيما ذهبوا إليه من

(١) سورة النساء الآية ١٦٣.

(٢) راجع المراجع السابقة في رقم ١.

وجوب اتباع شرع من قبلنا (١).

٤- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك (٢)".

وجه الدلالة:

فإن الآية الكريمة تدل على وجوب اتباعه ﷺ لشريعة نوح، فإن شرعه هو عين شرع نوح، فإن الدين هو الشرع، فيكون متعبداً بما أوحى إلى نوح عليه السلام (٣).
نوقش هذا:

بأننا لا نسلم أن المراد بالدين هو الشرع، بمعنى الأحكام الفرعية، بل المراد بالدين إصل الدين من التوحيد والاعتقاد بوجود الصانع وسائر ما يجب اعتقاده مما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، لا ما اندرس من شريعته في الفروع، بدليل أنه لم ينقل عن النبي ﷺ البحث عن شريعة نوح، ولو كان متعبداً بها لبحث عنها النبي ﷺ إذ يستحيل عليه إهمال ما هو متعبد به ومأمور به إذ التعبد بها مع عدم العلم بها ممتنع، وحيث خصص نوحاً بالذكر مع اشتراك جميع الأنبياء في الوصية بالتوحيد، يكون تشريفاً له وتكريماً، كما خصص روح عيسى -عليه السلام- بالإضافة إليه والمؤمنين بلفظ العباد، ولو سلم أن المراد بالدين الشرع بمعنى الأحكام لوجب العمل بها فكما تقدم من أن المراد به أنه متعبد

(١) راجع الأحكام للأمدى ج٢ ص ١٩٤، المعتمد ج٢ ص ٣٤٠ وما بعدها.

(٢) سورة الشورى الآية ١٣.

(٣) راجع كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٣ ص ٢١٢، فواتح الرحموت وشرحه ج٢ ص ١٨٥.

بمثل شرع نوح بوحى مبتدأ على أنه شريعة له، لا أنه متعبد به بطريق الاتباع له (١).

٥- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: "ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً (٢)".

وجه الدلالة:

أن الله تعالى قد أمر نبيينا محمداً ﷺ بإتباع ملة إبراهيم، والأمر للوجوب، فيكون متعبداً بإتباعه، وما دام الأمر هكذا، فإنه يجب علينا اتباع شرائع الأنبياء السابقين عليهم السلام لرسولنا محمد ﷺ (٣).

اعتراض على ذلك:

بأن المراد بلفظ الملة: إنما هو أصول التوحيد دون الفروع الشرعية، فإن لفظ الملة لا يطلق على الفروع، إذ لا يقال ملة أبى حنيفة، وملة الشافعى لمذهبيهما فى الفروع، ولو سلم أن المراد بالملة الفروع، فالمراد إيجاب العمل بوحى مبتدأ على أنه شريعة له، لا بطريق الاتباع، فضلاً عما تقدم فإن الله تعالى قال لنبيه ﷺ "ثم أوحينا إليك"، ولم يقل أوحينا إلى غيرك، ثم إن قوله تعالى

(١) راجع المعتمد ج ٢ ص ٣٤١، الأحكام للأمدى ج ٤ ص ١٩٧، المستصطفى ج ١ ص ٢٥٧ وما بعدها، الإبهاج ج ٢ ص ٣٠٦، الأئمة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٢٨.

(٢) سورة النحل الآية ١٢٣.

(٣) راجع الأئمة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبى المكارم ص ٣٢٧/ كاشف معانى البديع لسراج الدين الهندى رسالتنا لنيل درجة للتخصص (للماجستير ص ٧٠ وما بعدها).

"اتبع" معناه: افعل مثل ما فعل ابراهيم- عليه السلام- ومن هنا لم يكن في الآية دلالة على ما ذهبوا إليه^(١).

وقد رد الأمدى الاستدلال بهذه الآية فقال: إن المراد بلفظ الملة إنما هو أصول التوحيد وإجلال الله تعالى بالعبادة، دون الفروع الشرعية، ويدل على ذلك أربعة أوجه:

أ- إن لفظ الملة لا يطلق على الفروع الشرعية، بدليل أنه لا يقال ملة الشافعى وملة أبى حنيفة لمذهبيهما فى الفروع الشرعية.

ب- إنه قال عقب ذلك: "وما كان من المشركين"^(٢) ذكر ذلك فى مقابلة الدين، ومقابل الشرك إنما هو التوحيد.

ج- إن الله تعالى قال: "ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه"^(٣) ولو كان المراد من الدين الأحكام الفرعية، لكان من خالفه فيها من الأنبياء سفيها وهو محال.

د- إنه لو كان المراد بالدين فروع الشريعة، لوجب على النبى ﷺ البحث عنها، لكونه مأموراً بها، وذلك مع اندراسها ممتنع، ثم وإن سلمنا ان المراد بالملة الفروع الشرعية، غير أنه إنما وجب عليه اتباعها بما أوحى إليه، ولهذا قال^(٤) "ثم أوحينا إليك"^(٥).

(١) راجع هذا الاعتراض فى المستصفى ج٢ ص ٢٥٦ ومابعدها، المعتمد ج٢ ص ٣٤٠.

(٢) سورة النحل الآية ١٢٣.

(٣) سورة البقرة الآية ١٣٠.

(٤) راجع الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٩٨.

(٥) سورة النحل الآية ١٢٣.

٦- واستدلوا أيضا بقوله تعالى "إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا (١)".

وجه الدلالة:

إن الله سبحانه وتعالى أخبر في هذه الآية الكريمة أن التوراة فيها الهدى والنور، كي يحكم بها النبيون، ومحمد ﷺ من جملة النبيين، والخطاب موجه إلى الجميع، وهو يوجب عليه الحكم بها، فيكون شرع من قبلنا شرعاً لنا (٢).

اعتراض على ذلك:

بأن هذه الآية لا دلالة فيها على أن شرع من قبلنا شرع لنا، لأن الله أخبر بأن التوراة فيها الهدى والنور، والمراد بهما أصل الشريعة، وهو التوحيد، كما أن المراد بهؤلاء الأنبياء هم أنبياء بنى إسرائيل، لقوله تعالى في الآية نفسها "للذين هادوا". يقول الإمام الغزالي في رد هذا الاستدلال: إن المراد بالنور والهدى في الآية: أصل التوحيد وما يشترك فيه النبيون، دون الأحكام المعرضة للنسخ، ثم لعله أراد النبيين في زمانه دون من بعدهم، ثم هو على صيغة الخبر، لا على صيغة الأمر، فلا حجة فيه، ثم يجوز أن يكون المراد حكم النبيين بها بأمر ابتدأهم به الله تعالى وحياً إليهم، لا بوحي موسى - عليه السلام (٣).

(١) سورة المائدة الآية ٤٤.

(٢) راجع كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٣ ص ٢١٣، الأدلة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٣٠ وما بعدها.

(٣) راجع المستصفى ج ١ ص ٢٥٨.

ويقول الأمدى فى رد الاستدلال بهذه الآية: إن الآية فيها صيغة إخبار، لا صيغة أمر حين قال الله تعالى: "إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون (١)"، وهذا لا يدل على وجوب اتباعها، وبتقدير أن يكون ذلك أمراً فإنه يجب حمله على ما هو مشترك الوجوب بين جميع الأنبياء، وهو التوحيد دون الفروع الشرعية المختلف فيها، فيما بينهم، لإمكان تنزيل لفظ النبيين على عمومهم، بخلاف التنزيل على الفروع الشرعية.

كيف وإن هذه الآيات متعارضة، والعمل بجميعها ممتنع، وليس العمل بالبعض أولى من البعض (٢).

ويقول ابن حزم فى رد الاستدلال بالآية: إن المراد بالأنبياء فى الآية أنبياء بنى إسرائيل، لا محمد ﷺ لأنه تعالى يقول "ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين (٣)"، وبيان ذلك فى الآية المستدل بها "قوله تعالى "يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا (٤)"، ونحن ليس لنا نبيون، بل لنا نبي واحد وهو محمد ﷺ، والأنبياء كلهم مسلمون، وقد حكى الله تعالى عن أنبياء سالفين أنهم قالوا: أمرنا بأن نكون من المسلمين، وأيضاً فقد قال الله تعالى حاكياً عن أهل الكتاب أنهم قالوا لنا "كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم

(١) سورة المائدة الآية ٤٤.

(٢) راجع الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٩٨ وما بعدها.

(٣) سورة آل عمران الآية ٨٥.

(٤) سورة المائدة الآية ٤٤.

حنيفاً(١) "فصح أن الله تعالى نهى عن دين اليهود والنصارى، وأمرنا بدين إبراهيم عليه السلام، قال تعالى "لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده"(٢)، "فصح يقينا أن إبراهيم كانت شريعته قبل التوراة، وأن شريعته لازمة لنا، فمن المحال الممتنع أن نؤمر باتباع شئ نزل بعد شريعتنا، وهذا متناقض، فبطل تأويل من ظن الخطأ في قوله تعالى "يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا" وصح أنهم أنبياء بنى إسرائيل فقط.

فإن قالوا: لا خلاف بين التوراة وبين شريعة إبراهيم - عليه السلام - ولا بين شريعتنا بناءً على قوله ﷺ "الأنبياء إخوة من علالت أمهاتهم شتى ودينهم واحد"(٣) قلنا لهم: هذا حجة عليكم لا لكم إن تأولتم فيه اتفاق أحكام شرائعهم لاختلافها، قال تعالى: "ولأحل لكم بعض الذى حرم عليكم"(٤) وقوله تعالى "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"(٥)، "ولكن معى قوله ﷺ "ودينهم واحد" إنما يعنى التوحيد الذى لم يختلفوا فيه أصلاً(٦).

(١) سورة البقرة الآية ١٣٥.

(٢) سورة آل عمران الآية ٦٥.

(٣) هذا للحديث رواه مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده من طريق أبى هريرة: راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٢١٥ حديث رقم ١٣٠ كتاب الفضائل، مسند أحمد ج ٢ ص ٣١٩.

(٤) سورة آل عمران الآية ٥٠.

(٥) سورة المائدة الآية ٤٨.

(٦) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٢٣ وما بعدها.

٧- واستدلوا أيضا بقوله تعالى "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" (١) .

وجه الدلالة:

أن الله تعالى حكم على من لم يحكم بالأحكام التي أنزلها في التوراة بأنه يكون كافراً، وعلى هذا: فالواجب علينا أن نحكم بما أنزل الله تعالى في التوراة، وهو شرع من قبلنا (٢) .
اعترض على ذلك:

بأن المراد بمن لم يحكم بما أنزل الله تعالى مكنباً وجاحداً له، لا من حكم بما أنزل الله عليه خاصة، أو من لم يحكم به ممن أوجب عليه الحكم من أمته وأمة كل نبي إذا خالفت ما أنزل على نبيهم، أو يكون المراد به يحكم بمثلها النبيون، وإن كان بوحى خاص لا بطريق التبعية (٣) .

أدلتهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب على تعبد النبي ﷺ وأمته بشرع من قبلنا بأدلة من السنة هك بعضاً منها:

١- ما روى عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: "جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقال: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام:

(١) سورة المائدة الآية ٤٤ .

(٢) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٢٣، الأدلة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد ابو المكارم ص ٣٢١ .

(٣) راجع المستصفي ج ١ ص ٢٥٩، تفسير القرطبي ج ٣ ص ٢٢٨٥ وما بعدها .

كذبتم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام: أرفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فقال: صدقت يا محمد فيها آية الرجم فامر بهما رسول الله ﷺ فرجما (١).
وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ راجع التوراة في رجم اليهوديين فقد دل هذا على أن شرع من قبلنا هو شرع لنا، ولو لم يكن شرعاً لنا لما راجع النبي ﷺ التوراة في رجم من زنى من اليهود (٢).
اعترض على ذلك:

بأننا لا نسلم أن النبي ﷺ راجع التوراة ليعرف الحكم منها لعدم وجود حكم، وإنما راجعها لإظهار كذبهم وافتراءهم، لأن اليهود كذبوا على رسول الله ﷺ إذ نفوا وجود حد يقام على الزاني، فأراد أن يكذبهم، فرجع إلى التوراة فوجد فيها الرجم (٣).
يقول ابن حزم في رد هذا الاستدلال بعد ذكر الحديث السابق: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو تأويل سوء ممن تأوله، لأنه عليه السلام في شريعته المنزلة عليه بلا شك أمر برجم من أحصن من الزناة، وإنما دعا عليه السلام بالتوراة حسماً لشغب اليهود، وتبكيئاً لهم في تركهم العمل بما أمروا به، وإعلاماً لهم

-
- (١) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٣٦ باب رجم اليهود كتاب الحدود، سنن الترمذي ج ٥ ص ٢١٤ باب ما جاء في رجم أهل الكتاب.
(٢) راجع هذا الدليل في فواتح الرحموت وشرحه ج ٢ ص ١٨٥، الأحكام للأمدى ج ٤ ص ١٩٤، حاشية التفقازاني على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٦، الأدلة للمختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٣٢.
(٣) راجع الأدلة للمختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٣٢.

بأنهم خالفوا كتابهم الذى يرون أنه أنزل عليهم، ومن قال إنه عليه السلام رجم اليهوديين اتباعاً للتوراة، لا لأمر الله تعالى له برجم كل من أحسن من الزناة فى شريعته المنزلة عليه فقد كفر وفارق الإسلام وحل دمه، لأنه ينسب إلى النبى ﷺ عصيان ربه فيما أمره به فى شريعته المنزلة عليه، إذ تركها واتبع ما نزل فى التوراة، وقد أخبر الله تعالى أن اليهود يحرفون الكلم عن مواضعه، فمن الكفر العظيم أن يقول من يدعى أنه مسلم: أن النبى ﷺ حكم بكتاب قيل إنه محرف (١).

وفى هذا المعنى يقول الإمام الغزالى رحمه الله: إن مراجعة النبى ﷺ التوراة فى رجم اليهوديين كان تكذيباً لهم فى إنكار الرجم، إذ كان يجب أن يراجع الإنجيل، فإنه آخر ما أنزل الله، فلذلك لم يراجع فى واقعة سوى هذه (٢).

٢- واستدلوا أيضاً بما رواه مسلم فى صحيحه وغيره عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً، فاختصموا إلى النبى ﷺ فقال رسول الله ﷺ: القصاص القصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله انتقص من فلانة! والله لا يقتص منها فقال رسول الله ﷺ: سبحان الله يا أم الربيع! القصاص كتاب الله، قال: والله لا يقتص منها أبداً قال: فما زالت حتى قبلوا الدية، فقال رسول الله ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره" (٣).

(١) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٢٧.

(٢) راجع المستصفى ج ١ ص ٢٦٠.

(٣) هذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه وأبو داود فى سننه من طريق أنس بن مالك: راجع صحيح مسلم بشرح النووى ج ٤ ص ٢٤١ وما بعدها باب اثبات القصاص فى الأمنان، سنن أبى داود ج ٤ ص ١٩٧ حديث رقم ٤٥٩٥.

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ قضى بالقصاص الذى جاء فى التوراة، وأحال على قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص (١)".

وليس فى كتاب الله تعالى نص على القصاص فى السن إلا هذه الآية، وهى خبر عن شرع التوراة، ومع ذلك حكم بها وأحال عليها، وهى من شرع من قبلنا فكان شرعا لنا (٢).

اعترض على ذلك:

بأننا لا نسلم لكم أن القرآن الكريم غير مشتمل على قصاص السن بالسن، ودليله قوله تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (٣)" وهو عام فى السن وغيره (٤).

وفى رد الاستدلال بهذا الحديث يقول ابن حزم بعد ذكر الحديث: إنما عنى رسول الله ﷺ قوله تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"، وهذا الذى خاطبنا به نحن هو اللازم لنا، ولم يأت نص على أنه عليه السلام عنى غير هذه الآية أصلاً.

(١) سورة المائدة الآية ٤٥.

(٢) راجع الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٩٤، أحكام القرآن للكريم لابن العربي ج٢ ص ٦٣١، تفسير القرطبي ج٧ ص ٣٥ وما بعدها.

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٤.

(٤) راجع للمراجع السابقة.

فإن قال قائل: فلعله عليه السلام إنما عنى بذلك قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" (١)، وما أعلمكم بأنه عليه السلام عنى الآية التى تلوتم دون هذه، فالجواب: إن البرهان على أنه عليه السلام لم يعن بقوله "كتاب الله القصاص" قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها" لأنه ليس فى التوراة قبول الأرش، وإنما الأرش فى حكم الإسلام، وفى الحديث المذكور أنهم قبلوا الأرش، فصح أنه عليه السلام لم يعن (٢) قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها" (٣).

٣- واستدلوا أيضاً: بما روى عن النبى ﷺ أنه قال: "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها" (٤) وتلا قوله تعالى "وأقم الصلاة لذكرى" (٥).

وجه الدلالة:

أن النبى ﷺ استدل بهذه الآية على وجوب الصلاة عند تذكرها، وإلا لم يكن لتلاوتها فائدة فى هذا المقام، وهذا دليل على أن النبى ﷺ متعبد بشرع من قبله، فكذلك أمته، وإلا لما صح الاستدلال بها (٦).

(١) سورة المائدة الآية ٤٥.

(٢) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٣٦، المستصفى ج ١ ص ٢٥٩، الأحكام للامدى ج ٤ ص ١٩٩.

(٣) سورة المائدة الآية ٤٥.

(٤) راجع سنن النسائى ج ١ ص ٢٣٨ ط البالى الحلبي وأولاده بمصر.

(٥) سورة طه الآية ١٤.

(٦) راجع تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣١، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٧، أصول السرخسى ج ٢ ص ١٠٠، هامش الشربيني على جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٩٤.

اعتراض على ذلك:

بأنه لم يذكر الخطاب مع موسى عليه السلام، لكونه موجباً لقضاء الصلاة عند النوم والنسيان، وإنما أوجب ذلك بما أوحى إليه، ونبه على أن أمته ﷺ مأمورة بذلك، كما أمر موسى عليه السلام (١).

وفى رد الاستدلال بهذا الحديث يقول الإمام الغزالي - رحمه الله: ما ذكره رسول الله ﷺ إنما هو تعليل للإيجاب، لكن أوجب بما أوحى إليه، ونبه على أنهم أمروا كما أمر موسى عليه السلام، وقوله تعالى "وأقم الصلاة لذكرى" (٢). إيجاب للصلاة، ولولا الخبر لكان السابق إلى الفهم أنه لذكر الله تعالى بالقلب، أو لذكر الصلاة بالإيجاب (٣).

وفى هذا المعنى يقول ابن عبد الشكور: لا نسلم أنه ﷺ تعبد بشرع موسى عليه السلام، بل أمر به، للوحى الذى أوحى به، وأمر فيه بوجوب القضاء (٤).

٤- واستدلوا أيضاً: بما روى أن النبي ﷺ لما قدم المدينة رأى اليهود يصومون يوم عاشوراء، فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يوم نجى الله فيه موسى، فقال أنا أولى بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه (٥).

(١) راجع الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٩٩.

(٢) راجع إرشاد الفحول ص ٢١١، الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٨٨، المستصطفى ج١

ص ٢٤٦، البرهان لإمام الحرمين ج١ ص ٢٠٩.

(٣) راجع للمستصطفى ج١ ص ٢٦٠.

(٤) جزء من الآية ١٤ من سورة طه..

(٥) هذا للحديث رواه مسلم فى صحيحه من طريق ابن عباس، راجع صحيح مسلم بشرح النووى ج٣ ص ١٨٨ كتاب الصوم باب صوم يوم عاشوراء.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء بناءً على صيام اليهود له، ولولا أنه متعبد بشرع من قبله ما صامه، ولا أمر بصيامه، فثبت أن شرع من قبلنا شرع لنا وهو المطلوب (١).
اعترض على ذلك:

بأن هذا الحديث لا حجة لهم فيه، لأن النبي ﷺ قد أمر بصيامه، ولولا أن الله تعالى أمره بصيامه ما اتبع اليهود في ذلك، وقد صح أنه كان يوماً تصومه قريش في الجاهلية، فصامه عليه السلام.

ويمكن أن يقال إن الرسول ﷺ صام يوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان، فلما فرض نسخ صيام يوم عاشوراء بصيام رمضان (٢).

دليلهم من الإجماع:

استدل أصحاب هذا المذهب على تعبد النبي ﷺ وأمة بشرع من قبلنا بأدلة من الإجماع هالك بعضها منها:
١- أجمع العلماء على استدلالهم بقوله تعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" (٣) "على وجوب القصاص في ديننا ولولا أنه متعبد بشرع من قبله لما صح الاحتجاج بكون القصاص واجباً في دين بني إسرائيل على كونه واجباً في دينه.

(١) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٣٦، فواتح الرحموت وشرحه ج ٢ ص ١٨٥.

(٢) راجع المرجعين السابقين.

(٣) سورة المائدة الآية ٤٥.

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أوجب وفرض القصاص على بنى إسرائيل فى التوراة، ويؤيد هذا ما جاء فى تفسير الآية إن الله تعالى سوى بين النفس والنفس فى التوراة، فخالقوا ذلك فضلوا، فكانت دية النضيرى أكثر، وكان النضيرى لا يقتل بالقرطى، ويقتل به القرطى، فلما جاء الإسلام حكم بالاستواء، فقالت بنوا النضير: قد حططت منا، فنزلت هذه الآية، ولولا أننا متعبدون بشرع من قبلنا، لما صح الاستدلال بالآية على وجوه فى دين بنى إسرائيل على وجوبه فى ديننا، فثبت بهذا الدليل أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ (١).

أدلتهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب على ما ذهبوا إليه من كون النبى ﷺ وأمة متعبدين بشرع من قبلنا بأدلة من المعقول هاك بعضاً منها:

١- إن الأصل فى كل شرع البقاء والعمل به ما لم ينسخ، لأن ما ثبت شريعة لرسول فقد ثبتت الحقيقة فيه، لكونه مرضياً عند الله تعالى، وبعث الرسول لبيان ما هو مرضى عند الله تعالى، وما علم كونه مرضياً قبل بعث رسول آخر لا يخرج من أن يكون مرضياً ببعث رسول آخر، وإذا بقى مرضياً كان معمولاً به، كما

(١) راجع مختصر ابن الحاجب بشرح المعتمد ج٢ ص ٢٨٧، تيسير التحرير ج٣ ص ١٣١، فوائح الرحموت وشرحه ج٢ ص ١٨٥، أصول السرخسى ج٢ ص ١٠٠، تفسير للقرطبى ج٣ ص ٢٢٨٦، حاشية للعطار مع هامش للشرىبى ج٢ ص ٣٩٤.

كان قبل بعث الرسول الثاني، لأن الأصل هو الموافقة في شرائع الرسل، إلا إذا تبين تغيير حكم بدليل النسخ.

٢- قد ثبت بالدليل أن النبي ﷺ تعبد بشرع من قبله قبل البعثة، والأصل بقاء ما كان على ما كان بعد البعثة استصحاباً حتى يقوم الدليل على عكس ذلك، ولا دليل، إذا ثبت تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله بعد البعثة، وكذلك أمته، لأن ما كان واجباً في حقه كان واجباً في حقنا.

٣- إن شرع من قبلنا حكم الله تعالى، فيلزم المكلفين الذين وجدوا في زمن الخطاب وبعده ما لم يظهر ناسخ يرفعه (١).

ب- أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب هذا المذهب على عدم تعبد النبي ﷺ وأمته بشرع من قبلنا بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول هاك بيانها:

دليلهم من الكتاب: استدلووا بأدلة من الكتاب هاك بيانها:

١- قوله تعالى "كل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" (٢) "أى لكل أمة جعلنا منكم أيها الناس شرعة، أى شرعية وطريقة ظاهرة، ومنهاجاً أى طريقاً واضحاً، ومعنى الآية، إن الله تعالى جعل التوراة لأهلها، والإنجيل لأهله، والقرآن لأهله، وهذا في الشرائع والعبادات، والأصل التوحيد لا اختلاف فيه، وقيل: الشرعة والمنهاج دين محمد ﷺ، وقد نسخ به كل ما سواه.

(١) راجع المراجع السابقة، كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٣ ص ٢١٣.

(٢) سورة المائدة الآية ٤٨.

وجه الدلالة:

أن الله تعالى صرح بأنه جعل لكل أمة شريعة، وهذا يقتضى أن يكون لكل نبي شريعة خاصة يدعو إليها أمته، فلا يكون من بعده متعبداً بشريعته، وإلا لما كانت مختصة بهم، وهذا لأن بعثة الرسول ليست إلا لتبين ما بالناس حاجة إلى البيان، فإذا لم نجعل شريعة رسول منتهية ببعثة رسول آخر، ولم يأت بشرع مستأنف، لم يكن بالناس حاجة إلى البيان بعد الرسول الثانى، فلم يكن فى بعثه فائدة، فثبت أن الأصل فى كل شريعة اختصاصها بأمة بعث إليها النبي بها (١).

اعتراض على ذلك:

يقول القرطبى فى تفسيره بعد ذكر الآية السابقة التى استدل بها أصحاب هذا المذهب: وهذا لا حجة فيه، لأنه يحتمل التقييد إلا فيما قص عليكم من الأخبار عنهم مما لم يأت فى كتابكم، وأرى أن هذا الدليل يوافق قول بعض القدرية القائل بأن الرسول ﷺ إذا لم يجدد أمراً فلا فائدة فى إرساله، فهم يعللون أحكام الله تعالى برعاية المصالح، وهذا باطل، لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد (٢).

ثانياً: أدلتهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب على دعواهم بالسنة ومن ذلك

مايلى:

(١) كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٣ ص ٢١٤، روضة الناظر وشرحها ج١

ص ٤٠٠، أصول السرخسى ج٢ ص ١٠١.

(٢) راجع تفسير القرطبى ج٣ ص ٢٥٥٨.

١- فقد روى عن النبي ﷺ أنه لما بعث معاذاً - رضى الله عنه - إلى اليمن قال له: كيف تقضى؟ قال اقضى بما فى كتاب الله، قال فإن لم يكن فى كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم يكن فى سنة رسول الله؟ قال: اجتهد رأيي، قال: الحمد لله الذى وفق رسول الله ﷺ لما يحبه الله ورسوله (١) .

وجه الدلالة:

أن معاذاً - رضى الله عنه - ذكر اجتهاده للنبي ﷺ، ولم يذكر رجوعه إلى شرع من قبلنا، إذا لم يجد دليلاً من كتاب أو سنة، وأقره النبي ﷺ على ذلك وصوبه ودعا له، فلو كانت شرائع من قبلنا مدركاً من مدارك الأحكام الشرعية، لجرت مجرى الكتاب والسنة فى وجوب الرجوع إليها، ولما جاز العدول عنها إلى الاجتهاد بالرأى إلا بعد البحث عنها واليأس من معرفتها، ولذكرها معاذ - رضى الله عنه - قبل أن يذكر اجتهاده، والالزام منتفیان، أى وجوب الرجوع، وعدم العدول عنها فتثبت أنها ليست بشرع لنا (٢) .

وفى هذا المعنى يقول الإمام الغزالي رحمه الله: إنه ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: بم تحكم؟ قال بالكتاب والسنة والاجتهاد، ولم يذكر التوراة والإنجيل وشرع من قبلنا، فزكاه رسول الله ﷺ وصوبه، ولو كان ذلك من مدارك الأحكام لما جاز العدول إلى الاجتهاد إلا بعد العجز عنه (٣) .

(١) راجع سنن الترمذى ج ٦ ص ٦٩ باب حدثنا هناد ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، مسند أحمد ج ٥ ص ٢٣٠ ط المكتب الإسلامى، سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٠٢ باب اجتهد الرأى الناشر دار إحياء السنة النبوية.

(٢) الأحكام للأمدى ج ٤ ص ١٩٠ وما بعدها، روضة الناظر وشرحها ج ١ ص ٤٠٠، المحصول ج ١ ص ٢٢٢، المعتمد ج ٢ ص ٣٣٩، مختصر ابن الحاجب بشرح المعتمد ج ٢ ص ٢٨٧، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣١، فوائح الرحموت وشرحه ج ٢ ص ١٨٥.

(٣) راجع المستصفى ج ١ ص ٢٥١.

اعترض على ذلك:

بأننا لا نسلم أنه لو كان النبي ﷺ متعبداً بشرع من قبلنا لذكره معاذ، لاحتمال أنه إنما تركه لأن الكتاب يشمل، وهو قد قال أقضى بكتاب الله تعالى، فإن الكتاب يشتمل جميع الكتب، فإنه كما يطلق على القرآن الكريم يطلق على التوراة والإنجيل، فإذا كان الكتاب شاملاً له، أغنى ذكر الكتاب عن ذكر شرع من قبلنا.

أو أن معاذاً- رضى الله عنه- لم يذكر شرع من قبلنا، واكتفى بذكر معظم الأدلة، وهى الكتاب والسنة والاجتهاد، لأن الأحكام المأخوذة من شرع من قبلنا قليلة الوقوع.

وإنما ذهب المجوزون للتعبد إلى هذا التأويل جمعاً بين الأدلة الدالة على كونه متعبداً بشرع من قبله، والأدلة الدالة على عدم كونه ﷺ متعبداً بشرع من قبله (١).

أجيب عن ذلك:

بأن معاذاً- رضى الله عنه- لم يذكرهما، لأن ما فيهما ليس شرعاً لنا لقوله تعالى "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" (٢)، ثم إن فى الكتاب والسنة ما يدل على القياس، فلماذا ذكر الاجتهاد؟ إذ كان ينبغي أن يقتصر على ذكر الكتاب، فإن شرع فى التفصيل كانت الشريعة السابقة أهم مذكوره أما قولكم: اندرجت التوراة

(١) راجع مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٨٧، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣١، فواتح الرحموت وشرحه ج ١ ص ١٨٥، تحقيق الجزء الأخير من السراج الهندى على بديع النظام لابن الساعاتى، رسالتنا لنيل درجة للتخصص للماجستير ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) سورة المائدة الآية ٤٨.

والانجيل تحت الكتاب، فإنه اسم يعم كل كتاب. قلنا: إذا ذكر الكتاب لم يسبق إلى فهم المسلمين شئ سوى القرآن، وكيف يفهم غيره ولم يعهد من معاذ قط تعلم التوراة والانجيل والعناية بتمييز المحرف عن غيره كما عهد منه تعلم القرآن، ولو وجب ذلك لتعلمه جميع الصحابة، لأنه كتاب منزل لم ينسخ إلا بعضه، وهو مدرج لبعض الأحكام.

وقد طالع عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - صحيفة من التوراة، فغضب رسول الله ﷺ وقال: "لامتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى، وأنه لو كان موسى حيا لما وسعه إلا اتباعي" (١)، فدل على كون من قبله بمنزلة أمته فى لزوم اتباع شريعته لو كانوا أحياء، فدل هذا على أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا، وإنما كل شريعة مختصة برسول (٢).

واستدلوا أيضا: بما رواه جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى كل أحرر وأسود (٣)".

وجه الدلالة:

فقد دل الحديث على أن كل رسول كان يبعث إلى أقوام مخصوصين، وأن كل شريعة جاءت بما تحتاجه الأمة المرسل

(١) راجع مسند أحمد ج ٣ ص ٣٣٨، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ١ ص ١٧٣ وما بعدها ط القدسي بالقاهرة باب ليس لأحد قول مع رسول الله ﷺ.

(٢) راجع المستصفى ج ١ ص ٢٥١، روضة الناظر وشرحها ج ٢ ص ٤٠١، الأحكام للأمدى ج ٢ ص ١٩٥.

(٣) هذا الحديث رواه أحمد فى مسنده والترمذى فى سننه من حديث مطول راجع مسند أحمد ج ٥ ص ١٤٥، سنن الترمذى ج ٥ ص ٣٩٣ حديث رقم ٣٢٧٦.

إليها رسولها، ولو لم يكن كذلك، لما كان هناك حاجة إلى بعث الرسل، ولا إلى التشريعات التي يرسل بها، لعدم الفائدة، وحينئذ يكون إرسال الرسل عبثاً، والعبث على الله تعالى محال، فثبت أن شريعة كل نبي كانت خاصة به (١).

وفي هذا المعنى يقول ابن حزم: هذا الحديث يكفي من كل شغب موه به المبطلون، ويبين أن كل نبي قبل نبينا ﷺ إنما بعث إلى قومه خاصة، وإذا كان ذلك صح يبين أن غير قومه لم يلزموا بشريعة نبي غير نبيهم، فصح بهذا يقيناً أنه لم يبعث إلينا أحد من الأنبياء غير محمد ﷺ ومن ألزمننا شرائع الأنبياء قبلنا، فقد أبطل فضيلة النبي ﷺ، وأكذبه في إخباره أنه لم يبعث نبي إلا إلى قومه خاصة، حاشاً، لأن خصومنا يريدون منا اتباع شرائع من قبلنا، فيوجبون بذلك أنهم مبعوثون إلينا، وبهذا سقط عنا طلب شرائعهم، وإذا سقط عنا طلبها، فقد سقط عنا حكمها، إذ لا سبيل إلى التزام حكم شيء إلا بعد معرفته، ولا سبيل إلى معرفته إلا بعد طلبه (٢).

أجيب عن ذلك:

بما أجيب به عن الدليل الأول من السنة، فارجع إليه إذ لا داعي لتكراره.

(١) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٣٨، الأدلة المختلف فيها للدكتور/ عبد الحميد

أبي المكارم ص ٣٢٤، كشف الأسرار على أصول الزيدوى ج ٣ ص ٢١٤.

(٢) راجع الأحكام لابن حزم ج ٥ ص ٧٣٨ وما بعدها.

دليلهم من الإجماع:

استدل أصحاب هذا المذهب على عدم تعبد النبي ﷺ وأُمَّته بشرع من قبلهم بالإجماع هاك بيانه:

١- أجمع المسلمون قاطبة على أن شريعة نبينا ﷺ ناسخة لشريعة من تقدم، فلا يكون متعبداً بها، لأن المنسوخ لا يتعبد به، ولو كان متعبداً بشئ منها، لما كانت شريعته ناسخة له، ولو كان النبي ﷺ متعبداً بها لكان مخبراً لا شارعاً، ولكان صاحب نقل لا صاحب شرع.

أجيب عن ذلك:

بأن معنى كون شريعتنا ناسخة للشرائع السابقة أنها ناسخة لما يخالفها، فإنها غير ناسخة لجميع الأحكام قطعاً، وإلا وجب نسخ وجوب الإيمان وحرمة الكفر، لثبوتهما في تلك الشرائع، وهما غير منسوخين بالإجماع، لأن الإجماع منعقد على أن وجوب الإيمان وحرمة الكفر من أحكام الشرائع السابقة ولا يجوز نسخهما (١).

دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب على مدعاهم من المعقول بما يأتي:

١- لو كان النبي ﷺ متعبداً بشرع من قبله بعد البعثة، وكذلك أُمَّته، لافترض تعلمه على الأمة على الكفاية، كما افترض تعلم

(١) راجع هذا الدليل وما أجيب به في مختصر ابن الحاجب وشرحه ج ٢ ص ٢٨٧، الأحكام للأمدى ج ٤ ص ١٩٣، المستصفي ج ١ ص ٢٥٥، تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣١، فواتح الرحموت وشرحه ج ٢ ص ١٨٥.

القرآن والأخبار على الكفاية، ولوجبت المراجعة إلى شرع من تقدم في الكتب السالفة، والبحث عنه على النبي ﷺ وعلى الصحابة بعده بالسؤال عن ناقليها بسؤالهم عن الأحاديث النبوية والوقائع المختلف فيها فيما بينهم، كمسألة الحد والعول، ويبيع أم الولد، والمفوضة، وحد الشرب وغير ذلك، واللازم باطل، لعدم فرضية تعلم شرع من قبله على النبي ﷺ وأمتة بالاتفاق (١).

اعترض على ذلك:

لا نسلم لكم أنه ﷺ لو كان متعبداً بشرع من قبله لكان تعلم هذه الشرائع من فروض الكفايات، وإنما يلزم ذلك لو كان العلم به متوقفاً على ذلك، وليس كذلك، لأن المعتبر من شرع من قبلنا ما ثبت بالتواتر أو الوحي، ولا نسلم عدم مراجعة النبي ﷺ لها، بل نقل عنه مراجعة التوراة في الرجم لليهود اللذين زنياً، وقد سبق الحديث الدال على المراجعة، وما لم يراجع فيه شرع من تقدم، إما لأن تلك الشرائع لم تكن مبينة له، أو لأنه ما كان متعبداً باتباع الشريعة السالفة إلا بطريق الوحي، ولم يوح إليه به، وأما عدم بحث الصحابة عنها، فإنما كان لأن ما تواتر منها كان معلوماً لهم غير محتاج إلى بحث عنه، وما كان منقولاً منها على لسان الأحاد من الكفار لم يكونوا متعبدين به (٢).

(١) راجع المستصفى ج ١ ص ٢٥٣، للمحصل ج ٢ ص ٥٢٠، الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٩١.

(٢) راجع تيسير التحرير ج ٣ ص ١٣١، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٨٧، الأحكام للأمدى ج ٢ ص ١٩٢، فواتح الرحموت وشرحه ج ٢ ص ١٨٥.

ج- أدلة المذهب الثالث:

استدل أصحاب هذا المذهب على مذهبهم القائل بالتوقف بما يأتي:

١- إن الأدلة الدالة على التعبد معارضة لأدلة القائلين بعدم التعبد، وليس التمسك ببعض منها أولى من البعض، فوجب التوقف.

أجيب عن ذلك:

لا نسلم لكم تعارض الأدلة، لأن أدلة القائلين بالمنع لا تقوى على أن تكون معارضة مع أدلة القائلين بالجواز، لأننا ردنا على كل دليل من هذه الأدلة وبيننا ضعفها (٢).

وبعد عرض أقوال العلماء، وأدلة كل فريق على تعبد النبي ﷺ وأمته بشرع من قبلهم بعد البعثة وعدمه، يتبين لى أن شرع من قبلنا ليس فى حد ذاته دليلاً مستقلاً، بل هو راجع إلى الكتاب والسنة، ولا يعمل به إلا إذا قصه الله تعالى علينا، أو جاء على لسان رسول الله ﷺ من غير إنكار، ولم يرد فى شرعنا ما يدل على نسخه أو رفعه عنا، فيكون حينئذ شرعاً لنا، ويلزمنا العمل به، وهذا هو الراجح لقوة أدلته وضعف أدلة المخالفين لهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٢) راجع الأحكام للأمدى ج٤ ص ٢٠٠ وما بعدها، إرشاد الفحول ص ٢١١.

المبحث الخامس

"أثر خلاف العلماء في الاحتجاج بشرع من قبلنا في الفقه الإسلامي"

تمهيد:

لقد ترتب على خلاف العلماء في الاحتجاج بشرع من قبلنا وعدمه خلافهم في كثير من المسائل الفقهية، ونحن بدورنا نذكر بعض هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر هالك بعضا منها:

المسألة الأولى الأضحية

وهي في اللغة: اسم لما يضحى به أو لما يذبح أيام عيد الأضحى (١):

واصطلاحاً: هي ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص، أو هي ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى في أيام النحر (٢).

وهنا اختلف العلماء في حكم الأضحية. هل هي واجبة أم هي سنة؟ وسبب اختلافهم قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام - عندما أمره الله تعالى بذبح ابنه إسماعيل عليه السلام، وعندما

(١) راجع مختار الصحاح ص ٣٧٨، المصباح المنير ج ٢ ص ٣٥٩، القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٥٦.

(٢) راجع تبين الحقائق ج ٦ ص ٢ ط دار المعرفة بيروت - لبنان، تكملة فتح القدير ج ٥ ص ٥٠٥ ط البابي الحلبي بمصر.

امتثل سيدنا ابراهيم لأمر ربه، أنزل الله الفداء من السماء بقوله تعالى "وفديناه بذبح عظيم(١)".

وهذه القصة من شرع من قبلنا، فمن قال شرع من قبلنا شرع لنا، قال: الأضحية واجبة، ومن قال شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا قال: الأضحية سنة مؤكدة، وهاك هذين المذهبين، وأدلة كل مذهب مع بيان الراجح منهما:

المذهب الأول:

وعليه الجمهور من الشافعية، والمالكية والحنابلة، ومن الحنفية أبو يوسف ومحمد، ومروى عن أبي بكر، وعمر، وبلال، وإسحاق الأوزاعي، والثوري وغيرهم، وهم يرون أن الأضحية سنة مؤكدة، ويكره تركها للقادر عليها، ورخص الإمام مالك للحاج تركها بمنى (٢) .

المذهب الثاني:

وعليه الإمام أبو حنيفة، وزفر، والحسن بن زياد، وغيرهم، وهم يرون أن الأضحية واجبة في كل عام على المقيمين من أهل الأمصار شكراً لنعمة الحياة، وإحياء لميراث الخليل ابراهيم عليه

(١) سورة الصافات الآية ١٠٧.

(٢) راجع هذا المذهب في الأم للشافعي ج٢ ص ٢٢١ ط دار المعرفة بيروت- لبنان، بداية المجتهد ج١ ص ٤٢٩ ط البابي الحلبي وأولاده بمصر، المجموع شرح المذهب ج٨ ص ٣٨٢ وما بعدها ط دار الفكر، المغني لابن قدامة ج٣ ص ٥٨١ ط دار الكتاب العربي، مغني المحتاج ج٢ ص ٢٨٢ ط البابي الحلبي وأولاده بمصر، قوانين الأحكام الفقهية ص ١٩٦ ط دار الفكر، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج٣ ص ٥٩٥ ط دار الفكر.

السلام حين أمره الله تعالى بذبح الكبش في هذه الأيام، فداءً عن ولده، ومطية على الصراط، ومغفرة للذنوب وتكفيراً للخطايا (١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول القائلون بأن الأضحية سنة مؤكدة بالسنة والأثر والمعقول هاك بعضاً منها:
أولاً: أدلتهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما روى عن أم سلمة- رضى الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال "إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد احكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره (٢) .

وجه الدلالة:

في هذا الحديث علق ﷺ الأضحية على الإرادة، والتعليق بالإرادة ينافي الوجوب، فالأضحية غير واجبة.

٢- ما روى عن ابن عباس- رضى الله عنهما- أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ثلاث كتبت علىّ، ولم تكتب عليكم: الوتر والضحي والأضحي: وروى ثلاث كتبت علىّ، وهى لكم سنة وذكر ﷺ الأضحية (٣)، والسنة غير الواجب في العرف.

(١) راجع هذا المذهب في بدائع الصنائع ج٦ ص ٢٨١ وما بعدها، تكملة فتح القدير ج٩ ص ٥٠٩، للباب في شرح للكتاب ج٣ ص ٢٣٢ ط دار الحديث لبنان، تبين الحقائق ج٦ ص ٢، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ج٣ ص ٣٦٩ ط دار الحديث لبنان، فتح الغفار بشرح المنار ج٢ ص ١٣٩ ط الطبى، تفسير القرطبي ج٣ ص ٣٦٢ وما بعدها.

(٢) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق أم سلمة رضى الله عنها راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج٤ ص ٦٥٤ كتاب الأضاحي- باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً.

(٣) هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه وغيره من طريق ابن عباس راجع سنن الدارقطني مع التعليق للمغنى ج٤ ص ٢٨٢ كتاب الصيد والذبائح، نصب الرأية ج٤ ص ٢٠٦ كتاب الأضحية، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف.

ثانياً: أدلتهم من الأثر:

استدل أصحاب هذا المذهب من الأثر بما يلي:

١- أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانا لا يضحيان مخافة أن ترى الناس ذلك واجبا^(١)، والأصل عدم الوجوب. أجيب عن ذلك:

بأن سيدنا أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانا لا يضحيان لعدم غناهما، والغنى شرط الوجوب^(٢).

٢- ما روى عن أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه - أنه قال: قد أروح على ألف شاة وأضحى بواحدة مخافة أن يعتقد جارى أنها واجبة^(٣).

أجيب عن ذلك:

بأن قول ابن مسعود لا يصلح معارضاً للكتاب والسنة، وسيأتى فى استدلال الحنفية بعد قليل، مع أنه يحتمل أنه كان عليه دين فخاف على جاره لو ضحى أن يعتقد الوجوب فى الأضحية مع قيام الدين، ويحتمل أنه أراد بالوجوب الفرض، إذ هو الواجب المطلق، فخاف على جاره اعتقاد الفرضية لو ضحى، فسان اعتقاده بترك الأضحية فلا يكون حجة مع قيام الاحتمال^(٤).

ثالثاً: أدلتهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

١- إنها لو كانت الأضحية واجبة، لكان لا فرق بين المقيم والمسافر، لأنهما لا يفترقان فى الحقوق المتعلقة بالمال، كالزكاة

(١) راجع سبل السلام ج٤ ص ٩٣.

(٢) راجع هذا الجواب فى بدائع الصنائع ج٦ ص ٢٨١ وما بعدها ط الإمام بالقاهرة.

(٣) راجع نصب الرولية ج٤ ص ٢٠٧ للناشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

(٤) راجع المرجع السابق فى رقم ١

وصدقة الفطر، والأضحية لا تجب على المسافر، فلا تجب على المقيم (١).

أجيب عن ذلك:

بأن الاستدلال بالمسافر غير سديد، لأن فيه ضرورة لا توجد في حق المقيم (٢).

استدل أصحاب المذهب الثاني القائل بأن الأضحية واجبة بالكتاب والسنة هاك بعضاً منها:

أولاً: أدلتهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة كثيرة من الكتاب الكريم منها مايلي:

١- قوله تعالى "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين: لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين (٣)".

وجه الدلالة:

إن المراد بالنسك في الآية الكريمة الأضحية، وقد أضافها الله تعالى له، وأمر بها سيدنا إبراهيم - عليه السلام -، والأمر في شرعه أمر في شرعنا، ويؤيد ذلك الآية التي قبلها، وهي قوله

(١) راجع أدلة المذهب الأول في المجموع شرح المهذب ج ٨ ص ٣٨٢ وما بعدها، بداية المجتهد ج ١ ص ٤٢٩، الأم للشافعي ج ٢ ص ٢٢١، المغني لابن قدامة ج ٣ ص ٥٨١، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٨٢، قوانين الأحكام الفقهية ص ١٦٦، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج ٣ ص ٥٩٥ وما بعدها.

(٢) راجع هذا الجواب في بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٨١٤ وما بعدها.

(٣) سورة الأنعام الآيتان ١٦٢، ١٦٣.

تعالى " قل إني هادي ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين (١) " .

ويؤيده ما رواه عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: "يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيتك، فإنه يغفر لك في أول قطرة من دمها كل ذنب عملتيه، ثم قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين" .

قال عمران: يا رسول الله هذا لك ولأهل بيتك خاصة أم للمسلمين عامة؟ قال: بل للمسلمين عامة (٢) .

٢- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى "فصل لربك وانحر (٣) " .

وجه الدلالة:

قيل في تفسير الآية: صل صلاة العيد وانحر البدن بعدها، وقيل: صل صلاة بجمع وانحر، ومطلق الأمر للوجوب في حق العمل، ومتى وجب على النبي ﷺ وجب على الأمة، لأنه قدوة لأمته.

أجيب عن ذلك:

بأنه قد فسر النحر في الآية بوضع الكف على النحر في الصلاة، ولو سلم ذلك، فيه دلالة على أن النحر بعد الصلاة، فهي

(١) سورة الأنعام الآية ١٦١.

(٢) هذا الحديث رواه البيهقي في سننه وغيره من طريق عمران بن حصيص وعلى بن أبي طالب: راجع السنن الكبرى للبيهقي ج ٩ ص ٢٨٣، مجمع الزوائد للهيتمي ج ٤ ص ١٧، الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ج ٥ ص ٤٣٣ حديث رقم ٨٦٥٥.

(٣) سورة الكوثر الآية [٢]

تعيين لوقته، لو لوجوبه، كأنه يقول: إذا نحررت فبعد الصلاة، فقد روى أن النبي ﷺ كان ينحر قبل الصلاة، فأمر أن يصلى ثم ينحر.

ثانياً: أدلتهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة من السنة منها ما يلي:

- ١- قوله ﷺ "من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا(١)"
- وجه الدلالة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد توعد من لم يضح بعدم قربان الصلاة كأنه يقول: لا فائدة في الصلاة، مع ترك هذا الواجب، وهذا الوعيد لا يكون لغير الواجب، فالأضحية واجبة. فضلاً عن ذلك، فإن الأضحية قربة يضاف إليها وقتها، يقال: يوم الأضحى، وذلك يؤذن بالوجوب، لأن الإضافة للاختصاص، والاختصاص بوجود الأضحية فيه، والوجوب هو المفضى للوجود الظاهر بالنسبة لمجموع الناس.

(١) هذا الحديث رواه الشوكاني وغيره من طريق أبي هريرة. راجع نيل الأوطار ج٥ ص ١٠٥ ط البابي الحلبي وأولاده بمصر، سبل السلام ج٤ ص ٩١ ط دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

أجيب عن ذلك:

بأن هذا الحديث موقوف، فلا حجة فيه، أو هو محمول على تأكيد الاستحباب، كغسل الجمعة.
٢- واستدلوا أيضاً بما روى عن النبي ﷺ أنه قال "ضحوا فإنها سنة أبيكم إبراهيم (١)".

وجه الدلالة:

أمر النبي ﷺ بالأضحية، والأمر المطلق عن القرينة يقتضى الوجوب فى حق العمل.
٣- واستدلوا أيضاً بما روى عن النبي ﷺ أنه قال "على أهل كل بيت فى كل عام أضحية (٢)".

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث قد دل بلفظه على الوجوب، فالأضحية واجبة.

أجيب عن ذلك:

بأن هذا الحديث ضعيف، لأن فيه أبا رمله، وهو مجهول، فلا يصح الاحتجاج به.

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجة فى سننه من طريق زيد بن أرقم: راجع سنن ابن ماجة ج٢ ص ١٠٤٥ كتاب الأضاحى باب ثواب الأضحية حديث رقم ٣١٢٧ ط دار الفكر.

(٢) هذا للحديث رواه الترمذى وأبو داود من طريق محنف بن سليم: راجع سنن الترمذى ج٢ ص ٩٩ كتاب الأضاحى حديث رقم ١٥١٨ وقال عنه حديث غريب ولا يعرف إلا من هذا الوجه، سنن أبى داود ج٣ ص ٩٣ كتاب الأضاحى باب إيجاب الأضاحى.

٤- واستدلوا أيضاً بما روى عن النبي ﷺ أنه قال " من ذبح قبل الصلاة، فليعد أضحيته، ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله (١) ".
وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بذبح الأضحية، وإعادتها إذا ذبحت قبل الصلاة، فكان ذلك دليلاً على الوجوب، ولأن إراقة الدم قربة، والوجوب هو القربة في القربات.
أجيب عن ذلك:

بأن هذا الحديث فيه بيان لوقت الأضحية من بعد صلاة العيد، فلا تجزئ قبله، وليس فيه دلالة على الوجوب (٢) .
هذا: وبعد عرض أقوال العلماء وأدلة كل فريق، يتضح لنا أن الراجح هو الرأي القائل: بأن الأضحية سنة مؤكدة، لا يجوز تركها للقادر عليها، وليست واجبة، لقوة أدلته، وضعف أدلة المخالفين لهم.

(١) هذا الحديث رواه الصنعاني في سبله من طريق جندب بن سفيان، راجع سبل السلام ج٤ ص ٩٢ باب الأضاحي وقال متفق عليه.
(٢) راجع مذهب الحنفية وما أجيب به في تكملة فتح القدير ج٩ ص ٥٠٩، بدائع الصنائع ج٦ ص ٢٨١ وما بعدها، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ج٣ ص ٣٦٩، اللباب في شرح للكتاب ج٣ ص ٢٣٢، تبين الحقائق ج٦ ص ٢، فتح الغفار بشرح المنار ج٢ ص ١٣٩، الأم للشافعي ج٢ ص ٢٢١، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٨، تفسير القرطبي ج٣ ص ٣٦٧، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ج٤ ص ٩١ وما بعدها.

المسألة الثانية

فى "من نذر أن يذبح ولده أو ينحره ماذا يجب عليه؟
فمن قال: إن فعلت كذا، لله على أن أنبح ولدى. أو قال:
ولدى نحير إن فعلت كذا. أو نذر ذبح ولده مطلقاً غير معلق
بشرط معين.

وبالتالى فلا يجوز الوفاء بالنذر إجماعاً، لأن قتل النفس
بغير حق حرام فى جميع الشرائع، فضلاً عن أن يكون ولد
الإنسان وفلذة كبده، وهذا هو نذر المعصية المنهى عنه بقوله ﷺ
"لا نذر فى معصية الله (١)" إلا أن الفقهاء أوجبوا عليه ما يكفر به
عن نذره، إلا أنهم اختلفوا فى ذلك. وسبب اختلافهم: قصة سيدنا
إبراهيم عليه السلام أعنى ما تقرب به إبراهيم عليه السلام عندما
رأى فى المنام أن يذبح ابنه اسماعيل عليه السلام، وأمره الله
تعالى أن يذبح شاه، فهل هذا لازم للمسلمين أم ليس بالزم، فمن
رأى أن ذلك شرع خص به إبراهيم عليه السلام، قال لا يلزم،
ومن قال شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ، قال يلزمنا. إذا
تقرر هذا فقد اختلف الفقهاء فى وجوب الكفارة على الناذر وذلك
على ثلاثة مذاهب هاك بيانها:

(١) هذا الحديث رواه الترمذى وابو داود وابن ماجه من طريق عائشة رضى الله عنها.
راجع سنن الترمذى ج٤ ص ١٠٣ كتاب الأيمان والنذور باب لا نذر فى معصية، سنن
ابن ماجه ج١ ص ٦٨٦ كتاب الأيمان والنذور، سنن أبى داود ج٣ ص ٢٣٢ كتاب
الأيمان والنذور باب النذر فى المعصية

المذهب الأول:

وعليه مالك، وأبو حنيفة، ونقل عن الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما، وهم يرون أن من نذر ذبح ابنه، عليه أن يذبح شاه ويطعمها للمساكين (١).

المذهب الثانى:

وعليه الإمام أحمد فى الرواية الثانية عنه، ونسب لبعض الحنفية، وهم يرون أن من نذر أن يذبح ابنه، وجب عليه كفاره يمين، لا فعل المعصية (٢).

المذهب الثالث:

وعليه الشافعى، وأبو يوسف وزفر من الحنفية، وهم يرون أن من نذر ذبح ابنه أو نحره، لا شئ عليه، لأنه نذر معصية، ولا يجب الوفاء به، ولا يجوز ولا تجب به كفارة، لأن النذر ليس بيمين، وأن من نذر أن يطيع الله تعالى أطاعه، ومن نذر أن يعصى الله لم يعصه ولم يكفر (٣).

(١) راجع بداية المجتهد ج١ ص٤٢٧، حاشية ابن عابدين ج٣ ص٣٧٩ ط البابى الحلبى وأولاده بمصر، للمغنى لابن قدامة ج١١ ص٢١٥، القوانين الفقهية ص١٦٨.
(٢) راجع المغنى لابن قدامة ج١١ ص٢١٥ وما بعدها، فتح القدير ج٤ ص٢٦، بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ج٤ ص١١٢.
(٣) راجع الأم للشافعى ج٢ ص٢٥٥، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص١٩٨ وما بعدها، فتح الغفار بشرح المنار ج٢ ص١٣٩.

الأدلة

استدل اصحاب المذهب الأول القائل بأن من نذر ذبح ابنه عليه أن يذبح شاه ويطعمها للمساكين من الكتاب بمايلي:
١- قوله تعالى: "وفديناه بذبح عظيم (١)".

وجه الدلالة:

أن الله عز وجل فدى سيدنا إسماعيل عليه السلام حين أمر أباه إبراهيم - عليه السلام - بأن يذبح ولده إسماعيل حين بلغ معه السعى قال له "يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين إن هذا لهو البلاء المبين وفديناه بذبح عظيم (٢)"، وكان الفداء بذبح شاة، وهذا الحكم وإن كان في شرع من قبلنا إلا أنه لم ينسخ في شرعنا، فدل ذلك على أن شرع من قبلنا يكون حجة لنا، لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء ولا بالمعاصي، وذبح الولد من الكبائر والمعاصي، قال تعالى "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق (٣)" وقال النبي ﷺ أكبر الكبائر أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قيل: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك (٤)".

(١) سورة الصافات الآية ١٠٧.

(٢) سورة الصافات الآيات من ١٠٢ - ١٠٧.

(٣) سورة الإسراء الآية ٣١.

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما راجع صحيح البخاري ج٧ ص ٣٥٤ كتاب التفسير، صحيح مسلم بشرح النووي ج٢ ص ٨٠ باب أعظم الذنوب بعد الشرك.

وفى هذا المعنى يقول ابن عابدين: فإن الله تعالى أوجب على الخليل إبراهيم عليه السلام ذبح ولده، وأمره بذبح الشاه، حيث قال تعالى "قد صدقت الرويا(١)"، فيكون كذلك فى شريعتنا، لأن الله تعالى أمرنا باتباع شريعة إبراهيم عليه السلام فى قوله تعالى "ثم أوحينا إليك أن أتبع ملة إبراهيم حنيفا(٢)"، فدل هذا على أن شرع من قبلنا هو شرع لنا ما لم يرد ناسخ، ولا ناسخ هنا(٣).

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن من نذر ذبح ابنه وجب عليه كفارة يمين بالسنة والأثر هاك بيان هذه الأدلة.

أولاً: دليهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلى:

١- ما رواه عمران بن حصين عن النبى ﷺ أنه قال "لا نذر فى معصية، وكفارته كفارة يمين(٤)"، وبما رواه أبو هريرة عن النبى ﷺ أنه قال "النذر يمين وكفارته كفارة يمين(٥)".

(١) سورة الصافات الآية ١٠٥.

(٢) سورة النحل الآية ١٢٣

(٣) راجع بداية المجتهد ج١ ص ٤٢٧، حاشية ابن عابدين ج٣ ص ٣٧٩، المغنى لابن قدامة ج١١ ص ٢١٥.

(٤) سبق تخريج الحديث.

(٥) هذا الحديث رواه السيوطى من طريق عقبة بن عامر وعزاه الطبرانى فى الكبير عن عقبه بن عامر ورمز له بالصحة راجع الجامع الصغير للسيوطى ج٢ ص ١٨٩.

وجه الدلالة:

أن النذر حكمه حكم اليمين، فكفارته كفارة يمين، فيكون بمنزلة من حلف ليذبح ولده، ولا يقال: إن النذر لذبح الولد كناية عن ذبح كبش، لأن إبراهيم لو كان مأموراً بذبح كبش، لم يكن الكبش فداءً، ولا كان إبراهيم مصداقاً للرؤيا قبل ذبح الكبش، وإنما أمر بذبح ابنه ابتلاءً، ثم فدى بالكبش، وهذا أمر اختص بإبراهيم عليه السلام، لا يتعداه إلى غيره، لحكمة علمها الله تعالى فيه، ثم كان إبراهيم عليه السلام مأموراً بذبح كبش، فقد ورد شرعنا بخلافه، فإن نذر ذبح الابن ليس بقربة في شرعنا ولا مباح، بل هو معصية، فيكون كفارته ككفارة سائر نذور المعاصي.

أجيب عن ذلك:

بأن الحديثين قال ابن عبد البر فيهما ضعف أهل الحديث حديث عمران، لأنه يدور على زهير بن محمد، وأبوه مجهول، ولم يرو عنه غير ابنه، وزهير أيضاً عنده مناكير، وحديث أبي هريرة يدور على سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، وأما قولكم كفارة النذر كفارة يمين، فهو محمول على نذر الغضب.

ثانياً- دليلهم من الأثر: استدل أصحاب هذا المذهب من الأثر بمايلي:

١- ما روى أن امرأة أتت إلى عبدالله بن عباس فقالت: إني نذرت أن أنحر ابني فقال ابن عباس: لا تتحرى ابنك وكفرى عن يمينك (١).

(١) هذا الأثر رواه الإمام مالك في الموطأ: راجع المنتقى شرح الموطأ ج ٣ ص ٢٤١ ط دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

وجه الدلالة:

أن ابن عباس وهو صحابي وقوله حجة يجب العمل به، فقد أرشد من سألَه عن نذر أن ينحر ابنه بقوله "لا تتحرى ابنك وكفرى عن يمينك، فجعل النذر كفارته ككفارة يمين (١)".

استدل أصحاب المذهب الثالث على مذهبهم القائل بأن من نذر ذبح ابنه، أو نحره لا شيء عليه بالسنة هاك بيان دليلهم

دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلي:

١- ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (٢)".

وجه الدلالة:

فقد دل الحديث على أن من نذر معصية، فلا يجب عليه شيء، ومن نذر نحر ولده أو ذبحه فهو معصية ولا شيء عليه (٣).
هذا: وبعد أن ذكرنا مذاهب العلماء وأدلة كل فريق على ما ذهب إليه، أرى أن الرأى الراجح هو القائل بأنه تجب عليه كفارة يمين، لقوة أدلته.

(١) راجع المغنى لابن قدامة ج ١١ ص ٢١٥ وما بعدها، وفتح القدير ج ٤ ص ٢٦، بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ج ٤ ص ١١٢.

(٢) هذا الحديث رواه البخارى فى صحيحه وابو داود فى سننه من طريق أبى هريرة راجع صحيح البخارى شرح فتح البارى ج ١١ ص ٥٨٥ كتاب الأيمان والنذور، سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٣٢ كتاب الأيمان باب ما جاء فى نذر المعصية حديث رقم ٣٢٨٩.

(٣) راجع الأم للشافعى ج ٢ ص ٢٥٥، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٨ وما بعدها، فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ١٣٩.

المسألة الثالثة

فى من حلف ليضربن زيدا مائة خشبة فضربه بالعثكال
ونحوه فهل يبر فى يمينه أم لا؟

اختلف العلماء فى هذه المسألة على مذهبين، وسبب خلافهم يرجع إلى قصة سيدنا أيوب- عليه السلام- وزوجته التى حكاها الله تعالى فى القرآن الكريم بقوله تعالى: "وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب(١)" وكان سيدنا أيوب عليه السلام قد حلف فى مرضه أن يضرب امرأته مائة جلدة، وفى سبب ذلك أربعة أقوال:

أحدها: ما روى عن ابن عباس- رضى الله عنهما- قال: اتخذ إبليس تابوتاً فوقف على الطريق يداوى الناس، فأنته امرأة أيوب- عليه السلام- فقالت: يا عبد الله إن هاهنا إنساناً مبتلى، من أمره كذا وكذا، فهل لك أن تدأويه؟ قال لها نعم على أنى إن شفيته يقول كلمة واحدة: أنت شفيتى، لا أريد منه غيرها، فأخبرت بذلك أيوب- عليه السلام، فقال: ويحك ذلك الشيطان، لله علىّ إن شفانى لأجلدك مائة جلدة، فلما شفاه الله أمره أن يأخذ عثكالا فيضربها به، فأخذ شماريخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة.

الثانى: ما حكاه سعيد بن المسيب، أنها جاءت بزيادة على ما كانت تأتيه من الخبز، فخاف خيانتها فحلف ليضربنها.

(١) سورة ص الآية ٤٤.

الثالث: ما حكاه يحيى بن سلام وغيره، أن الشيطان أغواها أن تحمل أيوب عليه السلام على أن يذبح سخة تقرباً إليه، وأنه يبرأ فذكرت ذلك له فحلف إن عوفى ليضربنها مائة.

الرابع: قيل باعت ذوائبها برغيفين، إذ لم تجد شيئاً تحمله إلى أيوب، وكان أيوب عليه السلام يتعلق بها إذا أراد القيام، فلهذا حلف ليضربنها، فلما شفاه الله أمره أن يأخذ ضغثاً فيضرب به، فأخذ شماريخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة، والضغث: قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس، وقيل: إكسال النخل الجامع بشماريخه وهو السعف أى ما صغر من أغصان النخل.

فهل هذا الحكم عام أو خاص بأيوب عليه السلام وحده؟ بمعنى أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أو ليس بشرع لنا؟ فمن قال هذا الحكم عام للناس جميعاً، وشرع من قبلنا شرع لنا قال: من حلف ليضربن زيداً أو امرأته مائة خشبة أو جلدة، فضرب بالعتكال ونحوه يبر في يمينه ولا يحنث.

ومن قال بأن هذا الحكم خاص بأيوب عليه السلام وحده، وأن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا قال لا يبر في يمينه ويحنث.

والملاحظ هنا في هذه المسألة أن الإمام الشافعى - رضى الله عنه - قد خالف مذهبه في عدم الأخذ بشرع من قبلنا، وقال يبر في يمينه ولا يحنث، والإمام مالك أيضاً قد خالف مذهبه في الأخذ بشرع من قبلنا، وقال لا يبر في يمينه ويحنث. إذا تقرر هذا فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه الإمام الشافعي، وأبو حنيفة، وهو مروى عن مجاهد وعطاء بن أبي رباح، وهم يرون أن من حلف ليضربن امرأته مائة جلدة، فضربها بالعتكال ونحوه، فإنه يبر في يمينه ولا يحنث، بشرط أن تصيبه المائة.

وجاء هذا المعنى في المذهب فقال: وإن حلف ليضربن عبده مائة سوط، فشد مائة سوط وضربه بها ضربة واحدة، فإن تيقن أنه أصابه بالمائة بر في يمينه، لأنه ضربه مائة سوط، وإن تيقن أنه لم يصبه بالمائة لم يبر، لأنه ضربه دون المائة.

وجاء في الفتاوى الهندية: رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطاً، فإنه يضربها بعشرين شمراخاً، وهو السعف، وهو ما صغر من أغصان النخل (١).

المذهب الثاني:

وعليه مالك، وأحمد، وابن حزم، والمزني، وأصحاب الرأي وغيرهم، وهم يرون أنه من حلف ليضربن زيدا أو امرأته مائة جلدة، فضرب بالعتكال، فإنه لا يبر في يمينه ويحنث.

وجاء هذا المعنى في الشرح الصغير، فقال: من حلف لأضربن فلاناً كذا أي عشرة أسواط، وضربه بالعشرة ضربة

(١) راجع هذا المذهب وما قيل فيه في حلية العلماء ج٧ ص ٢٨٠ وما بعدها، البدائع ج٣ ص ٨٦، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٤ ص ١٦٥٢، المذهب ج٢ ص ١٣٨ ط البابي الحلبي وأولاده بمصر، الفتاوى الهندية ج٢ ص ١٢٨ ط دار المعرفة بيروت- لبنان، تفسير القرطبي ج٥ ص ٢١٢.

واحدة، والمعنى أنه لا يبر، واليمين باقية عليه، لأن الضرب بها مجموعة لا يؤلمه كالمفرقة (١) .

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم بالكتاب والسنة
هاك بيانها:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى "وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت إننا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب" (٢) .

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه أمر أيوب عليه السلام عندما حلف: ليجلدن امرأته مائة جلدة، بأن يأخذ ضغثاً فيضرب به، فأخذ شماريخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة وبر في يمينه.

وفى هذا المعنى يقول إمام الحرمين بعد ذكر هذه الآية،
اتفق العلماء على أن هذه الآية معمول بها في ملتئاً، والسبب فيه
أن الملل لا تختلف في موجب الألفاظ (١) .

(١) راجع هذا المذهب في الشرح الصغير ج٢ ص ٢٣٥ ط دا ر المعارف، المغنى لابن قدامة ج٩ ص ٦١٣ وما بعدها، القوانين الفقهية ص ١٦٤، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٧٥، تخريج الفروع على الأصول للإسنوى ص ٤٤١.

(٢) سورة ص الآية رقم ٤٤.

(١) راجع تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٨ وما بعدها.

أجيب عن ذلك:

بأن ما جاء في قصة أيوب - عليه السلام - فإن الله تعالى رخص له رفقا بامرأته، لبرها به وإحسانها إليه، ليجمع له بين بره في يمينه ورفقه بامرأته، ولذلك امتن عليه بهذا، وذكره في جملة ما من عليه به من معافاته إياه من بلائه، ولو كان الحكم عاماً لكل واحد، لما اختص أيوب بالمنة عليه.

وفى هذا المعنى يقول ابن العربي: وقصة أيوب هذه لم يصح كيفية يمين أيوب فيها، فإنه روى أنه قال إن شفاني الله جلادتك، وروى أنه قال: والله لأجلدنك، وهذه الروايات لا يبنى عليها حكم، فلا فائدة في النصب فيها، ولا في إشكالها بسبيل التأويل، ولا طلب الجمع بينها وبين غيرها بجمع الدليل (٢).

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلي:

١- ما رواه أبو داود في سننه قال: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو أمامة بن سهل أنه أخبره بعض أصحاب النبي ﷺ من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى، فعاد جلده على عظم، فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها، فوقع عليها فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك، وقال استفتوا لي رسول الله ﷺ فأني قد وقعت على جارية دخلت علي، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا ما

(٢) راجع أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٤ ص ١٦٥٢ وما بعدها.

رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذى هو به، لو حملناه إليك لتفسخت عظامه، ما هو إلا جلد على عظم فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة (١) .

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أمر من زنى وكان مريضاً أن يضرب بعثكال فيه مائة شمراخ ضربة واحدة، ولو لا أنه جائز ما فعله النبي ﷺ (٢) .

أجيب عن ذلك:

بأن كلامنا فى الصحيح الذى يطبق الحد، والحديث فى المريض الزانى، وهذا يقام عليه الحد بكيفية لا تؤدى إلى هلاكه غالباً، فافترقا، فالحديث لا دلالة فيه على ما تدعون.

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن من حلف: ليضربن زيداً أو امرأته مائة جلدة، فضرب بالعثكال ونحوه، فإنه لا يبر فى يمينه ويحنث، بالكتاب والمعقول هاك بيان هذه الأدلة.

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلى:

١- قوله تعالى "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً" (٣) .

(١) هذا الحديث رواه أبو داود فى سننه من طريق سهل بن حنيف: اجع سنن أبى داود ج٤ ص ١٦١ كتاب الحدود باب فى إقامة الحد على المريض حديث رقم ٤٤٧٢ .

(٢) راجع أدلة هذا المذهب فى المذهب ج٢ ص ١٣٨ وما بعدهما، الفتاوى الهندية ج٢ ص ١٢٨ حلية العلماء ج٧ ص ٢٨٠، تفسير القرطبى ج٧ ص ٢١٤، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٤ ص ١٦٥٢ .

(٣) سورة المائدة الآية ٤٨ .

وجه الدلالة:

إن الله تعالى جعل لكل نبي شريعة، وإن ما ورد على لسان أيوب عليه السلام وامرأته منسوخ بشريعتنا. وفي هذا المعنى يقول ابن حزم: أما نحن فلا نحتج بشريعة غير شريعتنا (١).

أجيب عن ذلك:

بأنكم تقولون: بأن شرع من قبلنا شرع لنا، وقد قصه الله تعالى لنا في كتابه العزيز، فلماذا انفردتم في هذه المسألة؟ يقول ابن العربي: وإنما انفرد مالك في هذه المسألة عن قصة أيوب هذه لا عن شريعته لتأويل بديع، وهو أن مجرى الإيمان عند مالك في سبيل النية والقصد أولى، لأنها أصل الشريعة وعماد الأعمال وعيار التكليف (٢).

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن معنى يمينه: أن يضربه عشر ضربات، أو مائة ضربة، أو جلدة، ولم يضربه إلا ضربة واحدة، فلم يبر في يمينه ويحنت، كما لو حلف ليضربنه عشر مرات بسوط، والدليل على هذا أنه لو ضربه عشر مرات بسوط واحد يبر في يمينه بلا خلاف (٣). هذا: وبعد عرض أقوال العلماء وأدلة كل قول، أرى ترجيح مذهب الجمهور القائل بأنه يبر في يمينه ولا يحنت لقوة أدلته.

(١) راجع المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٧٥.

(٢) راجع أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج ٤ ص ١٦٥٢ وما بعدها.

(٣) راجع الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٣٥، القوانين الفقهية ص ١٦٤، المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ٤١٣ وما بعدها، تفسير القرطبي ج ٧ ص ٢١٣، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٧٥، تخریج الفروع على الأصول للإسنوى ص ٤٤١.

المسألة الرابعة

فى "ضمان ما تفسده المواشى والدواب المرسلّة"

اختلف العلماء فى ضمان ما أفسدته المواشى والدواب المرسلّة، وسبب اختلافهم، الأخذ بشرع من قبلنا، فمن رأى أن شرع من قبلنا شرع لنا قال بالضمان، ومن قال ليس شرعاً لنا قال بعدم الضمان.

ويلاحظ هنا فى هذه المسألة أن الإمام الشافعى قد خالف مذهبه فى عدم الأخذ بشرع من قبلنا، وقال بالضمان، مستدلاً عليه بشرع من قبلنا، وأن الإمام أنا حنيفة أيضاً قد خالف مذهبه فى الأخذ بشرع من قبلنا، وقال بعدم الضمان، وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على ثلاثة مذاهب هاك بيانها:

المذهب الأول:

وعليه الشافعى، ومالك- رضى الله عنهما-، وأكثر فقهاء الحجاز، والإمام أحمد، والهادوية وغيرهم، وهم يرون أن الدابة إذا اتلفت شيئاً ليلاً فإن على صاحبها الضمان، وذلك لتعديده بإهمالها، وما أتلفته نهاراً لا ضمان على صاحبها، لإهمال المتعدى عليه فى حفظ ما تحت يده، إذ الواجب عليه أن يحفظ ما تحت يده ويرعاه نهاراً. غير أن المالكية يقيدون ذلك بما إذا سرحت فى مسارحها المعتادة للرعى، وأما إذا كانت فى أرض مزروعة لا مسرح فيها، فإنهم يضمنون ليلاً ونهاراً^(١).

(١) راجع بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٣ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥٤، بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ج ٣ ص ٢٦٤.

المذهب الثاني:

وعليه الإمام أبو حنيفة وأصحابه، وهم يرون أنه لا ضمان على أصحابها أصلاً: وفي هذا يقول صاحب الهداية: لو انفلتت الدابة فأصابت مالا أو آدمياً ليلاً أو نهاراً، لا ضمان على صاحبها. وذكر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ، وأما إذا أرسلها من دون حافظ فإنه يضمن (١).

المذهب الثالث:

وعليه الليث بن سعد، وهو يرى أن كل دابة مرسلة فصاحبها ضامن لما أفسدته، ليلاً كان ذلك أو نهاراً لكن بالأقل من قيمة الماشية (٢).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة.

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يأتي:

١- قوله تعالى "وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين" (٣).

(١) راجع بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٩١، الهداية ج ٨ ص ٣٥١، بلوغ المرام ج ٣ ص ٢٦٤.

(٢) راجع المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥٤، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٣ وما بعدها.

(٣) سورة الأنبياء الآية ٧٨.

وجه الدلالة:

إن النفس عند أهل اللغة لا يكون إلا بالليل، وعلى هذا فإن الضمان يكون واجباً على صاحب الدابة في ما أتلفته ليلاً، وهذا الاحتجاج على مذهب من يرى أننا مخاطبون بشرع من قبلنا. ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يأتي:

١- ما روى عن ابن شهاب أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فأفسدت فيه، فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشى ضامن على أهلها (١).

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث أفاد أن العادة من أصحاب المواشى إرسالها في النهار للرعى، وحفظها ليلاً، وعادة أهل الحوائط حفظها نهاراً دون الليل، فإذا ذهبت ليلاً، كان التفريط من أهلها بتركهم حفظها في وقت عادة الحفظ، وإن أتلقت نهاراً، كان التفريط من أهل الزرع، فكان عليهم، وقد فرق النبي ﷺ بينهما، وأن على كل إنسان الحفظ في وقت عادته (٢).

استدل أصحاب المذهب الثاني، وهم الحنفية على ما ذهبوا إليه بالسنة، هالك بيان هذا الدليل:

(١) هذا الحديث رواه أبو داود في سننه والصنعاني في سبله من طريق البراء بن عازب راجع سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩٨ كتاب البيوع باب المواشى تفسد زرع قوم حديث رقم ٣٥٧٠، سبل ج ٣ ص ٢٦٤ وقال ابن حجر رواه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان وقال الشافعي أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله (راجع شرح بلوغ المرام ج ٣ ص ٢٦٤).

(٢) راجع أدلة هذا المذهب في بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٤، المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥٤، شرح بلوغ المرام ج ٣ ص ٢٦٤.

١- قوله ﷺ "العجماء جرحها جبار" (١).

وجه الدلالة:

أن فعل العجماء هدر، لعدم إدراكها، فلا ضمان على ما أتلفته المواشي ليلاً، كما لا يضمن صاحبها نهاراً، كما لو أتلفت غير الزرع (٢).

استدل أصحاب المذهب الثالث على مذهبهم بالمعقول، هالك بيان هذا الدليل:

١- إن الضمان واجب على المتعدى، وعلى هذا فصاحب الماشية يضمن ما أتلفته دأبته لإرسالها وعدم الاهتمام بقيدتها (٣).

هذا وبعد ذكر أقوال العلماء وأدلة كل فريق، نرى أن الراجح هو المذهب الأول القائل بالضمان ليلاً، لأن الواجب على رب الزرع حفظه نهاراً، كما يجب على رب الماشية حفظها ليلاً وذلك لقوة أدلته وضعف أدلة أصحاب المذهبين الآخرين.

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجة في سننه من طريق أبي هريرة راجع سنن ابن ماجة ج ٢ ص ٨٥١ كتاب الديات باب الجبار.

(٢) راجع دليل المذهب الثاني في الهداية ج ٨ ص ٣٥١، بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٩١، شرح بلوغ المرام ج ٣ ص ٢٦٤.

(٣) راجع دليل المذهب الثالث في المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥٤، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٤ وما بعدها.

المسألة الخامسة

فى "جعل المنفعة مهراً، أو النكاح بالإجارة"

اختلف العلماء فى جعل المنفعة مهراً، أو النكاح بالإجارة، مثل أن تتكح المرأة الرجل على أن يخيظ لها الثوب، ويبنى لها البيت، ويذهب بها إلى البلد، ويعمل لها العمل مثل أن يخدمها سنة أو أكثر، وسبب اختلافهم يرجع إلى:

أ- هل شرع من قبلنا لازم لنا، حتى يدل الدليل على ارتفاعه، أم أن شرع من قبلنا ليس بلازم لنا؟ فمن قال: لازم لنا، أجاز النكاح بالإجارة، أو جعل المنفعة مهراً، ومن قال ليس بلازم لنا، قال: لا يجوز النكاح بالإجارة أو جعل المنفعة مهراً.

ب- قياس النكاح على الإجارة، فإن الإجارة مستثناة من بيعوع الغرر المجهول، فمن أجاز القياس، جوز أن تكون المنفعة مهراً، ومن لم يجوزه، فإنه قد خالف فى ذلك لما فى الإجارة من غرر، لأن الأصل فى التعامل إنما هو على عين معروفة ثابتة فى عين معروفة ثابتة، والإجارة هى عين ثابتة فى مقابلتها حركات وأفعال غير ثابتة ولا مقدرة بنفسها^(١).

والملاحظ هنا فى المسألة أن الإمام الشافعى - رضى الله عنه - قد خالف مذهبه فى عدم الأخذ بشرع من قبلنا، وقال بجواز أن تكون المنفعة صداقاً، مستنداً على ذلك بشرع من قبلنا كما أن الإمام أباً حنيفة قد خالف مذهبه أيضاً فى الأخذ بشرع من قبلنا، وقال بعدم جواز أن تكون المنفعة صداقاً، ولم يأخذ بشرع من

(١) راجع بداية المجتهد ج ٢ ص ٢١ وما بعدها.

قبلنا في هذه المسألة، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب، هاك بيانها وأدلة كل مذهب والراجح منها:

المذهب الأول:

وعليه الإمام الشافعي، والإمام أحمد، وبعض المالكية، وبعض الحنفية، وهم يرون جواز أن تكون منفعة الحر صداقاً، كالخياطة والبناء وتعليم القرآن.

يقول ابن قدامة: كل ما جاز ثمناً في البيع، أو أجرة في الإجارة من العين والدين، والحال والمؤجل، والقليل والكثير، ومنافع الحر والعبد، وغيرهما جاز أن يكون صداقاً.

وقال الشافعي: الصداق ثمن من الأثمان، فكل ما يصلح أن يكون ثمناً يصلح أن يكون صداقاً، وذلك مثل أن تتكح المرأة الرجل على أن يخطط لها الثوب، أو يبنى لها البيت، أو يخدمها مدة معينة^(١).

المذهب الثاني:

وعليه جمهور الحنفية، وهم يرون جواز أن تكون المنفعة مهراً إذا لم تكن هذه المنفعة خدمة الحر لزوجها، أو مما يستحق عليها الأجر كتعليم القرآن، فلو تزوجها على شيء من ذلك وجب لها مهر المثل^(٢).

(١) راجع هذا المذهب في المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٢١٢، الأم للشافعي ج ٥ ص ١٦١ وما بعدها، تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧٣، الأدلة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٤٢ وما بعدها، بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٠٢.

(٢) راجع هذا المذهب في فتح القدير ج ٣ ص ١٩٦، بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٠٢، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٠٦ وما بعدها، الهداية وشروحها ج ٢ ص ٤٥٠، تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧٣.

المذهب الثالث:

وعليه الإمام مالك- رضى الله عنه- وأبو بكر الرازى، وغيرهما، وهم يرون المنع من جعل المنفعة صداقاً^(١).
الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بجواز أن تكون المنفعة صداقاً، بالكتاب والسنة والمعقول هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايأتى:
١- قوله تعالى على لسان شعيب لموسى -عليهما السلام- "قال
إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمانى
حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك وما أريد أن أشق عليك
ستجدنى إن شاء الله من الصالحين"^(٢).
وجه الدلالة:

أن شعيباً- عليه السلام- جعل مهر المنكوحة من بناته قيام
موسى- عليه السلام- بالعمل عنده مدة ثمانية أعوام، فيجوز أن
تكون المنفعة مهراً، ولأنها منفعة يجوز العوض عنها فى الإجارة،
فجازت صداقاً، كمنفعة العبد.

(١) راجع هذا المذهب فى بداية المجتهد ج٢ ص ٢١، تفسير القرطبى ج ١٣ ص ٢٧٣.

(٢) سورة القصص الآية ٢٧.

وفى هذا المعنى يقول الإمام الشافعى: فإن قال قائل: ما دل على هذا؟ قيل: كان المهر ثمناً كان فى معنى هذا، وقد أجاز الله عز وجل الإجارة فى كتابه العزيز، وأجازها المسلمون.

قال تعالى "فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن" ^(١)، وقال تعالى "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف" ^(٢)، وذكر قصة شعيب وموسى - عليهما السلام - فى النكاح فقال "قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين قال إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجج" ^(٣)، وقال "فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور نارا" ^(٤)، وقال: لا أحفظ أحد خلافاً فى أن ما جازت عليه الإجارة جاز أن يكون مهراً، فمن نكح بأن يعمل عملاً، فعمله كله، فمن طلق قبل الدخول، رجع بنصف قيمة العمل، فإن فات المعمول بأن يكون ثوباً فهلك، كان للمرأة نصف أجر خياطة الثوب ^(٥).

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يأتى:

(١) سورة الطلاق الآية ٦.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٣) سورة القصص الآية ٢٦، وجزء من الآية ٢٧ من نفس السورة.

(٤) سورة القصص الآية ٢٩.

(٥) راجع الأم للشافعى ج ٥ ص ١٦١ وما بعدها.

١- ما رواه الدارقطني أن رسول الله ﷺ قال "أنكحوا الأيامي وأدوا العلائق، قيل: وما العلائق يا رسول الله؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيباً من أراك^(١)".

وجه الدلالة:

فإن هذا الحديث أفاد جواز أن تكون المنافع صداقاً إذا تراضى عليها الأهلون.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يأتي:

١- قياس المنفعة مهراً على الإجارة، فكما تجوز الإجارة على منفعة، فكذا يجوز أن تكون المنفعة صداقاً، لأن لها مقابلاً^(٢).

استدل أصحاب المذهب الثاني وهم الحنفية على مذهبهم بالمعقول، هاك بيانه:

١- استدلو على الجواز إذا لم تكن المنفعة خدمة الحر لزوجته، أو مما يستحق عليه الأجر بما استدل به المجوزون، وهو أن شرع من قبلنا شرع لنا وبيان ذلك: صحة الزواج على أن يخدم سيدها أو وليها، كقصة شعيب وموسى - عليهما السلام - فقد زوج موسى أخته على أن يرعى له غنمه ثمانى

(١) هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه من طريق ابن عباس رضى الله عنهما وفي التعليق المغنى هذا الحديث معلول بمحمد بن عبد الرحمن وقال البخاري منكر ورواه أبو داود في المراسيل. راجع سنن الدارقطني مع التعليق المغنى ج ٣ ص ٢٤٤.

(٢) راجع هذا المذهب في الأم للشافعي ج ٥ ص ١٦١ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢١٢، تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧٣، الأدلة المختلف فيها للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٤٢ وما بعدها.

سنين، وقد قصه الله تعالى في قوله "إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج^(١)" من غير إنكار فكان شرعاً لنا.

٢- ودليلهم فى المواطن التى منعوا فيها، وهى خدمة الحر لزوجه، أن خدمة الزوج الحر لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح، لما فى ذلك من قلب الموضوع، إذ أن عقد النكاح يقتضى أن تكون الزوجة خادمة والزوج مخدوماً، وفى جعل خدمة الزوج مهراً لها كون الرجل خادماً والمرأة مخدومة، فإذا تزوجها وقد سمي ما لا يصلح أن يكون مهراً، صح العقد ووجب مهر المثل.

وأما منعهم فيما لو كانت المنفعة تعليم القرآن، فحجتهم فى ذلك هى أن المسمى ليس بمال، والمشروع فى عقد النكاح هو الابتغاء بالمال، لقوله تعالى "أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين"^(٢).

وتعليم القرآن وغيره من القربات ليس بمال، لأن هذه الأشياء لا يجوز أخذ الأجرة عليها، وعلى هذا فإنه يجب لمن سمي لها مثل هذه الأشياء مهراً مهر المثل^(٣).

(١) سورة القصص الآية ٢٧.

(٢) سورة النساء الآية ٢٤.

(٣) راجع دليل المذهب الثانى فى الهداية وشروحها ج٢ ص ٤٥٠ وما بعدها، حاشية ابن عابدين ج٣ ص ١٠٦ وما بعدها، بدائع الصنائع ج٣ ص ١٠٢، فتح القدير ج٣ ص ١٩٦، تفسير القرطبى ج١٣ ص ٢٧٣.

استدل أصحاب المذهب الثالث، وهم القائلون بالمنع من جعل المنفعة صداقاً بالمعقول هاك بيانه:

١- إن في الإجارة غرراً وجهالة، لأن أصل التعامل إنما هو على عين معروفة ثابتة في عين معروفة ثابتة، والإجارة هي عين ثابتة في مقابلتها حركات وأفعال غير ثابتة، ولا مقدرة بنفسها.

وقال أبو بكر الرازي مستدلاً على مذهبه: إن الإجارة عقد مؤقت، والنكاح عقد مؤبد، فهما متنافيان^(١).

هذا: وبعد عرض أقوال العلماء وأدلة كل قول، يتضح لنا أن الرأي الراجح هو القائل بجعل المنفعة أجراً وصداقاً، لقوة أدلته وسلامتها عن المعارض.

(١) راجع دليل المذهب الثالث في بداية المجتهد ج٢ ص ٢١، تفسير القرطبي ج١٣ ص ٢٧٣.

المسألة السادسة

فى "ألفاظ النكاح

اتفق الفقهاء على أن النكاح ينعقد بلفظ النكاح، وكذلك بلفظ التزويج، كأن يقول الولى أو الأب لمن يريد الزواج: أنكحتك، أو زوجتك، واختلفوا فى انعقاد النكاح بلفظ الهبة والبيع والصدقة.

وسبب اختلافهم: هل عقد النكاح يعتبر فيه مع النية اللفظ الخاص به أم ليس من صحته اعتبار اللفظ؟ فمن ألحقه بالعقود التى يعتبر فيها الأمران قال: لا نكاح ينعقد إلا بلفظ النكاح أو التزويج. ومن قال: إن اللفظ ليس من شرطه أجاز النكاح بأى لفظ اتفق عليه إذا فهم المعنى الشرعى.

وملاحظ فى هذه المسألة أن جمهور الشافعية قد خالفوا مذهبهم فى عدم الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا: لا ينعقد النكاح إلا بلفظ النكاح أو التزويج، مستدين فى ذلك إلى شرع من قبلنا، مع العلم بأنهم لا يرونه حجة.

وكذلك خالف المالكية، والحنفية مذهبهم فى الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا: ينعقد النكاح بلفظ الهبة والبيع والصدقة، غير مستدين فى ذلك إلى شرع من قبلنا، مع العلم بأنهم قالوا: إنه حجة.

وما نحن نذكر مذاهب العلماء وأدلة كل فريق والراجح من هذه المذاهب، وقد حصرت خلاف العلماء فى هذه المسألة فى مذهبين هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه الجمهور من الشافعية والحنابلة، وهو مروى عن سعيد بن المسيب، وعطاء، والزهرى، وربيعه، وأبى ثور، وأبى عبيدة، وداود وغيرهم، وهم يرون أن النكاح لا ينعقد إلا بلفظ النكاح والتزويج، ولا يجوز بأى لفظ سواهما^(١).

المذهب الثانى:

وعليه الإمام مالك، والإمام أبو حنيفة وأصحابه، وهو مروى عن الثورى، والحسن بن صالح، وأبى ثور وغيرهم، وهم يرون انعقاد النكاح بلفظ البيع والصدقة والهبة.

يقول القرطبى نقلاً عن المالكية، وهو منهم: وقال علماؤنا فى المشهور: إن النكاح ينعقد بكل لفظ.

وقال الحنفية: ينعقد بكل لفظ يقتضى التملك على التأييد^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بأنه لا ينعقد النكاح إلا بلفظ النكاح والتزويج بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

(١) راجع هذا المذهب فى المجموع شرح المهذب ج١٦ ص ٢٠٩، المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٧٨ وما بعدها، تفسير القرطبى ج١٣ ص ٢٧٢، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٤٦٨.

(٢) راجع هذا المذهب فى المراجع السابقة، بداية المجتهد ج٢ ص ٤، شرح فتح القدير ج٣ ص ١٩٣ وما بعدها.

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى حكاية عن شعيب- عليه السلام- "إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج^(١)".

وجه الدلالة:

إن سيدنا شعيباً عندما أراد أن يزوج سيدنا موسى- عليهما السلام- ابنته ذكر له اللفظ الذى يتم به العقد، وهو النكاح، أو ما فى معناه وهو التزويج، فلا ينعقد إلا بلفظى النكاح والتزويج.

أجيب عن ذلك:

بأنه لا حجة فى الآية على ما ذهبتم إليه، لأن هذا شرع من قبلنا، وأنتم لا ترونه حجة فى شئ، كما أن الآية فيها أن النكاح بلفظ الإنكاح وقع، وامتناعه بغير لفظ النكاح لا يؤخذ من هذه الآية ولا يقتضيه بظاهرها، ولا يظهر منها، ولكن النبى ﷺ قال فى المرأة التى وهبت نفسها له، وزوجها من الصحابى الذى سألته الزواج منها "قد ملكتها بما معك من القرآن وفى رواية زوجتكها وأنكحتكها وأمكناكها"^(٢).

(١) سورة القصص الآية ٢٧.

(٢) هذا الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه من طريق سهل بن سعد الساعدى راجع صحيح مسلم بشرح النووى ج٣ ص ٥٨٤ باب للصدّاق وجواز كون تعليم القرآن وخاتم من حديد، رواه أبو داود فى سننه والدارقطنى من نفس الطريق. راجع سنن أبى داود ج١ ص ٥٢٩ كتاب النكاح باب فى التزويج على العمل بعمل، سنن الدارقطنى ج٣ ص ٩٧.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- قوله ﷺ "استحللتم فروجهن بكلمة الله^(١)".

وجه الدلالة:

أن المراد بكلمة الله في الحديث يعنى القرآن، وليس في القرآن عقد النكاح بلفظ الهبة، وإنما فيه التزويج والنكاح، وفي إجازة النكاح بلفظ الهبة إبطال بعض خصوصية النبي ﷺ في قوله تعالى "خالصة لك من دون المؤمنين"^(٢)، فذكر ذلك خالصاً لرسول الله ﷺ، ولأن لفظ الهبة ينعقد به غير النكاح، فلم ينعقد به النكاح، كلفظ الإجارة والإباحة، ولأنه ليس بصريح في النكاح، فلا ينعقد به.

ثالثاً: دليلهم من الإجماع:

استدل أصحاب هذا المذهب من الإجماع بمايلي:

١- إن لفظي الإنكاح والتزويج هما اللذان انعقد عليهما الإجماع، وهما اللذان ورد بهما نص الكتاب العزيز في قوله تعالى "فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها"^(٣)، وقوله تعالى "ولا تتكحوا ما نكح آبؤكم من النساء"^(٤)، وسواء اتفقا من الجانبين، أو اختلفا مثل أن يقول: زوجتك بنتي هذه فيقول: قبلت هذا النكاح أو هذا التزويج.

(١) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه وابن ماجه في سننه من طريق جابر بن عبدالله من حديث مطول: راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج٣ ص ٣٤٤ باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم -، سنن ابن ماجه ج٢ ص ١٠٢٥.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٠.

(٣) سورة الأحزاب الآية ٣٧.

(٤) سورة النساء الآية ٢٢.

رابعاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

١- أن النكاح لا يجوز إلا بلفظ الإنكاح والتزويج، ولا يجوز بأى لفظ سواهما بناءً على انتفاء ما يجوز التجوز، أما إجمالاً فإنه لو صح أن يتجوز بلفظ كل منهما عن الآخر، فكان يقال: أنكحتك هذا الثوب مراداً به ملكتك، كما يقال: ملكتك نفسى أو بنتى، مراداً به أنكحتك، وليس كذلك.

وأما تفصيلاً فلأن التزويج هو التفريق وضعاً، والنكاح للضم، ولا ضم ولا ازدواج بين المالك والمملوكة، ولذا يفسد النكاح عند ورود ملك أحد الزوجين على الآخر^(١).
أجيب عن ذلك:

بأن هناك مناسبة بين المالك والمملوكة، لأن التملك سبب لملك المتعة فى محلها، يعنى أن تملك الرقبة سبب لملك المتعة إذا صادفت محل المتعة، لإفضائه إليه، وملك المتعة هو الثابت بالنكاح والسببية طريق المجاز^(٢).

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن النكاح ينعقد بلفظ البيع والصدقة والهبة كما ينعقد بلفظى النكاح والتزويج، بالكتاب والسنة والمعقول هاك بيان هذه الأدلة.

(١) راجع أدلة هذا المذهب فى المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٧٨ وما بعدها، المجموع شرح المذهب ج١٦ ص ٢٠٩، تفسير القرطبى ج١٣ ص ٢٧٢ وما بعدها، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٤٦٨.

(٢) راجع هذا الجواب فى شرح فتح القدير ج٣ ص ١٩٣ وما بعدها.

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى "وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين" (١).

وجه الدلالة:

أن النكاح بلفظ الهبة قد ورد في القرآن الكريم، وأجازه الله تعالى لرسوله، وإذا كان ذلك جائزاً للرسول ﷺ جاز لأمته، لأننا مقتدون به، فجاز النكاح بلفظ الهبة.

أجيب عن ذلك:

بأن هذه الآية دلت على أن النكاح بلفظ الهبة من خصائص النبي ﷺ، ولا يشاركه فيه أحد من أمته، دل على ذلك قوله تعالى "خالصة لك من دون المؤمنين"، فذكر ذلك خالصاً لرسول الله ﷺ دون أمته، وفي إجازة النكاح بلفظ الهبة إبطال لبعض خصوصية النبي ﷺ.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلي:

١- بما روى عن النبي ﷺ أنه زوج رجلاً امرأة فقال "قد ملكتها بما معك من القرآن" (٢).

(١) سورة الأحزاب الآية ٥٠.

(٢) سبق تخريج الحديث في ص ١١٧ من البحث.

وجه الدلالة:

أن النكاح بلفظ التملك قد زوج به النبي ﷺ الرجل الذي لا يملك مهراً، ولو لم يكن جائزاً لما فعله النبي ﷺ لكنه فعله، فدل على جوازه.

أجيب عن ذلك:

بأن الخبر روى بقوله ﷺ "زوجتكها- وأنكحتكها وزوجناكها بما معك من القرآن" ^(١) "من طرق صحيحة، والقصة واحدة، والظاهر أن الراوى روى بالمعنى ظناً منه أن معناها واحد، فلا تكون حجة، وإن كان النبي ﷺ جمع بين الألفاظ، فلا حجة لهم فيه، لأن النكاح انعقد بأحدها، والباقي فضله، وبتقدير صحة الرواية، فهي معارضة برواية الجمهور السابقة.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن انعقاد النكاح بلفظ الهبة والتمليك والصدقة يجوز بطريق المجاز، فإن المجاز كما يجرى فى الألفاظ اللغوية يجرى فى الألفاظ الشرعية بلا خلاف.

أجيب عن ذلك:

بانتفاء ما يجوز التجوز به، وقد سبق بيان ذلك فى دليل أصحاب المذهب الأول ^(٢).

(١) سبق تخريج الحديث فى ص ١١٧ من البحث.

(٢) راجع دليل هذا المذهب وما أجيب به فى بداية المجتهد ج٢ ص ٤، شرح فتح القدير ج٣ ص ١٩٣ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٧٨، المجموع شرح المهذب ج١٦ ص ٢٠٩، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٤٦٨، تفسير القرطبي ج١٣ ص ٢٧٢ وما بعدها.

هذا: وبعد عرض أقوال العلماء في هذه المسألة وأدلة كل فريق، يتبين لى أن الراجح انعقاد النكاح بلفظ الهبة والتمليك وغيرها، لأن العبرة فى العقود للمعانى، لا للألفاظ والمباني، ولقوة أدلة من قال بانعقاد النكاح بلفظ الهبة والتمليك وضعف أدلة المخالفين لهم وقد سبق ذلك فى ذلك أدلتهم.

المسألة السابعة

فى "وجوب الإشهاد فى النكاح"

اختلف العلماء فى وجوب الإشهاد فى عقد النكاح، وسبب اختلافهم يرجع إلى اختلافهم حول معنى قوله تعالى فى قصة موسى وشعيب- عليهما السلام- قال تعالى "والله على ما نقول وكيل"^(١)، فاكتفى الصالحان صلوات الله عليهما فى الإشهاد بالله تعالى، ولم يشهدا أحداً من الخلق، وهذا شرع من قبلنا، وقد خالف الحنفية مذهبهم فى الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا بوجوب الإشهاد فى النكاح، وتمسك بهذه الآية بعض العلماء، وقالوا بجواز النكاح بغير شهود.

وها نحن نذكر مذاهب العلماء وأدلة كل فريق، وقد وجدت انحصار الخلاف بينهم فى مذهبين، هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه الشافعى، وأبو حنيفة، والإمام أحمد فى إحدى روايته، وهو مروى عن عمر، وعلى، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، والحسن، والنخعى، والثورى، والأوزاعى وغيرهم، وهم يرون أن نكاح المسلمين لا ينعقد إلا بحضور شاهدين، أى وجوب الإشهاد فى عقد النكاح، فلا يصح عقد النكاح بلا شهادة اثنين غير الولى^(٢).

(١) سورة القصص الآية ٢٨.

(٢) راجع هذا المذهب فى المجموع شرح المذهب ج١٦ ص ١٩٨، شرح فتح القدير ج٣ ص ١٩٩، المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٨ وما بعدها، تفسير القرطبى ج٣ ص ٧٩، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٤٨٠.

المذهب الثاني:

وعليه الإمام أحمد في الرواية الأخرى عنه، وهو مروي عن أبي ثور، وابن المنذر، والزهرى، وابن عمر، والحسن بن على، وابن الزبير، وعبد الرحمن بن مهدى، ويزيد بن هارون، وهم يرون جواز النكاح بدون شهود، وعند الإمام مالك إذا أعلنوه، أى أعلنوا النكاح، إذ المراد من الشهود الإعلان، وأنكر بعض العلماء نقل هذا عن مالك، ومنهم من قال: أجاز الإمام مالك العقد بدون شهود، ثم يشهدان قبل الدخول.

وقال أبو ثور وجماعة: ليس الشهود من شرط النكاح، لا شرط صحة ولا شرط تمام، وقال الشيعة الإمامية: يستحب الإعلان والإظهار فى النكاح الدائم، والإشهاد ليس شرطاً فى صحة العقد عند علمائنا أجمع^(١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بوجوب الإشهاد فى النكاح بالسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:
أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلى:

١- ما روى عن السيدة عائشة- رضى الله عنها- قالت: قال النبى ﷺ "لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل"^(٢).

(١) راجع هذا المذهب فى الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج٢ ص ٢١١ وما بعدها، شرح الموطأ للزرقانى ج٤ ص ٣٤، المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٨ وما بعدها، بداية المجتهد ج٢ ص ١٧، المجموع شرح المذهب ج١٦ ص ١٩٨، المختصر النافع فى فقه الإمامية ص ١٩٤ ط وزارة الأوقاف، الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحلى ج٧ ص ٧ وما بعدها، تفسير القرطبى ج٣ ص ٧٩، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٤٨٠ وما بعدها.

(٢) هذا الحديث رواه الترمذى فى سننه، ج٣ ص ٣٩٨ والحاكم فى المستدرک، ج٣ ص ١٦٩ وأبو داود فى سننه، ج٢ ص ٢٢٩ وابن ماجه فى سننه ج١ ص ٦٠٥ رقم ١٨٨١ باب لا نكاح إلا بولى.

وروى الدارقطني عن عائشة- رضى الله عنها- حديثاً
 "لا بد فى النكاح من أربعة: الولى والزوج، والشاهدين^(١)".
 وقد روى الترمذى عن ابن عباس- رضى الله عنهما-
 قوله ﷺ "البغايا اللاتى ينكحن أنفسهن بغير بينة أى
 شهود^(٢)".

وجه الدلالة:

أن النبى ﷺ فى الحديث الأول نفى النكاح بغير ولى
 وشاهدى عدل، وفى الحديث الثانى اشترط فى النكاح الشاهدين،
 وفى الحديث الثالث بين أن البغايا اللاتى ينكحن بغير شهود، ففى
 هذه الأحاديث دلالة واضحة على أن النكاح لا ينعقد بغير شهود.
 وفى هذا المعنى يقول صاحب فتح القدير ما نصه: لا ينعقد
 نكاح المسلمين إلا بحضور شاهدين حرين عاقلين بالغين مسلمين،
 أو رجل وامرأتين، عدولا كانوا أو غير عدول أما اشتراط الشهادة
 فلقوله عليه السلام "لا نكاح إلا بشهود^(٣)".

(١) هذا الحديث رواه الدارقطني فى سننه من طريق عائشة رضى الله عنها راجع سنن
 الدارقطني ج٣ ص ٢٢٥ ط دار المحاسن للطباعة بالقاهرة.

(٢) هذا الحديث رواه الترمذى فى سننه من طريق ابن عباس رضى الله عنهما راجع
 سنن الترمذى ج٣ ص ٤٠٢ كتاب النكاح باب لا نكاح إلا ببينة.

(٣) سبق تخريج الحديث.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن في الشهادة على الزواج حفاظاً على حقوق الزوجية والولد، لئلا يحجده أبوه فيضيع نسبه، وفيها درء للتهمة عن الزوجين، وبيان خطورة الزواج وأهميته^(١).

استدل أصحاب المذهب الثاني على مذهبهم بالكتاب والسنة والمعقول، هالك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلي:

١- قوله تعالى حكاية عن سيدنا شعيب وموسى - عليهما السلام- "قال ذلك بينى وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على والله على ما نقول وكيل".

وجه الدلالة:

أن سيدنا شعيباً زوج سيدنا موسى - عليهما السلام - ابنته، ولم يشهدا أحداً من الخلق، وإنما اكتفى الصالحان - عليهما السلام - فى الإشهاد عليهما بالله تعالى، ولو لم يكن جائزاً ما فعلاه، فدل ذلك على جواز النكاح بغير شهود، يؤيد ذلك ما روى عن أبى هريرة أن رجلاً من بنى إسرائيل سأل بعض بنى إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: انتنى بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيداً، فقال: انتنى بكفيل، فقال: كفى بالله وكيلاً، قال: صدقت فدفعها إليه^(٢)."

(١) راجع أدلة المذهب الأول فى شرح فتح القدير ج٣ ص ١٩٩ وما بعدها، المجموع شرح المذهب ج١٦ ص ١٩٨، المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٨ وما بعدها، تفسير القرطبي ج٣ ص ٧٩، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٣ ص ١٤٨٠.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه عن طريق أبى هريرة رضى الله عنه راجع فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج٥ ص ٨١ ط دار الريان للتراث بالقاهرة حديث رقم ٢٤٠٤ كتاب الاستقراض باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى.

أجيب عن ذلك:

لا نسلم أن سيدنا موسى وشعبيّاً - عليهما السلام - لم يشهدا على عقد الزواج، بل أشهدا الله تعالى على ما قالوا، وشهادة الله تعالى أكبر شهادة، قال تعالى "قل أى شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم" ^(١) "وقال تعالى "كفى بالله شهيدا بيننا وبينكم" ^(٢) وإن سلم ذلك، فمحمول على أن الزواج بغير شهود من خصائص الأنبياء، أو أن ذلك كان جائزاً فى شرعهم، ثم نسخ بشرعنا، فكان الزواج بدون شهود غير جائز فى شرعنا.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلى:

١- ما روى عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال "أعلنوا النكاح" ^(٣) "وروى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ "أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف" ^(٤) .

وجه الدلالة:

فقد دل الحديثان على الأمر بإعلان النكاح، والإعلان خلاف الإسرار، وعلى الأمر بضرب الدف، والأحاديث فيه

(١) سورة الأنعام من الآية ١٩.

(٢) سورة يونس من الآية ٢٩.

(٣) هذا الحديث رواه الترمذى فى سننه وابن ماجه من طريق عائشة رضى الله عنها راجع سنن الترمذى ج ٣ ص ٣٨٩ كتاب النكاح باب إعلان النكاح وقال غريب حسن، سنن ابن ماجه ج ١ ص ٦١١ كتاب النكاح باب إعلان النكاح ثم علق عليه ابن ماجه بقوله وفى إسناده خالد بن إلياس اتفقوا على ضعفه.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.

واسعة، وإن كان في كل منها مقال، إلا أنها يعضد بعضها بعضاً، ويدلان أيضاً على شرعية ضرب الدف لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه، فقد دل هذا على وجوب الإعلان دون الإشهاد. أجيب عن ذلك:

سلمنا لكم أن الإعلان خلاف الإسرار، لكن نكاح السر ما لم يحضره شاهدان، فأما ما حضره شاهدان فهو نكاح علانية، لا نكاح سر، إذ السر إذا جاوز اثنين خرج عن أن يكون سرّاً، وقوله ﷺ "أعلنوا النكاح"، لأنهما إذا أحضراه شاهدين فقد أعلناه، والدف ندب إلى زيادة إعلانه فالحديثان لا دلالة لكم فيهما على ما ذهبتم إليه (١).

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن البيوع التي ذكر الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد، وقد قامت الدلائل بأن ذلك ليس من فرائض البيوع، والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد أخرى بالآ يكون الإشهاد من شروطه وفرائضه، وإنما الفرض الإعلان والظهور لحفظ الأنساب، والإشهاد يصلح بعد العقد للتداعي، والاختلاف فيما ينعقد بين المتناكحين (٢).

(١) راجع بدائع الصنائع ج٣ ص ١٣٧٩ وما بعدها.

(٢) راجع دليل هذا المذهب في المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٨ وما بعدها، بداية المجتهد ج٢ ص ١٧، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج٢ ص ٢١١ وما بعدها، شرح الموطأ ج٤ ص ٣٤، المختصر النافع في فقه الإمامية ص ١٩٤، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج٧ ص ٧ وما بعدها، تفسير القرطبي ج٣ ص ٧٩ وما بعدها.

أجيب عن ذلك:

بأن هذا قياس مع الفارق فلا يصح، لأن النكاح يخالف البيع، لأن القصد من البيع هو المال، والقصد من النكاح الاستمتاع وطلب الولد، ومبناهما على الاحتياط، بخلاف البيع فافترقا^(١).
هذا، وبعد عرض مذاهب العلماء وأدلة كل فريق، يتبين لنا أن الإمام مالكا قال باشتراط الشهود في النكاح، وإن كان لا يشترط في بداية العقد، ولكن عند الدخول، وبذلك يكون الإمام مالك مع الجمهور، أما من قالوا بأن الشهود لا يشترطون في النكاح مطلقاً، فقولهم باطل ولا يعول عليه، لأن أحاديث الإشهاد على الزواج مشهورة، فيصح أن يقيد بها مطلق الكتاب.

(١) راجع بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٣٧٩ وما بعدها.

المسألة الثامنة

في "حكم من فعل فعل قوم لوط

أجمع أهل العلم على تحريم اللواط، وقد ذمه الله تعالى في كتابه العزيز فقال تعالى "ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين: إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون(١)"، وذهمه رسول الله ﷺ وعاب عن فعله، فقال: "لعن الله من عمل عمل قوم لوط ثلاثة(٢)".

ومن هنا اختلف العلماء فيما يجب على من فعل فعل قوم لوط بعد إجماعهم على تحريمه، وسبب اختلافهم: اختلافهم في شرع من قبلنا، فمن أخذ بشرائع الأنبياء السابقين قال برجم من فعل فعل قوم لوط، ومن لم يأخذ بشرع من قبلنا قال بعدم الرجم، وهنا نجد أن الحنفية قد خالفوا مذهبهم في الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا من فعل فعل قوم لوط لا يرمم، بل يعزر.

وها نحن نذكر مذاهب العلماء وأدلة كل فريق مع بيان الراجح منها، والخلاف هنا ينحصر في ثلاثة مذاهب، هاك بيانها:

(١) الآيتان ٨٠، ٨١ من سورة الأعراف

(٢) هذا الحديث رواه الترمذی فی سننه من طریق ابن عباس، وقال عنه إنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه: راجع سنن الترمذی ج٤ ص٥٨ كتاب الحدود باب ما جاء في حد اللوطي.

المذهب الأول:

وعليه الجمهور من المالكية، وأحمد في إحدى روايته،
والشافعي في أحد قوليه، وهو مروى عن علي، وابن عباس،
وعبدالله بن عمر، وعطاء، والنخعي، وقتادة، والأوزاعي، وابن
السيب وأبي ثور، وهم يرون أن من فعل فعل قوم لوط فحده
الرجم محصناً كان أو غير محصن (١).

المذهب الثاني:

وعليه أبو حنيفة، وابن حزم الظاهري، وغيرهما وهم
يرون أن من فعل فعل قوم لوط يعزر فقط، ولا حد عليه (٢).

المذهب الثالث:

وعليه الإمام الشافعي في قوله الآخر، والإمام أحمد في
الرواية الأخرى عنه، ومن الحنفية أبو يوسف ومحمد، وغيرهم،
وهم يرون أن حد اللأثم هو حد الزنا، فإن كان اللأثم محصناً
وجب عليه الرجم، وإن كان غير محصن وجب عليه الجلد
والتغريب. غير أن بعض الحنفية يوجبون الحد وهو الرجم إن
كان محصناً، والجلد إن كان غير محصن، لا لأنه زنا، بل لأنه
في معنى الزنا، لمشاركة الزنا في المعنى المستدعي لوجوب
الحد، وهو الوطء الحرام على وجه التمحض، فكان في معنى

(١) راجع المذهب الأول في المنتقى على الموطأ ج٧ ص ١٤١ وما بعدها، القوتين
للفقيه ص ٣٧٤، حاشية للمسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ٣١٤، للمغني لابن قدامة
ج٩ ص ٦٠، للمهذب ج٢ ص ٢٧٠، تفسير القرطبي ج٢ ص ٢٤٤.
(٢) راجع هذا المذهب في بدائع الصنائع ج٩ ص ٤١٥١، حاشية ابن عابدين ج٤
ص ٢٧، المحلى لابن حزم ج١١ ص ٣٨٠، أحكام القرآن للكرام لابن العربي ج٢
ص ٧٨٦، تفسير القرطبي ج٧ ص ٢٤٤.

الزنا، فورود النص بإيجاب الحد هناك يكون وروداً ههنا دلالة (١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بأن من فعل فعل قوم لوط حده الرجم محصناً كان أم غير محصن، بالكتاب والسنة والأثر والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:
أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى "إنا أرسلنا عليهم حاصباً" (٢)، وقوله تعالى "وأمطرنا عليها جارة من سجيل منضود" (٣).

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه وتعالى قد عاقب قوم لوط بالرجم، بأن أرسل عليهم حاصباً، وأمطر عليهم جارة من السماء.
فإن قيل: لا حجة فيه لوجهين:

أحدهما: أن قوم لوط إنما عوقبوا على الكفر والتكذيب كسائر الأمم.

الثاني: إن صغيرهم وكبيرهم دخل فيها، فدل على خروجها من باب الحدود.

(١) راجع للمذهب الثالث في المذهب ج٢ ص ٢٧٠، المغنى لابن قدامة ج٩ ص ٧٠ وما بعدها، بدائع الصنائع ج٩ ص ٤١٥١.
(٢) سورة القمر من الآية ٣٤.
(٣) سورة هود من الآية ٨٢.

قيل: أما الأول: فإن الله سبحانه أخبر عنهم أنهم كانوا على معاص، فأخذهم بها منها هذه.

وأما الثاني: فكان منهم فاعل، ومنهم راض، فعوقب الجميع لسكوت الجماهير عليه، وهي حكمة الله وسنته في عباده، وبقي أمر العقوبة على الفاعلين مستمراً.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما روى عن النبي ﷺ أنه قال "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به"، وعند الترمذي أحصنا أو لم يحصنا، وفي رواية فارجموا الأعلى والأسفل (١).

وجه الدلالة:

إن النبي ﷺ قد أمر بقتل من فعل فعل قوم لوط، ولولا أن عقوبته القتل لما أمر بها النبي ﷺ، لا فرق بين المحصن وغيره في العقوبة هنا.

وقال الإمام مالك بعد ذكره الحديث: لم نزل نسمع من العلماء أنهما يرجمان، أحصنا أو لم يحصنا، والرجم هو العقوبة التي أنزلها الله تعالى بقوم لوط.

ثالثاً: دليلهم من الأثر:

استدل أصحاب هذا المذهب من الأثر بمايلي:

(١) هذا الحديث بجميع رواياته السابقة رواه الترمذي في سننه من طريق ابن عباس ورواه ابن ماجه من طريق أبي هريرة، راجع سنن الترمذي ج٤ ص٥٧ رقم ١٤٥٦، سنن ابن ماجه ج٢ ص٥١١ حديث رقم ٢٥٦١، ٢٥٦٢.

١- ما رواه أبو داود عن ابن عباس- رضى الله عنهما- فى البكر يوجد على اللوطية قال يرمم (١) .

رابعاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن الرجم هى العقوبة التى أنزل الله تعالى بقوم لوط، لأن هذا فرج لآدمى، فتعلق الرجم، بالإيلاج فيه، كالقيل، ولأن هذا لا يستباح بوجه، فلذلك تعلق به من التغليظ أشق ما تعلق بالقيل، ولأنه إيلاج لا يسمى زنا، فلم يعتبر فيه الإحصان، كالإيلاج فى البهيمة (٢) .

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن من فعل فعل قوم لوط يعزر ولا حد عليه، بالسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- قوله ﷺ "من وضع حداً فى غير حد فقد تعدى وظلم (٣) " .

وجه الدلالة:

بأن من فعل فعل قوم لوط لم يزن، وعقوبة الزانى معلومة، وهى الرجم إن كان محصناً، والجلد إذا كان غير محصن، فلما

(١) هذا الأثر رواه أبو داود فى سننه من طريق ابن عباس، راجع سنن أبى داود جـ ٢ ص ٥١١ كتاب الحدود فىمن عمل عمل قوم لوط.

(٢) راجع أدلة هذا المذهب فى المراجع السابقة عند ذكر هذا المذهب.

(٣) هذا الحديث عزاه القرطبى للحنفية مستدلاً به لهم على مذهبهم ولم يوجد فى كتب الحديث، راجع تفسير القرطبى جـ ٧ ص ٢٤٤.

كانت هذه المعصية غيرها، وجب ألا يشاركها في حدها، ولا يجوز وضع عقوبة في غير حد.

وفي هذا المعنى يقول ابن حزم: إن من فعل فعل قوم لوط لا حد عليه ولا قتل، لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله ﷺ، ولكن يعزر.

أجيب عن ذلك:

بأن هذا الفعل مساوٍ للزنا في الاسم، وهي الفاحشة، وهي مشاركة له في المعنى، لأنه معنى محرم شرعاً، مشتهى طبعاً، فجاز أن يتعلق به الحد إذا كان معه إيلاج، وذلك أن الحد للزجر عن الموضع المشتهى، وقد وجد ذلك المعنى كاملاً، بل أكثر حرمة، فكان بالعقوبة أولى وأحرى، فضلاً عن ذلك فإن عقوبة التعزير قد تصل إلى القتل على حسب ما يراه الإمام مراعيّاً في ذلك المصلحة العامة.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

١- إن اللواط ليست بزنا، لأن الزنا اسم للوطء في قبل المرأة، ألا ترى أنه يستقيم أن يقال: لاط وما زنا، وزنا وما لاط، ويقال: فلان لوطي، وفلان زان، فكذا يختلفان اسماً، واختلاف الأسماء دليل اختلاف المعاني في الأصل، ولهذا اختلف الصحابة - رضي الله عنهم - في حد هذا الفعل، ولو كان هذا زناً لم يكن لاختلافهم معنى، لأن موجب الزنا كان معلوماً لهم بالنص، فثبت أنه ليس بزنا، ولا في معنى الزنا أيضاً، لما في الزنا من اختلاط الأنساب

وتضييع الولد، ولم يوجد ذلك في هذا الفعل، إنما فيه تضييع الماء المهيّن الذي يباح مثله بالعزل، وكذا ليس في معناه فيما شرع له الحد، وهو الزجر، لأن الحاجة إلى شرع الزاجر فيما يغلب وجوده، ولا يغلب وجود هذا الفعل، لأن وجوده يتعلق باختيار شخصين، ولا اختيار إلا لداع يدعو إليه، ولا داعي في جانب المحل أصلاً، وفي الزنا وجد الداعي من الجانبين جميعاً، وهو الشهوة المركبة فيهما جميعاً، فلم يكن في معنى الزنا، فورود النص هناك ليس وروداً ههنا، وأيضاً فإن من فعل فعل قوم لوط وطأ في فرج، لا يتعلق به إحلال ولا إحصان، ولا وجوب مهر، ولا ثبوت نسب، فلم يتعلق به حد، وأن الواجب بهذا الفعل التعزير لوجهين:

أحدهما: أن التعزير هو الذي يحتمل في القدر والصفة، لا الحد.
الثاني: أن التعزير للاجتهاد مجال فيه، بخلاف الحد فإنه لا مجال للاجتهاد فيه، بل لا يعرف إلا بالتوقيف (١).

أجيب عن ذلك:

بما أجيب به عن الدليل السابق فلا داعي لتكراره.
استدل أصحاب المذهب الثالث على مذهبهم القائل بأن حد اللأنت هو حد الزنا، بالسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

(١) راجع دليل هذا المذهب في حاشية ابن عابدين ج٤ ص ٢٧، بدائع الصنائع ج٩ ص ٤١٥١، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٣٨٠ وما بعدها، تفسير القرطبي ج ٧ ص ٢٤٤، أحكام القرآن للكریم لابن العربی ج ٢ ص ٧٨٦.

أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما رواه أبو موسى الأشعري- رضى الله عنه- أن النبي ﷺ قال: "إذا جاء الرجل الرجل، فهما زانيان، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان (١)".

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أخبر أنه إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان، وعقوبة من زنا هي الرجم إن كان محصناً، والجلد والتغريب إن كان غير محصن، فكانت عقوبة من فعل فعل قوم لوط كذلك.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن الحد يجب بالوطء، فاختلف فيه البكر والثيب قياساً على حد الزنا، بجامع أن كلا منهما إيلاج محرم في فرج آدمي لا ملك له فيه، ولا شبهة ملك، فكان كالإيلاج في فرج المرأة، وإذا ثبت كونه زنا دخل في عموم الآية، ولأنه فاحشة، فكان زنا كالفاحشة بين الرجل والمرأة (٢).

(١) هذا الحديث رواه ابن حجر في تلخيص الحبير من طريق أبي موسى والبيهقي في السنن الكبرى: راجع تلخيص الحبير ج٣ ص ٦٢ كتاب الحدود باب حد الزنا وفيه بشر بن الفضل وهو مجهول، السنن الكبرى للبيهقي ج٨ ص ٢١٣ كتاب الحدود باب في حد اللوطي.

(٢) راجع أدلة المذهب الثالث في المذهب ج٢ ص ٢٧٠، المغنى لابن قدامة ج٩ ص ٦٠، تفسير القرطبي ج٧ ص ٢٤٤ وما بعدها.

هذا: وبعد عرض المذاهب وأدلة كل مذهب، أرى ترجيح قول الإمام مالك ومن معه، وهم أصحاب المذهب الأول الذين قالوا بأن من فعل فعل قوم لوط يجرم، سواء أكان محصناً أم غير محصن.

وفى هذا المعنى يقول ابن العربي: والذي صار إليه مالك أحق، فهو أصح سنداً وأقوى معتمداً^(١).

(١) راجع أحكام القرآن للكریم لابن العربی ج ٢ ص ٧٨٦.

المسألة التاسعة

في "الإسلام ليس شرطاً في الإحصان"

الإحصان لغة: المنع (١). وشرعاً: جاء بمعنى الإسلام والبلوغ، والعقل والحرية، والعفة والتزويج، ووطء المكلف الحر في نكاح صحيح، والمراد هنا هو المعنى الأخير عند الشافعية. وقال الحنفية: الإحصان نوعان: إحصان الرجم، وإحصان القذف. أما إحصان الرجم فهو عبارة عن اجتماع صفات اعتبرها الشرع لوجوب الرجم، وهي العقل والبلوغ، والحرية والإسلام، والنكاح الصحيح والدخول فيه (٢).

إذا تقرر هذا فقد اختلف العلماء في الإسلام، هل هو شرط في الإحصان، فلا يرمج الذمي إذا تحاكم إلينا، ولا تحصن الذمية مسلماً. أم الإسلام ليس شرطاً في الإحصان، فيحد الذمي إذا ترفع إلينا، وتحصن الذمية المسلم؟ وقد اختلف في هذه المسألة على مذهبين، هالك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه أبو حنيفة، ومالك، وهو مروي عن عطاء، والنخعي، والشعبي، ومجاهد، والثوري وغيرهم، وهم يرون أن الإسلام من شروط الإحصان، فلا يرمج الذمي إذا تحاكم إلينا، ولا

(١) راجع المصباح المنير ج ١ ص ١٣٩، مختار الصحاح ص ١٤١.

(٢) راجع المجموع ج ٢ ص ١٤، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٣٩ ط دار المعرفة بيروت- لبنان، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج ٦ ص ٤٢.

تحصن الذميمة مسلماً، لأن الرجم تطهير، والذمى ليس من أهل التطهير، بل لا يظهر إلا بحرقه فى الآخرة بالنار (١) .

المذهب الثانى:

وعليه الشافعى، وأحمد بن حنبل، وأبو يوسف من الحنفية، وهو مروى عن الزهرى وجماعة، وهم يرون أن الإسلام ليس شرطاً فى الإحصان، فيحد الذمى إذا ترفع إلىنا، والذميمة تحصن المسلم (٢) .

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بأن الإسلام شرط فى الإحصان، بالسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلى:

١- قوله ﷺ "من أشرك بالله فليس بمحصن" (٣) .

وجه الدلالة:

أن الذمى مشرك على الحقيقة، كما أنه ليس بكامل الحال، فإن المحصن من هو كامل الحال، والرجم لا يقام إلا على من هو

(١) راجع هذا المذهب فى بدائع الصنائع ج٩ ص ٤١٦٠، المبسوط ج٩ ص ٢٩، حاشية ابن عابدين ج٤ ص ١٦، بداية المجتهد ج٢ ص ٤٣٦، القوانين الفقهية ص ٣٧٤.

(٢) راجع هذا المذهب فى المجموع ج٢ ص ١٤، المغنى لابن قدامة ج٩ ص ٤٠، المبسوط ج٩ ص ٢٩، الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحلى ج٦ ص ٤٢.

(٣) هذا الحديث رواه ابن حجر من طريق ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً والزيعلى والدارقطنى من نفس الطريق: راجع تلخيص الحبير ج٤ ص ٩١، نصب الراية ج٣ ص ٣٢٧، كتاب الحدود، سنن الدارقطنى ج٣ ص ٣٥٠ كتاب الحدود.

كامل الحال، والإسلام يطلق عليه اسم الإحصان في قوله تعالى "والذين يرمون المحصنات" (١)، وقوله تعالى "فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة" (٢)، "فلذا قلنا بأن الإسلام شرط في الإحصان وبه يحصل المقصود.

واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ لكعب بن مالك حين أراد أن يتزوج يهودية: "دعها فإنها لا تحصنك" (٣).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ نهى كعب بن مالك من الزواج باليهودية، لأن المسلم لا تحصنه يهودية، فلذا اشترطنا الإسلام في الإحصان.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

- ١- إن الإحصان فضيلة، ولا فضيلة مع عدم الإسلام.
- وفى هذا المعنى يقول صاحب البدائع: وأما الإسلام، فلأنه نعمة كاملة موجبة للشكر، فيمنع من الزنا الذي هو وضع الكفر في موضع الشكر، وأما اعتبار اجتماع هذه الصفات في الزوجين جميعاً، فلأن اجتماعها فيهما يشعر بكمال حالهما، وهو يشعر بكمال اقتضاء الشهوة من الجانبين، لأن اقتضاء الشهوة بالصبيية والمجنونة قاصر، وكذا بالرقيق، لكون الرق من نتائج الكفر،

(١) بعض من الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٢) بعض من الآية ٤ من سورة النور.

(٣) هذا الحديث رواه الزيلعي والدارقطني من طريق كعب بن مالك، راجع نصب الراية ج ٣ ص ٣٢٨ كتاب الحدود، سنن الدارقطني ج ٢ ص ٣٥٠ كتاب الحدود وقال عنه فإن أبا بكر ضعيف وعلى بن أبي طلحة لم يدرك كعباً.

فينفيه عنه الطبع، وكذا بالكافرة، لأن طبع المسلم ينفر عن الاستمتاع بالكافرة (١).

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن الإسلام ليس شرطاً فى الإحصان، بالسنة والمعقول، هالك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلى:

١- ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر قال: جاء اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامراً زنيا، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما (٢).

وجه الدلالة:

أن الرسول ﷺ رجم اليهوديين اللذين زنيا، ولو كان الإسلام شرطاً فى الإحصان لما رجمهما.

(١) راجع أدلة هذا المذهب فى بدائع الصنائع ج٩ ص٤١٦٠، المبسوط ج٩ ص٢٩، حاشية ابن عابدين ج٤ ص١٦، بداية المجتهد ج٢ ص٤٣٦، القوانين الفقهية ص٣٧٤، الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الرحيلي ج٦ ص٤٣٦.

(٢) وقصة رجم اليهوديين رواها ابن عمر رضى الله عنهما فقال جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامراً زنيا فقال لهم رسول الله ﷺ ما تجدون فى التوراة فى شأن الرجم فقال نفصحههم ويجلدون فقال عبدالله بن سلام كذبتن إن فيها الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبدالله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم فقال صدقت يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج٢ ص٣٦ باب رجم اليهود كتاب الحدود، سنن الترمذى ج٥ ص٢١٤ باب ما جاء فى رجم أهل الكتاب.

أجيب عن ذلك:

بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - رجم من زنى من اليهود بحكم التوراة، ألا ترى أنه دعا بالتوراة، وبابن صوريا الأعور، وناشده بالله حتى اعترف بأن حكم الزنا فى كتابهم الرجم، فرجمهما وقال أنا أحق من أحيا سنة أماتوها، وإحياء سنة أميتت إنما يكون بالعمل بها، فدل على أنه إنما رجمهما بحكم التوراة، ولم يكن الإحصان شرطاً فى الرجم بحكم التوراة.

رد على ذلك:

بأن النبى ﷺ حكم عليهم بما أنزل الله عليه، بدليل قوله تعالى "فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا(١)"، ولأنه لا يسوغ للنبى ﷺ الحكم بغير شريعته، ولو ساغ ذلك لساغ لغيره، وإنما راجع التوراة لتعريفهم أن حكم التوراة موافق لما يحكم به عليهم، وأنهم تاركون لشريعتهم مخالفون لحكمهم.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلى:

١- إن اشتراط الإسلام للزجر عن الزنا، والدين المطلق يصلح للزجر عنه، لأن الزنا حرام فى الأديان كلها، كما أن اشتراط الإسلام لمعنى التغليظ، لأن الكفر أليق بهذا من الإسلام، فالإسلام للتخفيف والعصمة، والكفر من دواعى التغليظ فإذا كانت هذه

(١) سورة المائدة من الآية ٤٨.

العقوبة تقام على المسلم بإرتكاب هذه الفاحشة، فعلى الكافر أولى (١).

هذا؛ وبعد عرض مذاهب العلماء وأدلة كل فريق، أرى ترجيح مذهب من قال بأن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان، حتى لا يتخذة الذمى ذريعة لإرتكاب ما حرم الله، طالما لم يقم عليه الحد.

(١) راجع أدلة المذهب الثاني في المجموع ج٢ ص ١٤، المغنى لابن قدامة ج٩ ص ٤٠، المبسوط ج٩ ص ٢٩، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج٦ ص ٤٢.

المسألة العاشرة

"قتل الذكر بالأنثى"

لا خلاف بين العلماء في قتل الحر بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى، للنص على ذلك في الآية الكريمة في قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى (١)".

فإن الآية مبينة لحكم النوع إذا قتل نوعه، وليس في هذا خلاف، وإنما الخلاف وقع بينهم في قتل المسلم بالذمي، والحر بالعبد، والذكر بالأنثى، والجماعة بالواحد، ونظراً لوجود تشابه بين هذه المسائل وأدلتها، فإنني سوف أذكر الخلاف في مسألتين فقط من هذه المسائل:

الأولى: في قتل الذكر بالأنثى.

والثانية: في قتل الجماعة بالواحد.

ففي قتل الذكر بالأنثى وقع خلاف بين العلماء، وسبب خلافهم يرجع إلى خلافهم في فهم المراد من قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (٢)".

والخطاب وارد في غير شريعتنا، فهل شرع من قبلنا شرع لنا أم لا؟ فإذا قتل الرجل الحر المسلم المرأة الحرة المسلمة عمداً، فهل يقتل بها أم لا؟ اختلف العلماء في ذلك على مذهبين هاك بيانهما:

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨.

(٢) جزء من الآية ٤٥ من سورة المائدة.

المذهب الأول:

وعليه الأئمة الأربعة، وعامة أهل العلم، وهو مروي عن علي، وعمر بن عبد العزيز، والنخعي، والشعبي، والزهرى، وأهل المدينة، ونقل عن كثير من الصحابة، وهم يرون قتل الذكر بالأنثى إذا قتلها عمداً، ولا يرون الرجوع بفضل الديات إلا ما نقل عن علي، وعطاء من القول بقتل الرجل بالمرأة، ولكن يعطى أولياؤه نصف الدية، لأن عقلها نصف عقله، فإذا قتل بها بقى له بقية، فاستوفيت ممن قتله (١)

المذهب الثاني:

وعليه الحسن البصرى، وهو مروي عن ابن عباس، وجماعة، وحكاه عنهم القاضى أبو الوليد فى المنتقى، والخطابى فى معالم السنن وضعفه، وأصحاب هذا المذهب يرون أنه لا يقتل الذكر بالأنثى (٢).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم بالكتاب والسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:
أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلى:

- (١) راجع هذا المذهب فى بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٠٠، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٧، المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٦، المجموع شرح المذهب ج ١٨ ص ٣٥٤، تفسير القرطبى ج ١ ص ٢٤٨.
(٢) راجع هذا المذهب فى المراجع السابقة.

١- قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص" (١).

وجه الدلالة:

أن الله تعالى جعل النفس تقتل بالنفس، لا فرق بين ذكر وأنثى، لعموم الآية.

٢- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى "ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون" (٢).

وجه الدلالة:

أن الآية الكريمة أفادت أن من قتل إنساناً عمداً يقتل به قصاصاً، لا فرق بين الذكر والأنثى.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلى:

١- ما رواه أبو بكر محمد بن حزم عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والأسنان، وأن الرجل يقتل بالمرأة (٣). وهو كتاب مشهور عند أهل العلم، متلقى بالقبول عندهم.

(١) سورة المائدة الآية ٤٥.

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٩.

(٣) هذا الحديث رواه ابن حجر فى تلخيصه والصنعانى فى سبله من طريق عمرو بن حزم راجع تلخيص الحبير ج ٣ ص ٢١ باب ما يجب به القصاص، سبل السلام ج ٣ ص ٢٤٤.

وأيضاً روى عن النبي ﷺ أنه قتل يهودياً رض رأس جارية من الأنصار (١).

وجه الدلالة:

أن الحديث الأول دل على أن الرجل يقتل بالمرأة، رعاية للمصلحة ومنعاً لإراقة الدماء، ولأنه إذا لم يقتل الرجل بالمرأة لحدث التقاتل بين النساء والرجال، ولما كان هناك قصاص، وفي ذلك ضرر عظيم، والحديث الثاني أفاد بفعله - صلى الله عليه وسلم - قتل الرجل بالمرأة عندما قتل رجلاً يهودياً قتل امرأة من الأنصار، والاعتماد في قتل الرجل بالمرأة هو النظر إلى المصلحة العامة التي تقتضي ذلك.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

١- إن الذكر والأنثى شخصان يحد كل منهما بقذف صاحبه، فيقتل كل واحد منهما بالآخر كالرجلين، ولا يجب مع القصاص شيء، لأنه قصاص واجب، فلم يجب معه شيء على المقتص، كسائر القصاص وخلاف الإبدال لاعبره به في القصاص، بدليل أن الجماعة يقتلون بالواحد (٢).

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه من طريق أنس بن مالك راجع فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ١٩٨ كتاب الديات باب الإقرار في الحدود حديث رقم ٦٨٧٦، ٦٨٧٧.

(٢) راجع أدلة المذهب الأول في المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٦، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢، المجموع شرح المذهب ج ١٨ ص ٣٥٤، تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٤٨، بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٠٠.

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن الذكر لا يقتل بالأنثى بالكتاب، هاك بيان هذا الدليل.
دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلى:

١- قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شئ فإتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم(١)".

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه وتعالى بين أن القصاص واجب بين المرأتين إذا قتلت إحداهما الأخرى، فإذا قتل الرجل المرأة فلا قصاص بينهما، بل تجب عليه الدية.

أجيب عن ذلك:

بأن هذا معارض بما ذكرناه فى المذهب الأول من العمومات الواردة فى قتل الرجل بالأنثى(٢).

هذا: وبعد عرض لأقوال العلماء وأدلة كل قول، أرى ترجيح المذهب الأول القائل بقتل الذكر بالأنثى، رعاية للمصلحة ودفعاً للجريمة، وحفاظاً على الأرواح.

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨.

(٢) راجع أدلة للمذهب الثانى فى بدائع الصنائع ج١٠ ص٤٦٢٨، المغنى لابن قدامة ج٨ ص٢٩٦ وما بعدها، المجموع شرح المذهب ج١٨ ص٣٥٥، تفسير القرطبي ج١ ص٢٤٩، بداية المجتهد ج٢ ص٤٠٠ وما بعدها

المسألة الحادية عشرة

فى "قتل الجماعة بالواحد"

اختلف العلماء فى قتل الجماعة بالواحد على مذهبين، هاك

بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، وهو مروى عن عمر، وعلى، والمغيرة بن شعبة، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وقتادة، وأصحاب الرأى، وجمهور فقهاء الأمصار، وهم يرون أنه تقتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا فى قتله، وهو أن يجنى كل واحد منهم جناية لو انفرد بها ومات أضيف القتل إليه، ووجب القصاص عليه (١).

المذهب الثانى:

وعليه الإمام أحمد، وهو مروى عن ابن الزبير، والزهرى، وابن سيرين، وحبيب بن أبى ثابت، وداود، وابن المنذر، وحكى عن ابن عباس، وهم يرون أنه لا تقتل الجماعة بالواحد، وتجب عليهم الدية، وروى عن معاذ بن جبل وغيره أنه يقتل منهم واحد، ويؤخذ من الباقي حصصهم من الدية (٢).

(١) راجع هذا المذهب فى بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٩٩، المجموع شرح المهذب ج ١٨

ص ٣٦٢، بدائع الصنائع ج ١٠ ص ٤٦٢٨، تفسير القرطبى ج ١ ص ٢٥١.

(٢) راجع المذهب الثانى فى المراجع السابقة، المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٠.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بقتل الجماعة بالواحد بالأثر والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة.
أولاً: دليلهم من الأثر:

استدل أصحاب هذا المذهب من الأثر بمايلي:
١- ما روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً، وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتم به جميعاً (١).

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:
١- لو علم الجماعة أنهم إذا قتلوا الواحد لم يقتلوا، لتعاون الأعداء على قتل أعدائهم بالاشتراك في قتلهم، وبلغوا الأمل في التشفى، فلو لم يجعل فيه القصاص لانسد باب القصاص، وفيه تفويت ما شرع الله (٢)، قال تعالى "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تتقون (٣)".

وروى الترمذى عن سعيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال "لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار (٤)".

(١) راجع فتح البارى بشرح صحيح البخارى جـ ١٢ ص ٢٢٧ كتاب الديات باب إذا أصاب قوم من رجل حديث رقم ٦٨٩٦.

(٢) راجع أدلة هذا المذهب فى بدائع الصنائع جـ ١٠ ص ٤٦٢٨، بداية المجتهد جـ ٢ ص ٣٩٩، المجموع شرح المذهب جـ ١٨ ص ٣٦٧، تفسير القرطبي جـ ١ ص ٢٥١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٩.

(٤) هذا الحديث رواه الترمذى فى سننه من طريق أبى سعيد الخدرى راجع سنن الترمذى جـ ٤ ص ١٧، كتاب الديات باب الحكم فى الدماء وقال عنه حديث غريب.

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأنه لا تقتل الجماعة بالواحد، بالكتاب والمعقول هاك بيانها:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلى:

١- قوله تعالى "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" (١)، وقوله تعالى "الحر بالحر" (٢) .

وجه الدلالة:

أن الله تعالى سوى بين الأنفس فى القصاص، ولا مساواة فى قتل الجماعة بالواحد.

أجيب عن ذلك:

بأن المراد بالقصاص فى الآية قتل من قتل، كائنا من كان، رداً على العرب التى كانت تريد أن تقتل بمن قتل من لم يقتل، وتقتل فى مقابلة الواحد مائة، افتخاراً واستظهاراً بالجاء والمقدرة، فأمر الله تعالى بالعدل والمساواة.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلى:

١- إن مقتضى المساواة والعدل أن لا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة، لأن التفاوت فى الأوصاف يمنع، بدليل أن الحر لا يؤخذ بالعبد، فالتفاوت فى العدد أولى، وقال ابن المنذر: ولا حجة مع من أوجب قتل الجماعة بالواحد.

(١) سورة المائدة الآية ٤٥.

(٢) جزء من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

أجيب عن ذلك:

إن القصاص عقوبة للواحد على الواحد، فوجب للواحد على الجماعة، كحد القذف، وبفارق الدية، فإنها لا تتبع بعض، والقصاص لا يتبع بعض، ولأن القصاص لو سقط بالاشتراك لأدى إلى التسارع إلى القتل به، فيؤدى إلى إسقاط حكمة الردع والزجر (١).

هذا: وبعد عرض المذهبين وأدلة كل مذهب، أرى ترجيح مذهب الجمهور القائل بأن الجماعة تقتل بالواحد، للمصلحة العامة، حتى لا يتخذ الناس ذريعة لقتل أعدائهم، ويقتلون من العقاب، وتعم الفوضى، وفي ذلك ضرر عظيم.

(١) راجع المراجع السابقة، المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٠.

المسألة الثانية عشرة

"الجعل والجعالة"

الجعل هو الإجارة على منفعة مزنون حصولها، مثل مشاركة الطبيب على البرء، والمعلم على الحق، والناشد على وجود العبد الأبق.

وفى المجموع الجعالة: هي أن يبذل الجعل لمن عمل له عملاً، من رد ضالة، ورد آبق، وبناء حائط، وخياطة ثوب، وكل ما يستأجر عليه من الأعمال^(١)، والفرق بين الإجارة والجعالة: أن الإجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين، والجعالة يتقدر فيها الجعل، والعمل غير مقدر^(٢).

فمثل هذه الأمور مزنون حصولها، وليست متحققة الحصول، إذ ربما يحدث البرء بيد الطبيب، وقد لا يحدث، وايضاً فقد يحدث التعليم بيد المعلم وقد لا يحدث.

وقد يجد الباحث عن العبد الأبق وقد لا يجده، ومثل هذه العقود اختلف العلماء فيها، وسبب اختلافهم يرجع إلى قوله تعالى "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم^(٣)".

وهذه الآية من شرع من قبلنا، فهل شرعهم شرع لنا أم لا؟ والملاحظ هنا أن الحنفية قد خالفوا مذهبهم فى الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا بعدم جواز الجعالة، والشافعية أيضاً قد خالفوا مذهبهم

(١) راجع المجموع شرح المذهب ج٥ ص ١١٣.

(٢) راجع أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٠٩٦.

(٣) سورة يوسف الآية ٧٢.

فى عدم الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا بجواز الجعالة، وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على مذهبين، هاك بيانهما:
المذهب الأول:

وعليه الجمهور من العلماء، وهم يرون جواز الجعل والجعالة، غير أن الإمام مالكاً أجاز ذلك بشرطين:
أحدهما: أن لا يضرب لذلك أجلاً.

والثانى: أن يكون الثمن معلوماً، وأن الجعل لا يستحق شئ منه إلا بتمام العمل، وأنه ليس بعقد لازم (١).
المذهب الثانى:

وعليه أبو حنيفة وأصحابه، وهم يرون عدم جواز الجعالة (٢).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بجواز الجعل والجعالة بالكتاب والسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:
أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلى:

١- قوله تعالى "قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم (٣)".

(١) راجع هذا المذهب فى المجموع شرح المذهب ج٥ ص ١١٣، المغنى لابن قدامة ج٥ ص ٧٤، بداية الجتهد ج٢ ص ٢٣٥، حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ج٥ ص ٤٦، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٣ ص ١٠٩٦ وما بعدها.
(٢) راجع هذا المذهب فى بدائع الصنائع ج٦ ص ٥٧٩، الهداية ج٧ ص ١١٨، بداية المجتهد ج٢ ص ٢٣٥ وما بعدها.
(٣) سورة يوسف الآية ٧٢.

وجه الدلالة:

أن يوسف- عليه السلام- جعل حمل البعير لمن يأتى بصواع الملك، وهذا الجعل- وهو حمل البعير- على أمر مظنون، قد يتحقق وقد لا يتحقق، وهو إيجاد صواع الملك.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما رواه أبو سعيد الخدرى أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا حياً من أحياء العرب فلم يقرؤهم، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك، فقالوا هل فيكم راق؟ فقالوا: لم تقرؤنا فلا نفعل، أو تجعلوا لنا جعلاً، فجعلوا لهم قطيعاً من شاة، فجعل رجل يقرأ بأم القرآن ويتفل، فبرأ الرجل، فأتوهم بالشاة، فقالوا لا نأخذها حتى نسأل رسول الله ﷺ، فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فضحك وقال: "ما أدراك إنها رقية خذوها واضربوا لى فيها بسهم (١)".

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أجاز من جعل للراقى جعلاً، ولولا أن الجعالة جائزة لما أجازها رسول الله ﷺ.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

(١) هذا الحديث رواه البخارى فى صحيحه وأبو داود فى سننه من طريق أبى سعيد الخدرى راجع صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج٩ ص٥٤ حديث رقم ٥٠٠٧ كتاب فضائل القرآن باب فضل فاتحة الكتاب سنن أبى داود ج٤ ص١٧ كتاب الطب باب ما جاء فى الرقى حديث رقم ٣٩٠٠.

١- إن الحاجة تدعو إلى ذلك، من رد ضالة وأبق، وبناء حائط، وخياطة ثوب، فجاز ذلك، كالإجارة والمضاربة، وقد كانت الإجارة والجعالة قبل الإسلام، فأقرتهما الشريعة ونفت عنهما الغرر والجعالة (١) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على مذهبهم القائل بعدم جواز الجعالة، بالمعقول هاك بيان هذا الدليل:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن الجعالة فيها من الغرر ما يفسدها، قياساً على سائر الإجازات، لأنها عقد على منفعة مجهولة فلا تصح.

وفى هذا المعنى قال صاحب الهداية: ولا تصح الإجارة حتى تكون المنفعة معلومة، والأجرة معلومة، وذلك لأن الجهالة فى المعقود عليه تفضى إلى المنازعة فلا تصح (٢) .

هذا: وبعد عرض ما قاله الفريقان وأدلة كل فريق، أرى ترجيح مذهب من قال بجواز الجعالة، لقوة أدلتهم وضعف أدلة من خالفهم.

(١) راجع أدلة هذا المذهب فى بداية المجتهد ج٢ ص ٢٣٥ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج٥ ص ٧٤، المجموع شرح المذهب ج٥ ص ١١٣، أحكام القرآن لابن العربى ج٣ ص ١٠٩٦ وما بعدها، حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ج٥ ص ٤٦.

(٢) راجع دليل المذهب الثانى فى بدائع الصنائع ج٦ ص ٥٧٩، الهداية ج٧ ص ١١٨.

المسألة الثالثة عشرة

فى "إجبار البكر البالغة على الزواج من غير استثمار"

اختلف العلماء فى إجبار البكر البالغة على النكاح من جانب الولى من غير استثمار، وسبب خلافهم يرجع إلى قوله تعالى فى قصة سيدنا موسى وشعيب - عليهما السلام - "إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجج (١)"، وهذه الآية مسوقة لبيان ما كان فى شرع الأنبياء السابقين، فمن قال شرع من قبلنا شرع لنا، قال: للأب أن يزوج ابنته البكر البالغة من غير استثمار، أى للولى إجبارها على الزواج، ومن قال شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا قال: إذا بلغت الصغيرة لا يجبرها الولى على النكاح.

والملاحظ هنا أن الإمام أبا حنيفة قد خالف مذهبه فى الأخذ بشرع من قبلنا وقال بعدم إجبار البكر البالغة على الزواج، وأيضاً فإن الإمام الشافعى قد خالف مذهبه فى عدم الأخذ بشرع من قبلنا، وقال بولاية الإجماع على البكر البالغة، تبعاً للإمام مالك فى ذلك، وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على مذهبين، هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه مالك، والشافعى، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، ونقل عن ابن أبى ليلى، وإسحاق وغيرهما، وهم يرون أن للولى إجبار البكر البالغة على الزواج من غير استثمار (٢).

(١) سورة القصص الآية ٢٧.

(٢) راجع هذا المذهب فى بداية المجتهد جـ ٢ ص ٥ وما بعدها، مغنى المحتاج جـ ٣ ص ١٤٩ وما بعدها، المغنى لابن قدامة جـ ٧ ص ٤٠، الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلى جـ ٧ ص ٢٠٩، تفسير القرطبى جـ ١٣ ص ٢٧١، أحكام القرآن الكريم لابن العربى جـ ٣ ص ١٤٤٧.

المذهب الثاني:

وعليه أبو حنيفة، وأحمد في الرواية الأخرى عنه، ونقل عن الثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وابن المنذر، وأصحاب الرأي، وهم يرون أنه إذا بلغت الصغيرة فلا يزوجها أحد إلا برضاها، لأنها بلغت حد التكليف، فلا بد من اعتبار رضاها (١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بولاية الإيجاب بالكتاب والسنة والمعقول هالك بيان هذه الأدلة: أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى "إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي" "هاتين" (٢).

وجه الدلالة:

يقول القرطبي: وهذه الآية تدل على أن للأب أن يزوج ابنته البكر البالغة من غير استثمار، وبه قال مالك، واحتج بهذه الآية، وهو ظاهر قوى في الباب.

(١) راجع هذا المذهب في فتح القدير ج٣ ص ٢٦٠، المغنى لابن قدامة ج٧ ص ٤٠، تفسير القرطبي ج١٣ ص ٢٧١، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٣ ص ١٤٤٢ وما بعدها، مغنى المحتاج ج٣ ص ١٤٩، بداية المجتهد ج٢ ص ٥.

(٢) سورة القصص الآية ٢٧.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما روى عن ابن عباس- رضى الله عنه- أن النبي ﷺ قال: "الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر وإذنها سكوتها" وفي رواية والبكر يستأمرها أبوها (١) .

وجه الدلالة:

فإن الحديث أفاد أن الثيب أحق بنفسها من وليها، ولم يجعل البكر أحق بنفسها من وليها كالثيب، وهذا هو الإيجاب بعينه.

أجيب عن ذلك:

بأن استفادة كون الثيب أحق بنفسها، وكون البكر ليست أحق بنفسها، علم بالمفهوم وهو ليس بحجة عندنا، ولو سلم فلا يعارض المفهوم الصريح الذى ذكره فيما بعد من رده، ولو سلم فنفس نظم باقى الحديث يخالف المفهوم، وهو قوله ﷺ "البكر يستأمرها أبوها" إذ وجوب الاستئمان منافع للإيجاب، لأنه طلب الأمر أو الأذن، وفائدته الظاهرة أن يستعلم رضاها أو عدمه، فيعمل على وفقه.

(١) هذا الحديث رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق ابن عباس: راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج٩ ص٢٠٥ باب استئذان الثيب فى النكاح، وسنن أبى داود ج٢ ص٢٣٢ حديث رقم ٢٠٩٨ باب فى الثيب كتاب النكاح، سنن ابن ماجه ج١ ص٦٠١ حديث رقم ١٨٧٠ كتاب النكاح باب استئذان البكر والثوب.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إلحاق البكر الكبيرة بالبكر الصغيرة في ثبوت ولاية إجبارها في النكاح، بجامع الجهل بأمر النكاح وعاقبته، كما أن البكر لم تمارس الرجال بالوطء، فهي شديدة الحياء، والولى يحتاط لموليتها، لخوف العار وغيره.

أجيب عن ذلك:

بأننا نمنع أن الجهل بأمر النكاح هو العلة في الأصل، بل هو معلوم الإلغاء، للقطع بجوازه عند البيع والشراء ممن جهله لعدم الممارسة، مع أن الجهل منتف، لأنه قلما تجهل بالغة معنى عقد النكاح وحكمه (١).

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأنه ليس للأب أو الولى ولاية الإجبار على البكر البالغة في النكاح، بالسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما رواه أبو داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال "الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها (٢)".

(١) راجع أدلة هذا المذهب وما أجيب به في معنى المحتاج جـ ٣ ص ١٤٩ وما بعدها، المغنى لابن قدامة جـ ٧ ص ٤٠، بداية المجتهد جـ ٢ ص ٥ وما بعدها، الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلي جـ ٧ ص ٢٠٩، فتح القدير جـ ٣ ص ٢٦٠، تفسير القرطبي جـ ١٣ ص ٢٧١، أحكام القرآن الكريم لابن العربي جـ ٣ ص ١٤٧٧.

(٢) سبق تخريج الحديث.

وجه الدلالة:

أن الأيم من لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً، والاستثمار معناه طلب الأمر منها وهو الأذن، فيكون استئذانها أمراً ضرورياً، فلا يصح أن تزوج إلا برضاها.

٢- ما رواه النسائي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها أخبرت أن فتاة دخلت عليها فقالت: إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع خسيسته، وأنا كارهة، فقالت: اجلسي حتى يأتي رسول الله ﷺ فجار رسول الله ﷺ فأخبرته، فأرسل إلى أبيها فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي، وإنما أردت أن أعلم الناس أن ليس للأباء من الأمر شيء (١).

وجه الدلالة:

أن الحديث أفاد بعمومه أن المباشرة ليست حقاً ثابتاً للولي بل هي ثابتة إستحباباً وفيه دليل من جهة تقريره ﷺ لقولها وهو يدل على أن البكر البالغة لا تزوج إلا برضاها.

أجيب عن ذلك:

بأن الحديث مرسل من حديث ابن أبي بردة، والمرسل ليس بحجة، كما أن الحديث محمول على عدم الكفاءة بين الزوجين، فخيرها الرسول ﷺ بناءً على ذلك.

(١) هذا الحديث رواه النسائي في مسنده من طريق عائشة رضي الله عنها. راجع سنن النسائي ج ٦ ص ٨٧ كتاب النكاح باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة.

رد على ذلك:

بأن المرسل حجة، وإن قلنا بأنه ليس بحجة كما تقولون فإن الحديث مسند وليس مرسلًا وحمله على عدم الكفاءة خلاف الأصل، مع أن العرب إنما يعتبرون في الكفاءة النسب، والزوج كان ابن عمها.

ثانياً: إبطالهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

١- إن البكر البالغة حرة مخاطبة، فلا يكون للغير ولاية عليها، والولاية على الصغيرة تقصور عقلها، وقد كمل بالبلوغ، فلا ولاية له أن يتصرف في أقل شيء من مالها إلا بإذنها وكل المال دون النفس، فكيف يملك أن يخرجها قسراً إلى من هو أبغض الناس إليها؟ ومعلوم أن ذهاب جميع مالها أهون عليها من ذلك (١).

وبعد هذا العرض لما قاله الفريقان وأدلة كل فريق، أرى ترجيح قول من قال بولاية الإيجاب، لأن البكر ليس لها خبرة بالرجال وخيارها يمنعها من ذلك.

(١) راجع أدلة المذهب الثاني وما أجيب به في فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٠، المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٤٠، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٤٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ٥، تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧١ وما بعدها، أحكام القرآن للكرام لابن العربي ج ٣ ص ٤٧٧ وما بعدها.

المسألة الرابعة عشرة

الصحة ضمان المجهول

و ضمان المجهول: كقولك: ما أعطيتك فهو علي، أو أنا ضامن من مالك على فلان، أو مل يقضى به عليه، أو ما تقوم به البينة، أو ما يقر به لك، أو ما يخرج من بستان نذاك.

وهنا اختلف العلماء في صحة هذا الضمان، وسبب خلافهم يرجع إلى فهم المراد من قوله تعالى "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم (١)".

فهذه الآية مسوقة لبيان شرع من قبلنا، فمن قال شرع من قبلنا شرع لنا، قال بصحة ضمان المجهول، ومن قال: ليس شرعاً لنا قال بعدم الصحة، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين هالك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، ونقل عن الثوري، والأوزاعي، وهم يرون صحة ضمان المجهول (٢).

المذهب الثاني:

وعليه الشافعي، وابن أبي ليلى، والليث، وابن المنذر وغيرهم، وهم يرون أنه لا يصح ضمان المجهول (٣).

(١) سورة يوسف الآية ٧٢.

(٢) راجع هذا المذهب في بداية المجتهد ج ٢ ص ٩٢ وما بعدها، فتح القدير ج ٧

ص ٧١ والمقني لابن قدامة ج ٥ ص ٧٧ وما بعدها.

(٣) راجع هذا المذهب في المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٣٥ وما بعدها.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بصحة ضمان المجهول بالكتاب والسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:
أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلي:

١- قوله تعالى "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم (١)".
وجه الدلالة:

أن سيدنا يوسف - عليه السلام - ضمن لما جاء بصواع الملك أن يعطيه حمل بعير، وحمل البعير مجهول غير معلوم، فصح ضمان المجهول.
أجيب عن ذلك:

بأن حمل البعير كان معيناً معلوماً عندهم، كالوسق، فصح ضمانه، بخلاف المجهول، غير أن بذل مال للشارق لا يجوز، فاعله كان يصح في شرعهم أو كان هذا جعالة.
ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- قوله ﷺ "الزعيم غارم (٢)".

(١) سورة يوسف الآية ٧٢.

(٢) هذا الحديث رواه الترمذي في سننه وابن ماجه وأحمد من طريق أبي أمامة الباهلي. راجع سنن الترمذي ج٤ ص ٤٣٣ كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث، سنن ابن ماجه ج٢ ص ٨٠٤ كتاب الصدقات باب الكفالة، مسند أحمد ج٥ ص ٢٦٧.

وجه الدلالة:

أن الرسول ﷺ جعل الضامن والكفيل ضامناً مطلقاً، سواء كانت الكفالة بالمال أو البدن، فصح الضمان، وإن كان المكفول به مجهول المقدار.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يأتي:

١- إن الكفالة التزام حق في الذمة من غير معارضة، فصح في المجهول كالنذر والإقرار، وهي مبناها التوسع فتحملت فيها الجهالة (١).

استدل أصحاب المذهب الثاني على مذهبهم القائل بعدم صحة ضمان المجهول بالمعقول هاك بيان هذا الدليل:

إن الكفالة التزام، فلا يصح مجهولاً، كالثمن في البيع، لوقوع المماكسات في مبادلة المال بالمال، والكفالة عقد تبرع كالنذر لا يقصد به سوى ثواب الله تعالى أو رفع الضيق، فلا يبالى بما التزم في ذلك (٢).

هذا: وبعد عرض ما قاله الفريقان وأدلة كل فريق، أرى ترجيح قول من قال بصحة ضمان المجهول لقوة أدلتهم وضعف أدلة المخالفين لهم.

(١) راجع أدلة هذا المذهب في المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٧٢ وما بعدها، فتح القدير ج ٧ ص ١٧١، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها.

(٢) راجع دليل المذهب الثاني في المجموع شرح المذهب ج ١ ص ٥ وما بعدها.

المسألة الخامسة عشرة

"الكفالة بالنفس"

والمراد بالكفالة بالنفس هو ما يسمى بضمان الوجود، وهو الالتزام بالإتيان بالغريم الذى عليه الدين وقت الحاجة إليه (١). وقد اختلف العلماء فى المسألة، وسبب خلافهم يرجع إلى خلافهم فى فهم المراد من قوله تعالى "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم (٢)".

فمن قال: شرع من قبلنا شرع لنا، قال بجواز الكفالة بالنفس، ومن قال: شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، قال بعدم جوازها، وقد اختلف العلماء فى ذلك على مذهبين، هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه مالك، وأحمد، وأبو حنيفة، والشافعى فى أحد قوليه، وهو مروى عن أكثر أهل العلم، وفقهاء الأمصار، والثورى، وشريح، والليث وغيرهم، وهم يرون جواز الكفالة بالنفس (٣).

المذهب الثانى:

وعليه الشافعى فى قوله الآخر، وداود الظاهرى، وغيرهما، وهم يرون أن الكفالة بالنفس لا تجوز، ونقل عن الإمام

(١) راجع المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٩٤.

(٢) سورة يوسف الآية ٧٢.

(٣) راجع هذا المذهب فى بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٥، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٤٠٨، المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٩٥، الهداية ج ٣ ص ٨٧، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج ٣ ص ١٠٩٥ وما بعدها، الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلى ج ٥ ص ١٤٤ وما بعدها.

الشافعي في بعض أقواله: أن الكفالة بالبدن ضعيفة، واختلف أصحابه: فمنهم من قال: هي صحيحة قولاً واحداً، وإنما أراد أنها ضعيفة في القياس، لأن الشخص الحر لا يدخل تحت اليد، ولا يقدر على تسليمه، هذا هو تحقيق مذهب الشافعي، بخلاف ما تذكره كتب الحنفية من أن الشافعية قالوا: المذهب صحة الكفالة بالنفس أو البدن (١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بجواز الكفالة بالنفس، بالكتاب والسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة: أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم (٢)".

وجه الدلالة:

فإن هذه الآية نص في جواز الكفالة، فإذا قال: أنا زعيم، فمعناه: أنا ملتزم، فإنه فعل نبي، ولا يكون إلا شرعاً. وقال القاضي أبو اسحاق: ليس هذا من باب الكفالة، فإنها ليس فيها كفالة إنسان عن إنسان، وإنما هو التزم عن نفسه وضمن عنها، وذلك جائز لغة لازم شرعاً.

(١) راجع هذا المذهب في المجموع شرح المذهب ج١٣ ص ٤٨٨ وما بعدها، المحلى لابن حزم ج٨ ص ١١٠ وما بعدها، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٣ ص ١٠٩٥ وما بعدها، بداية المجتهد ج٢ ص ٢٩٥، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج٥ ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) سورة يوسف الآية ٧٢.

وقد علق ابن العربي على ما قاله القاضي بقوله: وهذا صحيح، بيد أن الزعامة فيه نص، فإذا قال: أنا زعيم، فمعناه أنى ملتزم، وأى فرق بين أن يقول: ألتزمه عن نفسي، أو التزمت عن غيري.

٢- قوله تعالى "قال لن أرسله معكم حتى تؤتون موثقاً من الله لتأتينني به إلا أن يحاط بكم" (١).

وجه الدلالة:

أن الآية نص في جواز الكفالة بنوعيتها بالمال والنفس.
ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلي:

١- ما روى أن رسول الله ﷺ خطب يوم فتح مكة، فقال: ألا أن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، ولا تتفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها، والعارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضى والزعيم غارم (٢).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ جعل الضامن والكفيل ضامناً مطلقاً، سواء كانت الكفالة بالمال أو البدن، ولولا أن الضمان يلزمه إذا ضمن لما جعله رسول الله ﷺ غارماً.

وفى هذا المعنى يقول ابن قدامة: وتصح الكفالة ببدن كل من يلزم حضوره في مجلس الحكم بدين لازم، سواء كان الدين معلوماً أو مجهولاً.

(١) سورة يوسف من الآية ٦٦.

(٢) سبق تخريج الحديث.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

إن الكفالة عقد، وما وجب تسليمه بعقد وجب تسليمه بعقد الكفالة كالمال، ولأن الكفيل يقدر على تسليم الأصل، بأن يعلم من يطلبه مكانه، فيخلى بينه وبينه أو يستعين بأعوان القاضى فى التسليم، وأن الحاجة داعيه إلى الاستيثاق بضمان المال والبدن، وضمان المال يتمتع منه كثير من الناس، فلو لم تجز الكفالة بالنفس، لأدى ذلك إلى الحرج وعدم المعاملات المحتاج إليها (١). استدلل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن الكفالة بالنفس لا تجوز بالكتاب والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلى:

١- قوله تعالى "معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده" (٢).
وجه الدلالة:

أن الكفالة بالنفس مثل الكفالة فى الحدود، والكفالة فى الحدود لا تجوز، فكذلك الكفالة بالنفس.
أجيب عن ذلك:

أن الكفالة بالنفس لا تشبه الكفالة فى الحدود، لأن الكفالة وثيقة، وحدود الله لا يستوثق بها، لأنها تسقط بالشبهات.

(١) راجع أدلة المذهب الأول فى بدائع الصنائع ج٧ ص ٣٤٠٨ وما بعدها، بداية المجتهد ج٢ ص ٢٩٥، المغنى لابن قدامة ج٥ ص ٩٥ وما بعدها، الهداية ج٣ ص ٨٧، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٣ ص ١٠٩٥، الفقه الإسلامى للدكتور وهب الزحيلى ج٥ ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) سورة يوسف الآية ٧٩.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

بأن الحر لا يدخل تحت اليد، ولا يقدر الكفيل على تسليمه، فلا تصح الكفالة بها، لأنها لا تحقق الغرض منها، وهو تسليم المكفول به، ولأنها ضمان عين في الذمة بعقد، فلا يصح كالسلم في ثمرة نخلة بعينها، ولا يخفى ما فيها من الغرر الذي لا يدرى هل يجحده أم لا؟

أجيب عن ذلك:

بأن هذا غير مسلم، إذ المشاهد بيننا أن كثيراً من الوجهاء يمكنهم التكفل بإتيان شخص معين ويتقيد بذلك (١). وبعد عرض ما قاله الفريقان وأدلة كل فريق، أرى أن القول بصحة الكفالة بالنفس هو المختار، لقوة دليله، ولما يترتب عليه من التوسع في باب الكفالة، حتى يتيح فرصة امكانية التكفل بالنفس لمن لا يملك المال، وفي ذلك دفع للحرص عن المحتاجين.

(١) راجع أدلة المذهب الثاني في المجموع ج ١٣ ص ٤٨٨ وما بعدها، المحلى لابن حزم ج ٨ ص ١١٠ وما بعدها، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج ٣ ص ١٠٩٥ وما بعدها، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج ٥ ص ١٤٤ وما بعدها، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٥.

المسألة السادسة عشرة

"مشروعية الإجارة"

اختلف العلماء فى جواز الإجارة، وإن كان المخالف فى عدم الجواز لا وجه لقوله، وخلافه ضعيف، إلا أننى أثرت أن أنكره، لأن الإجارة كانت عند أصحاب الشرائع السابقة مشروعة معلومة، وقد اختلف العلماء فى ذلك على مذهبين، هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه الجمهور من العلماء قديماً وحديثاً، سلفاً وخلفاً، وهم يرون جواز الإجارة، لأنها من ضرورة الخليفة، ومصلحة الخلطة بين الناس (١).

المذهب الثانى:

وعليه أبو بكر الأصم، وابن عليه، وهما يريان أن الإجارة لا تجوز، وقد علق القرطبى فى تفسيره على هذا المذهب بعد ذكره الجواز بقوله: خلافاً للأصم حيث كان عن سماعها أصم (٢)

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بالجواز بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

(١) راجع هذا المذهب فى بدائع الصنائع ج٥ ص ٢٥٥٤ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج٥ ص ٣٢١ وما بعدها، المجموع ج٥ ص ١٥٥، بداية المجتهد ج٢ ص ٢٢٠ وما بعدها، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج٤ ص ٤٤٤ وما بعدها ط دار الفكر باب من استأجر أجيراً، أحكام القرآن الكريم لابن العربى ج٣ ص ١٤٧٢، تفسير القرطبى ج١٣ ص ٢٧١، بلوغ المراد من جمع أدلة الأحكام ج٣ ص ٨٠ وما بعدها.

(٢) راجع هذا المذهب فى المراجع السابقة.

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بمايلي:

١- قوله تعالى "قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج (١)".

وجه الدلالة:

أن الله تعالى ذكر أن نبياً من أنبيائه أجر نفسه حججاً مسماه ملك بها بضع امرأة، وهذا دليل على صحة الإجارة وجوازها، وما قصة الله تعالى علينا من شرائع من قبلنا من غير نسخ، يصير شريعة لنا ويلزمنا العمل به.

٢- قوله تعالى "فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقص فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً (٢)".

وجه الدلالة:

فى الآية الكريمة دليل على جواز أخذ الأجرة على إقامة الجدار، وأخذ الأجرة دليل على جواز الإجارة.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما رواه ابن ماجه فى سننه عن عتبة بن الندر قال كنا عند رسول الله ﷺ فقرأ "طسم" حتى بلغ قصة موسى فقال: إن

(١) سورة القصص الآية ٢٦، جزء من الآية ٢٧ من نفس السورة.

(٢) سورة الكهف الآية ٧٧.

موسى- عليه السلام- أجر نفسه ثمانى حجج أو عشرأ على عفة فرجه وطعام بطنه(١) ."

وجه الدلالة:

فى الحديث دلالة على جواز الإجارة، وهذا فعل نبى، وفعله يكون شرعاً، لأنها لو لم تكن جائزة لما فعلها سيدنا موسى- عليه السلام-.

٢- ما رواه البخارى عن أبى هريرة- رضى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: قال الله عز وجل: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بى ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه حقه(٢) " .

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أخبر فى هذا الحديث بأنه خصم لمن يستأجر أجيراً ويستوفى منه العمل ولم يعطه الأجر، فهو آكل لماله بالباطل مع تعبه وكده.

ثالثاً: دليلهم من الإجماع:

استدل أصحاب هذا المذهب من الإجماع بمايلى:

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجة فى سننه من طريق عتبة بن الندر، راجع سنن ابن ماجة، ج٢ ص ٨١٧ حديث رقم ٢٤٤٤ كتاب الرهون باب إجارة الأجير على طعام بطنه وقال فى إسناده ضعيف.

(٢) هذا الحديث رواه البخارى من طريق أبى هريرة راجع فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج٤ ص ٤١٧، كتاب اللبوع باب إثم من باع حراً، رواه ابن ماجة من نفس الطريق راجع سنن ابن ماجة ج٢ ص ٨١٦ حديث رقم ٢٤٤٢ كتاب الرهون باب أجر الإجراء.

١- أجمعت الأمة في كل عصر وكل مصر على جواز الإجارة، حيث كانوا يعتقدون عقد الإجارة من زمن الصحابة- رضى الله عنهم- إلى يومنا هذا من غير تكير، فلا يعبأ بخلاف من خالف في ذلك لأنه خلاف الإجماع.

رابعاً: دليهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن الله تعالى شرع العقود لحاجة الناس، وحاجتهم إلى الإجارة ماسة، لأن كل واحد ليس له دار مملوكة يسكنها، أو أرض مملوكة يزرعها، أو دابة مملوكة يركبها، وقد لا يمكنه تملكها بالشراء، لعدم الثمن، ولا بالهبه أو الإعارة، لأن ظروف كل واحد قد لا تسمح بذلك، فيحتاج إلى الإجارة، فجوزت على خلاف القياس، لحاجة الناس كالسلم ونحوه.

استدل أصحاب المذهب الثانى على مذهبهم القائل بأن الإجارة لا تجوز بالمعقول، هاك بيانه:

١- إن الإجارة بيع المنفعة، والمنافع الحال معدومة، والمعدوم لا يحتمل البيع، فلا يجوز إضافة البيع إلى ما يؤخذ في المستقبل، كإضافة أعيان تؤخذ في المستقبل، فإذا لا سبيل إلى تجويزها لا باعتبار الحال ولا باعتبار المآل، فلا جواز لها رأساً، لتحقيق الغرر فيها.

أجيب عن ذلك:

بأن ما ذكر لا يلتفت إليه مع ما ذكرنا من الحاجة إليها، فإن العقد على المنافع لا يمكن بعد وجودها، لأنها تتلف بمضى

الساعات، فلا بد من العقد عليها قبل وجودها، كالسلم في الأعيان، ولهذا تبين أن القياس متروك للحاجة إليها، ولو تحقق ما يتصوره الأصم صواباً، لتعطلت الصنائع والمساكن، والمتاجر والمواصلات بكل أنواعها، وهي تستغرق مظاهر الحياة قديماً وحديثاً، لأنها كلها قائمة على المؤاجرات، والمعاوضات على المنافع كالمعاوضات على الأعيان، سواءً بسواء، بل إن المعاوضات على المنافع أوسع مدى وأكثر عدداً، وأشمل مرفقاً، والمنافع المتاحة أوسع آفاقاً من الأعيان والعروض (١).

هذا: وبعد عرض ما قاله الفريقان، وأدلة كل فريق، أرى أن الراجح ما عليه الجمهور من العلماء، ولا ينظر إلى قول الأصم وغيره، لأنه كان عن سماعها أصم.

(١) راجع الأدلة السابقة في هذه المسألة في المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٣٢١ وما بعدها، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدها، بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٥٥٤، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٤٤ وما بعدها، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج ٣ ص ١٤٧٣، المجموع ج ١٥ ص ٥، تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧١، بلوغ المراد من جمع أدلة الأحكام ج ٣ ص ٨٠ وما بعدها.

المسألة السابعة عشرة

"حكم جهالة العمل في الإجارة"

إذا استأجر إنسان أجيراً فبين له الأجل، ولم يبين له العمل. هل يصح ذلك أم لا؟ اختلف العلماء في ذلك، وسبب خلافهم يرجع إلى خلافهم في العمل بشرع من قبلنا، فمن قال شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره، قال بجواز ذلك، ومن قال شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، قال بعدم الجواز.

والملاحظ هنا أن الحنفية قد خالفوا مذهبهم في الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا بعدم الجواز كالشافعية، ها نحن نذكر مذاهب العلماء وأدلة كل مذهب مع بيان الراجح، وقد اختلف العلماء في ذلك على مذهبين هاك بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه الجمهور من الشافعية، والحنفية، والحنابلة وغيرهم، وهم يرون أن جهالة العمل أو الخدمة في الإجارة لا تجوز وتفسد. فقد جاء في البدائع: إن جهالة العمل في الاستئجار على الأعمال جهالة مفضية إلى المنازعة، فيفسد العقد، حتى لو استأجر عاملاً ولم يسم له العمل من القصارة والخياطة والرعي ونحو ذلك لا يجوز العقد (١).

وفي مغنى المحتاج: ويشترط في الإجارة أن تكون المنفعة معلومة، فإن كانت مجهولة لم تصح (٢).

وفي المغنى لابن قدامة: استئجار مدة بعينها لعمل بعينه، كإجارة موسى - عليه السلام - نفسه ثمانى حجج لرعى غنم شعيب - عليه السلام - (٣).

(١) راجع هذا المذهب في مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣٣٩، بدائع المنائع ج ٥ ص ٢٥٦٩

وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٢٤١.

(٢) راجع مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣٣٩.

(٣) راجع للمغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٢٤١.

المذهب الثاني:

وعليه الإمام مالك، ومال إليه البخاري، ورجحه ابن العربي ونسبه لجمهور المالكية، وهم يرون أن الخدمة إذا كانت مطلقة في الإجارة جازت ويحمل على المعروف (١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبهم القائل بعدم الجواز، بالمعقول هاك بيانه:

١- إن الإجارة التي لم يسم فيها نوع الخدمة أو المنفعة تؤدي إلى الجهالة والغرر، وهما منهي عنهما، وأن ما علم من الحال لا يكفي في صحة الإجارة حتى يسمى (٢).

استدل أصحاب المذهب الثاني على مذهبهم القائل بالجواز، بالكتاب والسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

قوله تعالى "إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج (٣)".

(١) راجع هذا المذهب في بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢٥ وما بعدها، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج ٣ ص ١٤٧٢، تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧٥، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٤٤ وما بعدها، ط دار الفكر باب من استأجر أجيراً فبين له المدة ولم يبين له العمل.

(٢) راجع المرجعين السابقين في رقم ١، ٢.

(٣) سورة القصص الآية ٢٧.

وجه الدلالة:

أنه لم يقع فى سياق القصة المذكورة بيان العمل، وإنما فيه أن موسى أجر نفسه من والد المرأتين، فإنه ذكر إجارة مطلقة، فيحمل على المعروف، ولا يحتاج إلى تسمية الخدمة فى الإجارة. ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بما يلى:

١- ما رواه ابن ماجه فى سننه عن عتبة بن الندر- بضم النون وتشديد المهملة- قال كنا عند رسول الله ﷺ فقال: إن موسى- عليه السلام- أجر نفسه ثمانى سنين أو عشرأ على عفة فرجه وطعام بطنه(١).

وجه الدلالة:

أن النبى ﷺ ذكر أن سيدنا موسى -عليه السلام- أجر نفسه، ولم يبين نوع الخدمة فى الإجارة من قبل موسى -عليه السلام.

أجيب عن ذلك:

أن المهر كان على شئ معلوم، وهو رعى الغنم فأراد شعيب- عليه السلام- أن يكون رعى غنمه هذه المدة ويزوجه ابنته، فذكر له الأمرين وعلق التزويج على الرعى على وجه المعاهدة لا على وجه المعاقدة، فاستأجره لرعى غنمه بشئ معلوم بينهما، ثم أنكحه ابنته بمهر معلوم بينهما.

(١) سبق تخريج الحديث.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إنه يكفي ما علم من الحال وما قام من دليل العرف، فلا يحتاج إلى التسمية في الخدمة، والعرف أصل من أصول الملة ودليل من جملة الأدلة.

أجيب عن ذلك:

بأن ما علم من الحال لا يكفي في صحة الإجارة حتى يسمى (١).

هذا: وبعد عرض ما قاله الفريقان، وأدلة كل فريق، أرى ترجيح مذهب الجمهور القائل بتسمية الخدمة في الإجارة أو المنفعة، حتى لا تكون هذه الجهالة مفضية إلى المنازعة.

(١) راجع أدلة المذهب الثاني وما أجيب به في المراجع السابقة، بداية المجتهد ج٢ ص ٢٢٥ وما بعدها، تفسير القرطبي ج١٣ ص ٢٧٥، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج٤ ص ٤٤٤ باب من استأجر أجيراً فبين له المدة ولم يبين له العمل، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج٣ ص ١٤٧٢.

المسألة الثامنة عشرة

فى "الختان"

الختان لغة: ختن الولد من باب ضرب ونصر. تقول:

يختن- بكسر التاء وضمها- والمصدر الختن- بسكون التاء- والاسم منه الختان بكسر الخاء ككتاب، والختان موضع الختن من الذكر والأنثى، والختن: القطع، ويطلق على ختان الجارية خفاضاً، ويطلق على ختان كل من الذكر والأنثى غدر وإعذاراً ويطلق على الجلدة التى تقطع فى الختان عذرة- بضم العين (١).

الختان شرعاً: هو قطع جميع الجلدة التى تغطى حشفة ذكر الرجل حتى تتكشف جميع الحشفة، وفى المرأة قطع أدنى جزء من الجلدة التى فى أعلى الفرج، ويسمى ختان الرجل إعذاراً، وختان النساء خفضاً (٢).

هذا: وبعد تعريف الختان لغة وشرعاً، أقول: قد اختلف العلماء فى الختان، وسبب اختلافهم يرجع إلى خلافهم فى ختان سيدنا إبراهيم- عليه السلام- فقد روى أنه اختتن بالقدوم وهو ابن ثمانين سنة، وروى وهو ابن مائة وعشرين سنة (٣).

(١) راجع تعريف الختان لغة فى لسان العرب ج٢ ص ١٥٠، المصباح المنير ج١ ص ١٦٤، مختار الصحاح ص ١٦٩ وما بعدها.

(٢) راجع الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلي ج١ ص ٣٠٦.

(٣) هذا الحديث رواه البيهقى فى السنن الكبرى من طريق موسى ابن على عن أبيه ورواه الشوكانى من نفس الطريق راجع سنن البيهقى ج٨ ص ٣٢٦، نيل الأوطار ج١ ص ١١١.

ونحن مأمورون بإتباع ملة سيدنا إبراهيم - عليه السلام -
 فى قوله تعالى "ثم أوحينا إليك أن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً" (١).
 والآية مسوقة لبيان شرع من قبلنا، فهل شرع من قبلنا
 شرع لنا أم لا؟ فمن قال: شرع من قبلنا شرع لنا، قال بوجوب
 الختان على الرجال والنساء، ومن قال: شرع من قبلنا ليس شرعاً
 لنا قال: بأن الختان ليس بواجب.

والملاحظ هنا أن المالكية والحنفية قد خالفوا مذهبهم فى
 الأخذ بشرع من قبلنا، وقالوا بأن الختان للذكر والأنثى ليس
 بواجب، وأيضاً: الشافعية قد خالفوا مذهبهم فى عدم الأخذ بشرع
 من قبلنا، وتمسكوا بشريعة إبراهيم - عليه السلام - هنا وقالوا
 بوجوب ختان الرجال والنساء.

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على مذهبين، هاك

بيانهما:

المذهب الأول:

وعليه الشافعية على الصحيح من مذهبهم، والحنابلة،
 والإمامية، والأباضية، والإمام يحيى، والعترة، وسحنون من
 المالكية، وبه قال كثير من السلف، وهم يرون أن الختان واجب
 للذكر والأنثى (٢).

(١) سورة النحل الآية ١٢٣.

(٢) راجع هذا المذهب فى المجموع ج١ ص ٢٩٧ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج١
 ص ٦٤، كشف القناع ج١ ص ٨٠، القوانين الفقهية ص ١٧٩ وما بعدها، الفقه الإسلامى
 للدكتور وهبه الزحيلي ج١ ص ٣٠٦، ج ٣ ص ٦٤٢، فتح الرحمن بأحكام الختان للدكتور
 عبد الحسيب عبد السلام مجلة كلية أصول الدين بطنطا ج٢ ص ١٠٦٠ وما بعدها طبعة
 عام ١٩٩٧م.

المذهب الثاني:

وعليه الحنفية، والمالكية، وقول عند الشافعي، وهم يرون أن الختان غير واجب، وإنما هو سنة بالنسبة للذكور، وفي ختان الإناث في رواية عن الحنفية والمالكية هو سنة في الإناث مثل الذكور، وفي رواية عنهم وعن الإمام أحمد، وابن حزم، والإمامية والإباضية، وهم يرون أن ختان الأنثى مكرمة، على معنى دون السنة فهو مستحب أو مندوب إليه (١)

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول على مذهبيهم بالكتاب والسنة والأثر والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل أصحاب هذا المذهب من الكتاب بما يلي:

١- قوله تعالى "ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين" (٢).

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أمرنا أن نتبع ملة إبراهيم - عليه السلام -، فنكون مأمورين بالختان، فيكون الختان واجباً علينا، والدليل على

(١) راجع هذا المذهب في المبسوط ج ١٠ ص ١٥٦، ص ١٩٩، الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٥٧، مواهب الجليل ج ٣ ص ٢٥٨ وما بعدها، شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٣ ص ٤٧ ط دار الفكر، المغني لابن قدامة ج ١ ص ٦٤، القوانين الفقهية ص ١٧٩ وما بعدها، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج ١ ص ٣٠٦.
(٢) سورة النحل الآية ١٢٣.

أن الختان من ملة ابراهيم قوله عليه السلام "اختتن ابراهيم خليل الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة واختتن (١) بالقدوم (٢) ".

اعترض على ذلك باعتراض من وجهين:

الأول: إنما أمرنا بالتدين بدين ابراهيم - عليه السلام - فما فعله معتقداً وجوبه فعلناه معتقدين وجوبه، وما فعله ندباً فعلناه ندباً، ولم يعلم أنه كان يعتقده واجباً.

أجيب عن ذلك:

بأن الآية صريحة في إتباعه فيما فعله، وهذا يقتضى إيجاب كل فعل فعله إلا ما قام دليل على أنه سنة في حقنا كالسواك ونحوه، كما أن الختان من خصال الفطرة وكانت واجبة على ابراهيم - عليه السلام - فكانت واجبة علينا.

الثاني: أن المراد بالملة في الآية، هو التوحيد وأصول الإيمان، بدليل قوله تعالى في آخر الآية "وما كان من المشركين" والختان شريعة، وليس من الملة فتكون مأمورين بإتباع ابراهيم في أصول العقيدة دون الشريعة، والله تعالى يقول "لحل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (٣)".

أجيب عن ذلك:

بأن الملة شاملة للعقيدة والشريعة معاً، أما أنها شاملة للعقيدة فلقوله تعالى "إنى تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون واتبعت ملة آبائى ابراهيم واسحاق ويعقوب

(١) سبق تخريج الحديث.

(٢) والقدوم قيل آلة للنجار وقيل ولد بالشام والأول هو الصحيح.

(٣) سورة المائدة الآية ٤٨.

ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء (١) " وقوله تعالى "قل صدق الله فأتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين (٢) "، وأما شمولها للشرعية فدليله قول الملاء من مدين فيما حكى القرآن الكريم "لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا (٣) "، وكان مما شرع الله لهم على لسان شعيب- عليه السلام- "أوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها (٤) " ولما كان الختان من شريعة إبراهيم، والملة شاملة للعقيدة والشرعية كنا مأمورين بالختان، فكان الختان واجباً (٥) .

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:

١- ما رواه أبو هريرة- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ لرجل أسلم "ألق عنك شعر الكفر واختن"، وفي رواية "من أسلم فليختن (٦) " .

(١) جزء من الآيات رقم ٣٧، ٣٨ من سورة يوسف.

(٢) سورة آل عمران الآية ٩٥.

(٣) سورة الأعراف من الآية ٨٨.

(٤) سورة الأعراف من الآية ٨٥.

(٥) راجع هذا الدليل وما أجيب به في المراجع السابقة في المذهب الأول، الأحكام للأمدى ج٤ ص ١٩٨، المستصفي ج٢ ص ٢٥٦.

(٦) هذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق غنيم بن كليب عن أبيه عن جده: راجع مسند أح٠ مد ٣ ص ٤١٥.

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ قد أمر من أسلم أن يختن فلو لم يكن الختان واجباً لما أمر الرجل الذي أسلم أن يختن، ومعلوم أن الرجل كان كبيراً يشق عليه الختان، فلو لم يكن واجباً لما أمر به، لكنه أمر به فيكون واجباً.

اعترض على ذلك:

بأن هذا الحديث في سننه إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متفق على ضعفه بين أهل الحديث، كما أن اقتران الختان بإزالة شعر الكفر عن الذي أسلم ليس بواجب، فيكون الختان غير واجب. ثالثاً: دليلهم من الأثر:

استدل أصحاب هذا المذهب من الأثر بما يلي:

١- ما روى عن ابن عباس- رضى الله عنهما- أنه قال: "من ترك الاختتان لم تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته (١)"، وروى عن الإمام مالك- رضى الله عنه- أنه قال: من ترك الاختتان من غير عذر لم تجز إمامته ولا شهادته (٢).

وجه الدلالة:

أن من ترك الاختتان يكون تاركاً للواجب، بدليل عدم صحة صلاته ولا إمامته ولا شهادته، فيكون الاختتان واجباً.

(١) هذا الأثر رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن عباس، راجع السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٢٥ كتاب الأثرية.

(٢) راجع قول الإمام مالك في المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ٤٣٢.

اعترض على ذلك:

بأن هذا قول صحابي انفراد به، فلا يكون حجة مع وجود المخالف.

أجيب عن ذلك:

بأن الأئمة الأربعة احتجوا بأقوال الصحابة، ولم يحفظ عن واحد منهم ما يخالف قول ابن عباس.

رابعاً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بما يلي:

١- إن ستر العورة واجب، فلولا أن الختان واجب لم يجزهاك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجله، ولأنه شعار المسلمين، فكان واجباً كسائر شعائهم.

اعترض على ذلك:

بأنه يجوز أن تكشف العورة للمداواة، وقد تكون المداواة غير واجبة.

أجيب عن ذلك:

بأن كشف العورة لا يجوز لكل مداواة، وإنما يجوز في موضع يقول أهل العرف: إن المصلحة في المداواة راجحة على المصلحة في المحافظة على المروءة، وصيانة العورة، فلو لم يكن الختان واجباً لما كشفت العورة المحرم كشفها له (١).

(١) راجع أدلة المذهب الأول وما قيل فيه في المعنى لابن قدامة ج ١ ص ٦٤، المجموع ج ١ ص ٢٩٧ وما بعدها، كشاف القناع ج ١ ص ٨٠، القوانين الفقهية ص ١٧٩ وما بعدها، فتح الرحمن بأحكام الختان للدكتور عبد الحسيب عبد السلام مجلة كلية أصول الدين بطنطا ج ٢ ص ١٠٦٠ وما بعدها طبعة عام ١٩٩٧م.

استدل أصحاب المذهب الثاني على مذهبهم بالسنة والمعقول، هاك بيان هذه الأدلة:
أولاً: دليلهم من السنة:

استدل أصحاب هذا المذهب من السنة بمايلي:
١- قوله ﷺ "الفطرة خمس: الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظافر ونتف الإباط (١)".
وجه الدلالة:

أن الحديث ذكر الختان ضمن خصال الفطرة، والفطرة معناها السنة القديمة، وهى أمور مسنونة، فيكون الختان مسنوناً أى غير واجب.
اعترض على ذلك:

إن الفطرة كما يقصد بها السنة القديمة يقصد بها الدين والشرعية، فلا ينهض الدليل على غير الوجوب.
أجيب عن ذلك:

بأن الحديث دل على قدم هذه الخصال، ولا يعنى أن كلها مسنونة، لأن الدليل قد قام على وجوب الختان، وهو ما ذكرناه فى أدلة المذهب الأول.

(١) هذا الحديث رواه البيهقى فى سنن من طريق ابن عمر: راجع للسنن الكبرى للبيهقى ج١ ص ١٤٩ كتاب الطهارة باب من السنة الأخذ من الأظافر، سنن أبى دلود ج١ ص ١٤ كتاب الطهارة باب السواك من الفطرة.

ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدل أصحاب هذا المذهب من المعقول بمايلي:

١- إن الختان من شعائر الإسلام التي يفرق بها بين المسلم وغيره، كالتلبية وسوق الهدى وغيرهما، وهذه الأمور مسنونة فكان الختان سنة.

أجيب عن ذلك:

بأن الختان من شعائر الإسلام، فوجوبه من وجوب الوتر وزكاة الخيل، ووجوب الوضوء من قهقهة في صلاته، وهذه الأمور واجبة، ووجوب الختان أقوى.

وفى هذا المعنى يقول ابن القيم: إن الختان من شعائر الإسلام، وهو علم الحنفية ورأس الفطرة وعنوان الملة، وهو من عمل الحنفاء من لدن إبراهيم - عليه السلام - إلى سيدنا محمد ﷺ، وقد بادر إبراهيم - عليه السلام - به عندما أمره ربه وتوارثه الأنبياء من بعده، مما يدل على أنه من شعائر الإسلام الواجبة (١). هذا: وبعد عرض ما قاله الفريقان، وأدلة كل قول، أرى ترجيح مذهب من قال بأن الختان سنة مؤكدة للرجال والنساء جميعاً، وليس من الواجب، وهو مذهب الحنفية والمالكية، لقوة أدلتهم وضعف أدلة المخالفين لهم.

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) راجع أدلة هذا المذهب وما قيل فيه في مواهب الجليل ج٣ ص ٢٥٨ وما بعدها، شرح الزرقاني على المختصر ج٣ ص ٤٧، المبسوط للسرخسي ج١٠ ص ١٥٦، ص ١٩٩، الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٥٧، المغنى لابن قدامة ج١ ص ٦٤، الفقه الإسلامي للدكتور وهبه الزحيلي ج١ ص ٣٠٦، وما بعدها، فتح الرحمن بأحكام الختان للدكتور عبدالحسيب عبدالسلام ج٢ ص ١٠٦٦ بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بطنطا عام ١٩٩٧م، القوانين الفقهية ص ١٧٩ وما بعدها.

"خاتمة نسأل الله حسنها"

وفى نهاية الطواف بهذا الموضوع- شرع من قبلنا عند الأصوليين دراسة وتطبيق- يتبين لى مايتى:

١- القول بجواز تعبد النبى ﷺ بشرع من قبله عقلاً بأن يأمره الله تعالى بإتباع شرائعهم، ويجوز أن يتعبد به بالاجتناب عنها، ولا امتناع فى ذلك، فإنه لا يترتب على فرض وقوعه محال فى العقل، وكل ما كان كذلك كان جائزاً.

٢- القول بجواز تعبد النبى ﷺ بشرع من قبله قبل البعثة، لدلالة الأحاديث الصحيحة على ذلك، مثل ما رواه البخارى عن عائشة- رضى الله عنها- قالت "أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة فى النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت، مثل فلق الصبح، ثم حبيب إليه الخلاء وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه، وهو التعبد الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك(١)".

٣- إن الشرائع السماوية كلها واحدة فى أصول الدين، مثل الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقضاء والقدرة، وغير ذلك من أصول العبادات التى لا تختلف فيها الشرائع، قال تعالى "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه(٢)".

(١) سبق تخريج الحديث.

(٢) سورة الشورى الآية ١٣.

٤- إن ما ثبت نسخه بشريعتنا فإنه لا يؤخذ به، وكذلك ما قام الدليل على أنه كان خاصاً بالأقوام السابقة، فإنه لا يسرى علينا حكمه اتفاقاً.

٥- إننا لا يمكن أن نتعرف على الأحكام في الشرائع السابقة إلا من المصادر الإسلامية، وهي الكتاب والسنة، أما ما علم بنقل أهل الكتاب فلا يعتبر حجة، لإخبار الله تعالى أنهم حرفوا الكتب وبدلوها.

٦- إن شرع من قبلنا ليس في حد ذاته دليلاً مستقلاً، بل هو راجع إلى الكتاب والسنة، ولا يعمل به إلا إذا قصه الله تعالى علينا. أو جاء على لسان رسول الله ﷺ من غير إنكار، ولم يرد في شرعنا ما يدل على نسخة أو رفعه عنا، يكون عندئذٍ شرعاً لنا ويلزمنا العمل به.

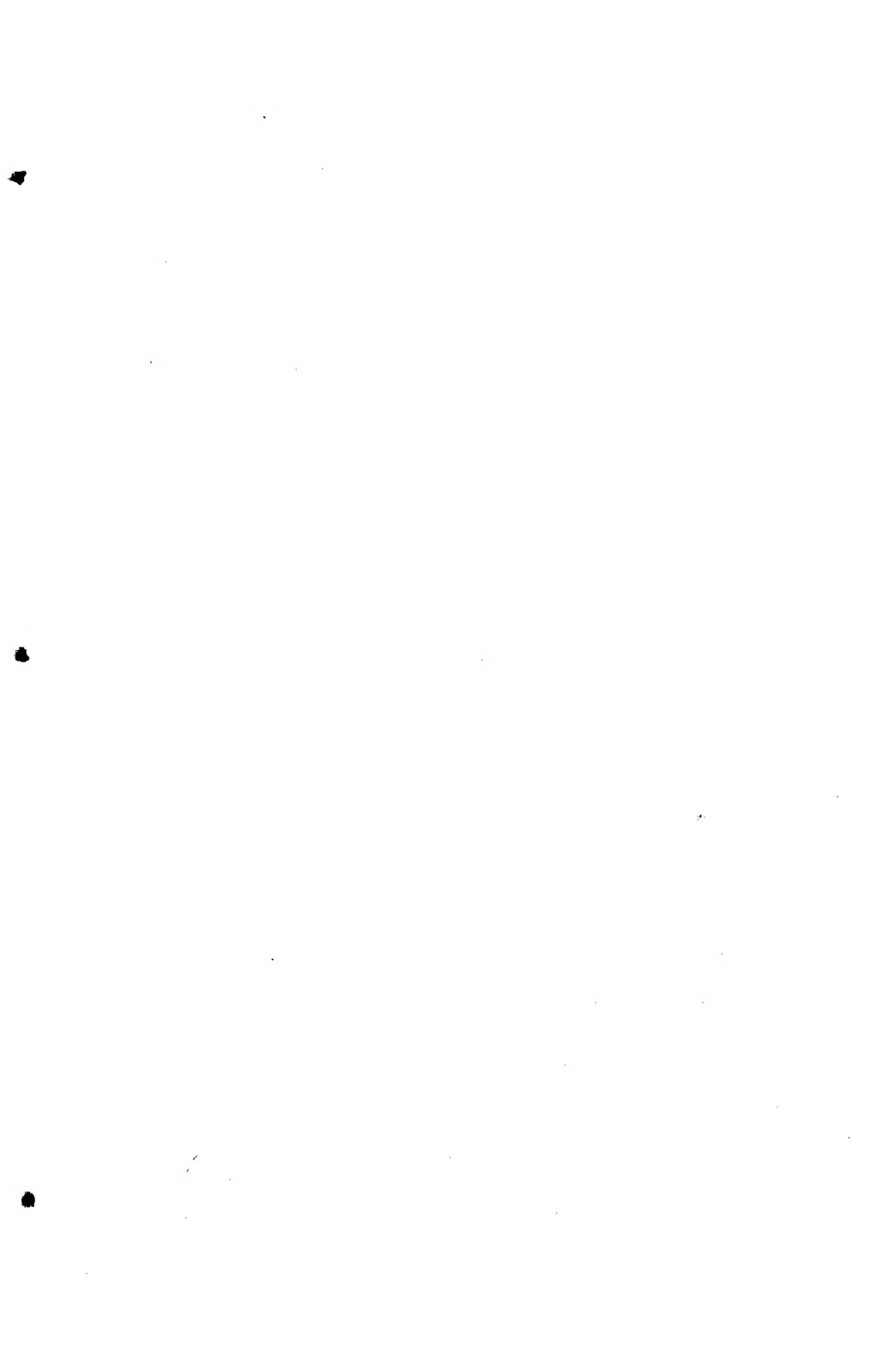
وبعد فهذا نهاية ما تيسر لي كتابته في هذا البحث، وقد بذلت في إعداده وتنسيقه أقصى الجهد. وغاية الطاقة، فإن أك وفقت ولو بعض الشيء فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وإن تكن الأخرى فعذري أنى بشر، والعصمة لله وحده، ولله در العمد الأصفهاني القائل: "إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إعداد

د/ صلاح أحمد عبد الرحيم إمام

الفهرس العام للبحث ويشتمل على :

- ١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس المراجع.
- ٥- فهرس الموضوعات.



أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة
سورة البقرة

رقم الصفحة	رقمها	الآية	مسلسل
٦٠٢	٥٤	فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم	١
		ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من	٢
٦١٣	١٣٠	سفه نفسه.....	
٦١٦	١٣٥	وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا	٣
٥٩٩	١٤٤	فول وجهك شطر المسجد الحرام.....	٤
		يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم	٥
٦٩٧	١٧٨	القصاص في القتلى.....	
		ولكم في القصاص حياة يا أولى	٦
٦٩٩	١٧٩	الألباب لعلمكم تتقون.....	
٦٠٤	١٨٣	يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام.	٧
		فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل	٨
٦٢٠	١٩٤	ما اعتدى.....	
		وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن	٩
٦٦٣	٢٣٣	بالمعروف.....	

سورة آل عمران

رقم الصفحة	رقمها	الآية	مسلسل
		قل صدق الله فاتبعوا ملة إبراهيم	١
٧٣٧	٩٥	حنيفاً.....	
٦١٦	٥٠	ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم...	٢

تابع فهرس الآيات

سورة آل عمران

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٣	لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة.....	٦٥	٦١٦
٤	ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه.....	٨٥	٦١٥

سورة النساء

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	فانكحوا ما طاب لكم من النساء.....	٣	
٢	ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف.....	٢٢	٦٧٠
٣	أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين.....	٢٤	٦٦٥
٤	فإذا أحصن فإن آتين بفاحشة مينة....	٢٥	٦٩٣
٥	من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه.....	٤٦	٦٠٥
٦	إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح....	١٦٣	٦٠٩

تابع فهرس الآيات

سورة المائدة

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون.....	٤٦	٦٠٥
٢	من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا.....	٣٢	٦٠٤
٣	إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون.....	٤٤	٥٨٤
٤	ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.....	٤٤	٥٨٤
٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس....	٤٥	٦٠٤
٦	ولكل جعلنا منكم شريعة ومنهاجاً.....	٤٨	٥٨٨

سورة الأنعام

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	قل أى شئ أكبر شهادة قل الله.....	١٩	٦٧٩
٢	أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده....	٩٠	٦٠٧
٣	وعلى الذين هادوا حرمنا عليهم كل ذى ظفر.....	١٤٦	٦٠٣
٤	قل إبتنى هدائى ربى إلى صراط مستقيم.....	١٦١	٦٣٩

تابع فهرس الآيات

سورة الأنعام

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله.....	١٦٣	٦٣٨

سورة الأعراف

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة...	٨١، ٨٠	٦٨٢
٢	فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس.....	٨٥	٧٣٧
٣	لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك.	٨٨	٧٣٧

سورة يونس

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	فكفى بالله شهيداً بيني وبينكم.....	٢٩	٦٧٩

سورة هود

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	وأمرنا عليها حجارة من سجيل منضود.....	٨٢	٦٨٤

تابع فهرس الآيات

سورة يوسف

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله...	٣٧	٧٣٧
٢	قال لن أرسله معكم حتى تؤتون موثقاً من الله.....	٦٦	٧٢١
٣	ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم.	٧٢	٧٠٦
٤	قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده.....	٧٩	٧٢٢

سورة النحل

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً.....	١٢٣	٦١٢

سورة الإسراء

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق.....	٣١	٦٤٥

سورة الكهف

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه.....	٧٧	٧٢٥

تابع فهرس الآيات

سورة طه

مستسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	وأقم الصلاة لذكرى.....	١٤	٦٢١

سورة الأنبياء

مستسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث.	٧٨	٦٥٧
٢	وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين.....	١٠٧	٥٨٨

سورة النور

مستسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا..	٤	٦٩٣

سورة الشعراء

مستسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	لها شرب ولكم شرب يوم معلوم.....	١٥٥	٦٠٩

سورة القصص

مستسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين.....	٢٧	٦٦٢
٢	والله على ما نقول وكيل.....	٢٨	٦٧٥
٣	فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله..	٢٩	٦٦٣

تابع فهرس الآيات
سورة الأحزاب

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها..	٣٧	٦٧٠
٢	خالصة لك من دون المؤمنين.....	٥٠	٦٧٠

سورة الصافات

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك..	١٠٢	٦٤٥
٢	وقد يناله بذبح عظيم.....	١٠٧	٦٣٥

سورة ص

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث.....	٤٤	٦٤٩

سورة الزمر

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم.....	٥٣	٦٠٣

سورة الشورى

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً.	١٣	٦١١

تابع فهرس الآيات

سورة القمر

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	ونبيهم أن الماء قسمة بينهم.....	٢٨	٦٠٩
٢	إنا أرسلنا عليهم حاصباً.....	٣٤	٦٨٤

سورة الكوثر

مسلسل	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١	فصل لربك وانحر.....	٢	٦٣٩

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	مسلسل
٥٩٦	أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا.....	١
٥٩٧	عفاقة صلى الله عليه وسلم لحم الضب.....	٢
٦١٦	الأنبياء إخوة من علات وأمهاتهم شتى ودينهم واحد.....	٣
٦١٨	جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً.....	٤
٦١٩	القصاص كتاب الله.....	٥
٦١٩	إن من عباد الله ما لو أقسم على الله لأبره....	٦
٦٢٢	أنا أولى بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه...	٧
٦٢٧	كيف تقضى إذا عرض لك قضاء قال أقضى بكتاب الله.....	٨
٦٢٩	لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعى.....	٩
٦٢٩	اعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلى.....	١٠
٦٣٦	إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحي.....	١١
٦٣٦	ثلاث كتبت على ولم تكتب عليكم الوتر والضحي والأضحي.....	١٢
٦٣٩	يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيتك فإنه يغفر الله.....	١٣

تابع فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	مسلسل
٦٤٠	من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا.....	١٤
٦٤١	ضحوا فإنها سنة أبيكم إبراهيم.....	١٥
٦٤١	على أهل كل بيت في كل عام أضحية.....	١٦
	من ذبح قبل الصلاة فليعد أضحيته ومن لم	١٧
٦٤٢	يذبح فليذبح على.....	
٦٤٣	لا نذر في معصية الله.....	١٨
٦٤٦	النذر يمين وكفارته كفارة يمين.....	١٩
٦٤٥	أكبر الكبائر أن تجعل لله نداً وهو خلقك.....	٢٠
	من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن	٢١
٦٤٨	يعصى الله فلا يعصه.....	
	أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن	٢٢
٦٥٤	يأخذوا له مائة شمراخ.....	
	إن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما	٢٣
٦٥٨	أفسدت المواشى ضامن.....	
٦٥٩	العجماء جرحها جبار.....	٢٤
	أنكحوا الأيامى وأدوا العلاتق قيل وما العلاتق	٢٥
٦٦٤	يا رسول الله.....	
٦٦٩	قد ملكتكها بما معك من القرآن.....	٢٦
٦٧٠	استحللتهم فروجهن بكلمة.....	٢٧
٦٧٦	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل.....	٢٨

تابع فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	مسلسل
٦٧٧	لا بد في النكاح من أربعة الولي والزوج والشاهدين.....	٢٩
٦٧٧	البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة أى شهود.....	٣٠
٦٧٨	أن رجلاً من بنى اسرائيل سأل بعض بنى اسرائيل أن يسلفه ألف دينار.....	٣١
٦٧٩	أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدق.....	٣٢
٦٨٢	لعن الله من عمل عمل قوم لوط ثلاثة.....	٣٣
٦٨	من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به.....	٣٤
٦٨٦	من وضع حداً في غير حد فقد تعدى وظلم....	٣٥
٦٨٦	إذا جاء الرجل الرجل فهما زانيان وإذا أتت المرأة.....	٣٦
٦٩٢	من أشرك بالله فليس بمحصن.....	٣٧
٦٩٣	دعها فإنها لا تحصنك.....	٣٨
٦٩٩	كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والأسنان.....	٣٩
٧٠٠	قتل يهودياً رض رأس جارية من الأنصار....	٤٠
٧٠٣	لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن.....	٤١

تابع فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	مسلسل
٧٠٨	ما أدراك إنها رقية خذوها واضربوا لى فيها بسهم.....	٤٢
٧١٢	الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر....	٤٣
٧١٤	يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبى وإنما أردت أن أعلم الناس.....	٤٤
٧١٧	الزعيم غارم.....	٤٥
٧٢٦	إن موسى عليه السلام أجر نفسه ثمانى حجج أو عشرأ على عفة.....	٤٦
٧٢٦	ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بى ثم غدر.....	٤٧
٧٣٣	اختتن إبراهيم عليه السلام بالقدوم وهو ابن ثمانين سنة.....	٤٨
٧٣٧	ألق عنك شعر الكفر واختن.....	٤٩
٧٤٠	الفطرة خمس الختان والاستحداد وقص الشارب.....	٥٠

ثالثاً : فهرس الآثار

رقم الصفحة	الآثار	مسلسل
٦٣٧	إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن ترى.....	١
٦٤٧	قول ابن عباس لا تتحرى ابنك وكفرى عن يمينك.....	٢
٦٨٦	قول ابن عباس البكر يوجد على اللوطية قال يرجم.....	٣
٧٣٨	قول ابن عباس من ترك الاختتان لم تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته.....	٤
٧٣٨	قول الإمام مالك: من ترك الاختتان لم تجز امامته ولا شهادته.....	٥

رابعاً : أهم المراجع

أ - القرآن الكريم - علومه :

- ١- الجامع لأحكام القرآن الكريم : للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الأنصارى القرطبى، المتوفى سنة ٦٧١هـ، ط دار الغد العربى ، نشر دار الكتاب العربى بالقاهرة.
- ٢- أحكام القرآن الكريم تأليف الإمام حجة الإسلام، أبى بكر بن على الرازى الجصاص الحنفى المتوفى سنة ٣٧٠هـ، الناشر دار الكتاب العربى ، بيروت لبنان.
- ٣- أحكام القرآن الكريم لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى، تحقيق على محمد البجاوى طبعة دار الفكر العربى.

ب- كتب الحديث وعلومه :

- ١- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ، شهاب الدين أبى الفضل بن حجر العسقلانى ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
- ٢- التعليق المغنى: لعلي الدارقطنى، تأليف المحدث العلامة أبى الطيب شمس الدين تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى، مطبعة دار المحاسن للطباعة بالقاهرة.
- ٣- تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للإمام أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى، المتوفى سنة ٨٥٢هـ الناشر الكليات الأزهرية.
- ٤- الجامع الصغير : فى أحاديث البشير النذير تأليف الإمام الحافظ خادم السنة وقامع البدعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، المتوفى سنة ٩١١هـ، طبع على نفقة حسن على حسن زكى.

- ٥- سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، مطبعة دار الحديث بالقاهرة.
- ٦- سنن الدار قطنى: تأليف شيخ الإسلام الإمام الكبير على بن عمر الدارقطنى، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى، مطبعة دار المحاسن بالقاهرة.
- ٧- سنن الترمذى، لأبى عيسى محمد بن عيسى المتوفى سنة ٢٩٧هـ تحقيق وتعليق، محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.
- ٨- سنن الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه المتوفى سنة ٢٩٥هـ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة دار احياء التراث العربى.
- ٩- سنن أبى داود الإمام الحافظ المصنف أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى، المتوفى سنة ٢٧٥هـ تحقيق محمد محيى الدين الناشر ، دار احياء السنة النبوية.
- ١٠- سنن الدارمى: للإمام أبى محمد عبد الله بن الدارمى: مطبعة دار الفكر ، بيروت ، لبنان.
- ١١- سبل السلام تأليف الإمام محمد بن إسماعيل الكحلانى الصنعائى المعروف بالأمير : مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ١٢- السنن الكبرى للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨هـ : مطبعة دار المعرفة بيروت لبنان.
- ١٣- صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦هـ، مطبعة نهضة مصر.

- ١٤- صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بشرح الكرماني، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ١٥- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم للقسيري للنيسابوري أبو الحسين بشرح الإمام يحيى بن شرف الدين النووي، مطبعة دار إحياء التراث العربي.
- ١٦- فتح الباري: بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ١٧- الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢هـ، تحقيق أحمد القلاش الناشر مكتبة التراث الإسلامي.
- ١٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مطبعة دار صادر، بيروت، لبنان.
- ٢٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة ٨٠٧هـ، بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر: مطبعة القدس بالقاهرة.
- ٢١- المعجم الكبير للطبراني: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة التوعية الإسلامية.
- ٢٢- الموطأ للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، مطبعة إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي.

٢٣- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله تلخيص الحافظ الذهبي مطبعة دار المعرفة، بيروت لبنان.

٢٤- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار تأليف الشيخ الإمام محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأخيرة، مطبعة البابي الحلبي، بمصر.

٢٥- نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، مطبعة دار المأمون بشبرا، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.

ج- كتب اللغة :

١- القاموس المحيط، تأليف مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.

٢- لسان العرب: لمحمد بن مكرم جمال الدين بن منظور، طبعة دار المعارف.

٣- مختار الصحاح: للإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، تحقيق محمد خاطر، الناشر دار الحديث.

٤- المصباح المنير: في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، مطبعة المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

د - كتب أصول الفقه :

- ١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف محمد ابن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر.
- ٢- أصول السرخسي: للإمام أبي بكر محمد بن أحمد أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ، تحقيق أبي الوفا الأفغاني، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٣- أصول الفقه الإسلامي للدكتور/ بدران أبو العينين بدران، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر بالإسكندرية.
- ٤- الأدلة المختلف فيها وأثرها في الفقه الإسلامي للدكتور/ عبد الحميد أبو المكارم، الناشر دار المسلم ببورسعيد.
- ٥- الإيهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي تأليف شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين السبكي، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل : الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري: مطبعة العاصمة حسين حجازي.
- ٧- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي سيف الدين أبي الحسن علي الآمدي : الناشر دار الحديث.
- ٨- الآيات البيّنات لأحمد بن قاسم العبادي الشافعي.
- ٩- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ، تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب ، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ ، مطبعة دار الوفاء للطباعة بالمنصورة.

١٠- بحوث في الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين ، تأليف
الدكتور/ محمد السعيد على عبد ربه ، مطبعة السعادة
١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.

١١- تيسير التحرير للعلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه
الحسيني الحنفي-الخراساني المتوفى سنة ٨٦١هـ، مطبعة دار
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢- تخريج الفروع على الأصول للإمام أبي المناقب شهاب الدين
محمود بن أحمد الزنجاني المتوفى سنة ٦٥٦هـ ، تحقيق
الدكتور/ محمد أديب صالح الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م،
مطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان.

١٣- تقرير العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد الرحمن
الشربيني على جمع الجوامع لابن السبكي، مطبعة دار الكتب
العلمية، بيروت ، لبنان.

١٤- التلويح على التوضيح لشرح متن التتقيح لصدر الشريعة
المتوفى سنة ٧٤٧هـ، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر.
١٥- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: للإمام جمال الدين
أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي للمتوفى سنة
٧٧٢هـ، تحقيق الدكتور/ محمد حسن هيتو، ط مؤسسة الرسالة
بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٦- حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩١هـ على
شرح القاضي عضد الملة والدين : الناشر الكليات الأزهرية.

١٧- حاشية العطار: للإمام حسن العطار على شرح جلال الدين
المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي: مطبعة دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

- ١٨- حاشية العلامة البناني: على شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع لابن السبكي : مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ.
- ١٩- روضة الناظر وجنة المناظر على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لشيخ الإسلام موفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى، الناشر الكليات الأزهرية.
- ٢٠- شرح البدخشى: المسمى بمناهج العقول للإمام محمد بن الحسن البدخشى وهو شرح لمنهاج الوصول فى علم الأصول للبيضاوى: مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر .
- ٢١- شرح القاضى، عضد الملة والدين، المتوفى سنة ٧٥٦هـ مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل الناشر ، الكليات الأزهرية.
- ٢٢- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول: للإمام شهاب الدين أبى العباس أحمد بن إدريس القرافى المتوفى سنة ٦٨٤هـ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، منشورات الكليات الأزهرية، دار الفكر.
- ٢٣- شرح المنار وحواشيه: للعالم العلامة عز الدين عبد اللطيف على متن المنار للإمام أبى البركات النسفى، مطبعة دار انسدادات، ١٣١٥هـ.
- ٢٤- شرح نور الأنوار على المنار: لمولانا الشيخ أحمد المعروف بملاجيون بن أبى سعيد الحنفى، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.

٢٥- فواتح الرحموت للعلامة عبد العلى بن نظام الدين الأنصارى بشرح مسلم الثبوت للشيخ محب الدين بن عبد الشكور، مطبعة دار الفكر، للطباعة والنشر.

٢٦- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار فى أصول المنار: تأليف زين الدين الشهير بابن نجيم الحنفى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر.

٢٧- كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوى، تأليف الإمام أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠هـ، الناشر: دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة.

٢٨- كشف الأسرار على المنار: للإمام أبى البركات عبد الله بن أحمد المعروف بالنسفى المتوفى سنة ٧١٠هـ، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٩- اللمع فى أصول الفقه: تأليف الإمام الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، مطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٣٠- مختصر المنتهى الأصولى: تأليف الإمام ابن الحاجب المالكى المتوفى سنة ٦٤٦هـ، الناشر، الكليات الأزهرية.

٣١- المستصفى من علم الأصول: للإمام حجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥هـ، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٢- المتحول للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى: المتوفى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق الدكتور/ محمد حسن هيتو: مطبعة دار الفكر العربى بدمشق.

٣٣- المعتمد فى أصول الفقه تأليف: أبى الحسين البصرى المعتزلى المتوفى سنة ٤٣٦هـ، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٤- المحصول فى علم الأصول: للإمام فخر الإسلام الرازى المتوفى سنة ٦٠٦هـ ، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٨هـ.

٣٥- نزهة الخاطر العاطر: للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الرومى دمشقى ، الناشر الكليات الأزهرية.

٣٦- نهاية السؤل، للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسئوى، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر.

٣٧- بديع النظام لابن الساعاتى، تحقىق الدكتور/ محمد آق قىا، رسالة بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة، رقم ١١١١.

٣٨- المسودة فى أصول الفقه لابن تيمية ، مطبعة المدنى، المؤسسة السعودية بمصر.

هـ - كتب الفقه :

١- الأم: تأليف الإمام أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، تأليف الإمام علاء الدين بن مسعود الكاسانى الحنفى المتوفى سنة ٥٨٧هـ، مطبعة الإمام بالقاهرة.

٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للشيخ: الإمام الحافظ محمد بن محمد بن رشد، مطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف فخر الدين عثمان بن على الزيلعى، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥- تكملة فتح القدير للكمال بن الهمام الحنفى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر.

- ٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، مطبعة دار الحديث، بيروت، لبنان.
- ٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدرديرى، مطبعة عيسى البابى الحلبي.
- ٨- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، تأليف العلامة الدرديرى، مطبعة دار المعارف بمصر.
- ٩- الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور/ وهبة الزحيلي مطبعة دار الفكر.
- ١٠- حاشية ابن عابدين، مطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر.
- ١١- فتح القدير تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٦٨١هـ على الهداية شرح بداية المبتدى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٢- قوانين الأحكام الشرعية لابن حزى المالكي، مطبعة عالم الفكر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٣- اللباب فى شرح الكتاب: تأليف عبد الغنى الدمشقى الحنفى تحقيق محمود أمين، مطبعة دار الحديث، بيروت، لبنان.
- ١٤- المجموع شرح المذهب: للإمام زكريا محبى الدين النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ، مطبعة دار الفكر.
- ١٥- مغنى المحتاج: إلى معرفة ألفاظ المنهاج، شرح محمد الشربيني على متن المنهاج لأبى زكريا محبى الدين بن شرف النووى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٦- المبسوط: لشمس الدين السرخسى، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- ١٧- المحلي: تصنيف الإمام ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ، مطبعة دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- ١٨- المغنى لابن قدامة المقدسى الحنبلى، مطبعة دار الكتاب العربى.
- ١٩- مواهب الجليل: لشرح مختصر خليل، مطبعة دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.
- ٢٠- الهداية شرح بداية المبتدى تأليف شيخ الإسلام أبى الحسن على ابن أبى بكر الرشدانى المرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣هـ، مطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر.
- ٢١- المختصر النافع فى فقه الإمامية، مطبعة وزارة الأوقاف.
- ٢٢- الشرح الصغير للدردير، مطبعة دار المعارف.

خامساً: فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	مسلسل
٥٨٤	المقدمة	١
٥٨٧	خطة البحث	٢
٥٨٨	المبحث الأول: فى التعريف بشرع من قبلنا...	٣
	المبحث الثانى: فى تعبد النبى صلى الله عليه	٤
٥٩٠	وسلم بشرع من قبله.....	
٥٩٠	مذاهب العلماء.....	٥
٥٩١	الأدلة.....	٦
٥٩١	أدلة المذهب الأول.....	٧
٥٩١	أدلة المذهب الثانى.....	٨
	المبحث الثالث: فى تعبد النبى صلى الله عليه	٩
٥٩٣	وسلم بشرع من قبله قبل البعثة.....	
٥٩٣	مذاهب العلماء.....	١٠
٥٩٥	الأدلة.....	١١
٥٩٥	أدلة المذهب الأول.....	١٢
٥٩٩	أدلة المذهب الثانى.....	١٣
	المبحث الرابع: فى تعبد النبى صلى الله عليه	١٤
٦٠٢	وسلم وأمته بشرع من قبلهم بعد البعثة....	
٦٠٤	مذاهب العلماء.....	١٥
٦٠٧	أدلة المذهب الأول.....	١٦
٦٢٥	أدلة المذهب الثانى.....	١٧

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	مسلسل
٦٣٣	أدلة المذهب الثالث.....	١٨
	المبحث الخامس: فى أثر خلاف العلماء فى	١٩
	الاحتجاج بشرع من قبلنا فى الفقه	
٦٣٤	الإسلامى وفيه مسائل.....	
٦٣٤	المسألة الأولى : فى الأضحية.....	٢٠
	المسألة الثانية: فىمن نذر أن يذبح ولده أو	٢١
٦٤٣	نحره.....	
	المسألة الثالثة: فىمن حلف ليضربن زيدا أو	٢٢
٦٤٩	امراته.....	
	المسألة الرابعة: فى ضمان ما تفسده المواشى	٢٣
٦٥٦	والدواب.....	
٦٦٠	المسألة الخامسة: فى جعل المنفعة مهراً.....	٢٤
٦٦٧	المسألة السادسة: فى ألقاظ النكاح.....	٢٥
	المسألة السابعة: فى وجوب الإشهاد فى	٢٦
٦٧٥	النكاح.....	
	المسألة الثامنة: فى حكم من فعل فعل قوم	٢٧
٦٨٢	لوط.....	
	المسألة التاسعة: فى الإسلام ليس شرطاً فى	٢٨
٦٩١	الإحصان.....	
٦٩٧	المسألة العاشرة: فى قتل الذكر بالأنثى.....	٢٩

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٠٢	المسألة الحادية عشرة: فى قتل الجماعة بالواحد	٣٠
٧٠٦	المسألة الثانية عشرة: فى الجعل والجعالة.....	٣١
	المسألة الثالثة عشرة: فى اجبار البكر البالغة	٣٢
٧١٠	على الزواج.....	
	المسألة الرابعة عشرة: فى صحة ضمان	٣٣
٧١٦	المجهول.....	
٧١٩	المسألة الخامسة عشرة: فى الكفالة بالنفس.....	٣٤
٧٢٤	المسألة السادسة عشرة: فى مشروعية الإجارة.	٣٥
	المسألة السابعة عشرة: فى حكم جهالة العمل فى	٣٦
٧٢٩	الإجارة.....	
٧٣٣	المسألة الثامنة عشرة: فى حكم الختان.....	٣٧
٧٤٢	الخاتمة.....	٣٨
٧٤٥	الفهارس.....	٣٩
٧٤٦	فهرس الآيات القرآنية.....	٤٠
٧٥٤	فهرس الأحاديث النبوية.....	٤١
٧٥٨	فهرس الآثار.....	٤٢
٧٥٩	فهرس المراجع.....	٤٣
٧٧٠	فهرس الموضوعات.....	٤٤

تم الانتهاء من إعداد هذا البحث بتوفيق الله فى تمام

الأول من رمضان ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م